دراسات فى

تاريخ الشرق الأقصى

دكتورة
عفاف مسعد العبد
كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

للطبع والنشر والتوزيع

---

* الإدارة : ٤٠ شارع سوتير
الأزاريطة - الاسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

* الفرع : ٣٨٧ شارع قنال السويس
الشاطبى - الاسكندرية
ت : ٥٩٧٢١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

منطقة الشرق الأقصى من المناطق التى تثير الاهتمام لتزايد دورها فى المجال الدولى سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى فى العصر الحديث. والشرق الأقصى مصطلح جغرافى وتاريخى لذلك النطاق الممتد فى جنوب شرق أوراسيا. ويدخل ضمن هذا النطاق مجموعة عديدة من البلدان من بينها الصين واليابان وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس وأندونيسيا والفلبين.

ويصعب على المؤرخ أن يقدم دراسة متكاملة عن تاريخ تلك المنطقة فى عدة صفحات محدودة ولذلك فإننا سوف نقتصر فى دراستنا على إلقاء الضوء على ثلاثة بلدان رئيسية من بلدان الشرق الأقصى وهى العملاق الصينى وطن الحشود البشرية الهائلة والقوميات المتعددة المنصهرة فى بوتقة الحياة الصينية ذات السمات الاجتماعية والثقافية المتميزة. واليابان جزر الشمس (ياماتو العظمى) بلد الساموراى حيث العادات والتقاليد وإدمان التفوق. وجزر الهند الشرقية أندونيسيا اليوم وجزر البهارات بالأمس محط أنظار الدول الغربية منذ بدء عصر الكشوف الجغرافية الحديثة والتى تمثل بداية الاستعمار والاستعباد الأوروبى لمنطقة الشرق الأقصى.

وسوف تتضمن الدراسة لمحة تاريخية موجزة عن تاريخ المنطقة القديم

حتى منتصف القرن التاسع عشر. والاقتحام الغربى لها والسياسات التى انتهجتها هذه الدول خشية الوقوع فى براثن الاستعمار الأوروبى.

كما سنعالج أهم التطورات التى صاحبت صراع القوى الغربية من أجل فرض هيمنتها على الشرق الأقصى. والتناقض الفكرى للاستعمار الأوروبى والأمريكى أينما وجد فى شرق آسيا فهم ينادون بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وينتزعون المعاهدات غير العادلة من حكام البلاد. وكيف واجهت هذه الدول تحديات الطبيعة والقوى المحلية المناوئة لها إلى جانب القوى الأجنبية الطامعة فى خيراتها مما أدى فى النهاية إلى ظهور هذه الأقطار دولا مستقلة ذات إمكانات عديدة.

الفصل الأول

الصـــــين

الفصل الأول
الصيـــــن

جغرافية الصين:

تقع الصين فى أقصى شرق آسيا بين خط عرض ٢٠° و ٤٠° درجة شمالا، وتبلغ مساحتها ٩,٦ مليون كيلو متر مربع، وتعتبر ثانى أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة (بعد كندا)، وعدد سكانها طبقاً لإحصاء عام ١٩٩٢ ـ نحو ١,٢ مليار نسمة يمثلون أكثر من ٢١,٥٪ من سكان الأرض، فهى أول دول العالم سكاناً.

والصين ذات المساحة الضخمة تتمتع بطبوغرافية متنوعة تجمع بين الجبال والسهول وتتخللها صحار شاسعة ومناطق خصبة وأنهار كبرى من أهمها النهر الأصفر «هوانج هو» Hwang - Ho واليانجتسى Yangtze ـ وهو أكثر صلاحية للملاحة من النهر الأصفر ـ وكان لهذه الأنهار دوراً هاماً فى ظهور حضارة مبكرة فى بلاد الصين. والصين يحدها من الشرق والجنوب الشرقى المحيط الهادى (الباسفيكى). ومن الجنوب والجنوب الشرقى شبه جزيرة الهند الصينية وشبه القارة الهندية الباكستانية . ومن الغرب ومن الشمال تركستان الغربية (الروسية السابقة أو دول آسيا الإسلامية الحالية) وسيبيريا الروسية.

ويتألف سكان الصين من عدة فروع من الجنس شبه المغولى، وقد

ظهر ذلك بصفة رسمية عند اعتراف جمهورية الصين فى عام ١٩١٢ بخمس مجموعات عنصرية كبرى، ولقد تمثل ذلك فى علمها الذى هو يحتوى على خمسة خطوط يمثل كل خط منها عنصراً من العناصر الخمسة. فاللون الأحمر يرمز إلى العنصر الصينى، والأصفر لعنصر المانشو، والأزرق للعنصر المغولى، والأبيض لعنصر التبت، والأسود لعنصر سينكيانج.

وإلى جانب ذلك توجد عناصر الكوريين فى شمال الصين، وعنصر الشان فى جنوبها، كما نجد أن العنصر الصينى يتمركز بصفة خاصة فى المقاطعات الصينية القديمة، بينما يكثر المغول فى منغوليا الخارجية، وعنصر التبت فى هضبة التبت، أما الأتراك فيتركزون فى إقليم سينكيانج، وبالنسبة لعنصر المانشو فإن غالبيتهم اندمجوا فى العناصر الأخرى، فى حين ظلت بعض الجماعات منهم تقطن شمالى سور الصين العظيم، ويختلف سكان الصين فيما بينهم فى طباعهم ومميزاتهم العنصرية.

الحضارة الصينية القديمة:

يرى بعض المؤرخين أن الشعب الصينى هاجر فى البداية من أواسط آسيا إلى أعالى وأدنى النهر الأصفر فى فترة زمنية تمتد من ٣٠٠٠- ٢٥٠٠ قبل الميلاد، ومع ذلك فإن الكشوف الأثرية تحملنا على الاعتقاد بأن الصينيين يحتمل أن يكونوا قد وفدوا إلى شمال الصين قبل ذلك

بعـدة آلاف من السنين. ومن أوائل السكان الذين عـاشـوا على أرض الصين كما ندرك من بقاياهم، هم ذلك الجنس الذى ينتمى إليه إنسان بكين الذى عـاش فى بداية أو أواسط عـصـر البلستـوسين (حـوالى ٤٠٠٠ق.م) وهناك أيضًا شواهد على وجود سكان عاشوا فى الصين فى العصر الحجرى المتأخر (حوالى ١٢٠٠ق.م). وأول حضارة صينية هامة تكشف عنها الحفـائر هى حضـارة «يانجشاو» ولعل أبرز سـمـات هذه الحضارة هى خزفها المطلى الذى كان يصنع حوالى ٢٥٠٠ق.م بطريقة اللف الحلزونى لاسطوانات رفيعة من الطين . ومما يجدر ملاحظته وجود شواهد تدل على تماثل ثقافى واسع النطاق فى كل أرجاء شمالى آسيا وشمـال أمريكا الشمـالية، فعلى سبيل المثال عُثر فى كافة أنحاء تلك المنطقة على أداة هى سكين مستطيلة وأحيانًا هلالية الشكل لا وجه شبه بينهـا وبين أى شىء آخـر عثـر عليـه فى أوروبا أو الشرق الأوسط، وقـد استخدمها الإسكيمو وهنود أمريكا والصينيون وسكان سيبيريا، هذا إلى جانب شواهد أخرى تشير إلى هجرة حدثت عبر مضيق بيرنغ[1].

أعقبت حضارة «يانجشاو» التى تواجدت فى هونان وشانسى حضارة تنتمى للعصر الحجرى المتأخر أطلق عليها «جيهنج تسو ياى» أو «لونج ـ شان» وهما اسمـان لموقعى حفـائر أثريين وقد استخدم أصحاب هذه الحضارة أوانى خزفية سوداء ناعمة الملمس متقنة الصنع، ومن المحتمل أن

(١) قناة ضحلة ضيقة تفصل بين الطرف الشمالى الشرقى لآسيا والطرف الشمالى الغربى لأمريكا الشمالية (آلاسكا).

يكون أفراد «لونج شان» قد عرفوا المركبات ذات العجلات واستخدموها في حياتهم اليومية إلى جانب ظهور بعض الاختراعات الأخرى مثل «عجلة الفخراني» واستخدام التراب المدكوك في أعمال البناء، وهما ابتكاران كانا معروفين منذ أمد طويل في الشرق الأوسط لكنهما كانا جديدين على الصين.

وتمتد حضارة «لونج ـ شان» إلى عام ١٦٠٠ق.م، وبعد ذلك تدل الشواهد الأثرية على وجود حضارة ناضجة تنتمي لعصر البرونز، هي حضارة أسرة شانج Shang، كان أول أباطرتها يسمى تانج Tang وقد امتد حكمه خلال القرن السادس عشر قبل الميلاد في الفترة من ١٦٠٠-١٥٠٠ق.م وكان هذا الحاكم يمارس سلطاته في العاصمة «تشنج ـ تشو» الواقعة على النهر الأصفر.

كان استعمال البرونز شائعاً في عهد أسرة «شانج»، وقد استخدم بكل الطرق المعروفة خصوصاً في إقامة الشعائر الدينية والأغراض العسكرية ووسائل الرفاهية وفي صناعة الأجزاء المعدنية للمركبات ذات العجلات، لكنهم نادراً ما استخدموه في صناعة الآلات والأدوات. وكان مجتمع أسرة «شانج» مجتمعاً إقطاعياً عرف عبادة الأسرة أو الأسلاف وعرف الأضحيات البشرية، حيث كان العبيد يقدمون كقرابين في المقابر الملكية.

وهناك ملمحان آخران من ملامح عهد «شانغ» تجدر الإشارة إليهما في هذا المقام، أحدهما هو الاستخدام المكثف لنبات الخيزران Bamboo الذى لم يكن استخدامه قاصراً على إعداد دفاتر الكتابة. والملح الثانى هو استخدام ودع المقايضة Cowire Shells كضرب من العملة. ومن قبيل الصدفة أنه فى عهد أسرة «شانغ» شُرع فى استخدام فرشاة الكتابة الصينية Writing Brush فى الوقت الذى بدأت فيه العلامات الكتابية تحل محل العلامات التصويرية.

عهد الولايات المتحاربة والتوحيد الأول:

استمرت أسرة «شانغ» فى ممارسة نفوذها لعدة قرون، غير أنها لم تحكم سوى منطقة محدودة ربما لم تمتد لأبعد من ٣٠٠ كم حول «أنيانغ» Anyang الواقعة حالياً فى محافظة «هونان». ثم ما لبثت أن ظهرت مجموعة بشرية صينية يطلق عليها اسم «تشو» Chous نزحت إلى البلاد من الأقاليم الغربية من محافظتى «كانسو» و«شنسى» الحاليتين، واتجهت صوب الوادى الأوسط فى المنطقة ما بين نهر الهوانجهو ونهر اليانجتسى. وقامت قبائل التشو البدوية فى عام ١٠٢٧ق.م بالإطاحة بإمبراطور الشانغ. وسرعان ما استوعبت هذه الموجة البشرية حضارة أهل الشانغ واهتموا بتشجيع صناعة المشغولات البرونزية وإنتاج الخزف والمنسوجات ولعبوا دوراً هاماً فى تطوير لغة الكتابة الصينية، وهم بالإضافة إلى ذلك اكتسبوا الصبغة الزراعية الواضحة للحضارة الصينية الآخذة فى

الازدهار وأعـادوا ترتيب النظام الإقطاعي البـدائي الذى ورثوه عن أسـرة شانغ حتى أصبح على نفس الدرجة من التطور التى أصبح عليـها فى أوروبا بعد ذلك بألفى عام.

وحقيقة الأمر أن حضارة التشو نمت بشكل هائل حتى أصبح من المتعين تقسيم البلاد إلى عدة إقطاعات ليسهل إدارتها. غير أنهم تعرضوا لغزوات البرابرة من جـهة الغرب، وبعد مقتل الإمبراطور «لو» Lu عام ٧٧١ ق.م. اضطر خلفـه إلى نقل عـاصـمـة الدولة شـرقًا إلى «لويانغ» وإخلاء المنطقة الخصبة الواقعة إلى الغرب.

وشهدت القرون القليلة التالية تنافس حوالى خمس وعشرين ولاية إقطاعية مع بعضها البعض فى محاولات من أجل نيل استقلالها. وإلى جانب هذه التحولات السياسية البعيدة المدى، شـهدت الصين القديمة أعظم فترات التطور الفكرى، فالمدارس المائة للفلاسفة كانت فى ذروتها بين عـامى ٥٠٠-٢٥٠ق.م، وكـان العلمـاء يسافرون مع تلامذتهـم من عاصمة لعاصمة للعمل كمستشارين للنبلاء الإقطاعيين الذين كانت ممالكهم تكتنفها الصراعات مع البرابرة والاضطرابات الداخلية والتحولات التكنولوجية الهائلة الناجمة عن الاستخدام المتزايد للحديد[١].

ومن أبرز الفـلاسفـة والمفكرين الذين ظهـروا فى عـصـر هذه الأسرة

---

(١) أضحى الحديد معروفًا فى الصين اعتبارًا من ٥٠٠ق.م.

كهونغ فوتزو Khung Fu Tzu أى السيد كهونغ الذى حرف فى اللاتينية إلى كونفوشيوس (Confucius).

ويمتد نسب كونفوشيوس إلى بيت شانغ الحاكم. قضى كونفوشيوس حياته فى تطوير ونشر فلسفته الداعية إلى العلاقات الاجتماعية المنسجمة العادلة والتى تهدف إلى تحسين أحوال معيشة البشر من حوله. وابتداء من عام ٤٩٥ق.م تقريباً راح يطوف من ولاية إلى أخرى مع مريديه متحدثاً مع الأمراء الإقطاعيين ومتحيناً الفرصة لوضع أفكاره موضع التطبيق. وأخيراً عاد إلى موطنه الأصلى بولاية «لو» Lu شانتونغ حالياً، ليقضى بها السنوات الثلاث الأخيرة من حياته فى الكتابة وإلقاء تعاليمه على تلامذته ثم توفى عام ٤٧٩ق.م بعد حياة مليئة بالفشل. غير أنه ترك فى نهاية المطاف تأثيراً عظيماً على الصين لدرجة أنه غالباً ما يلقب بإمبراطور الصين غير المتوج.

وجنباً إلى جنب مع هذه التطورات الفكرية، شهدت الصين خلال ذلك العصر، الذى ينظر إليه دائماً باعتباره العصر الكلاسيكى للصين، تطور المهارات الحرفية وأساليب الإنتاج ووسائل الرى، فظهر المحراث الذى تجره الحيوانات. وفى مجال التكنولوجيا العسكرية صار الحديد مستخدماً على نطاق واسع؛ وابتكر قوس الرماية Cross - Bow فى الصين مما أدى إلى استتباب الأمن على الحدود.

بدأ عصر الولايات المتحاربة يتجه اتجاهاً عاماً نحو الوحدة عن طريق

ابتلاع الولايات الكبيرة للولايات الأصغر. عندما حلت البيروقراطية محل الإقطاع في ولاية «تشين» Chhin أولا ثم في سائر الولايات. وأخذت قوة تشين في التنامى، الأمر الذى رصدته الولايات الأخرى بعين الآعتبار، وراحت تقيم الأحلاف للدفاع عن نفسها وتتخذ التدابير اللازمة لضمان أمنها. وطوال ما يقرب من قرن من الزمان (٣١٨ إلى ٢٢٢ق.م) تبنت تشين سياسة الغزو مما جعلها في النهاية تظفر بحكم الصين موحدة، ومن هنا اتخذت الصين اسمها. حيث منح أمير تشين نفسه لقب «تشين شيه هوانج تى» Chhin Shin Huang Ti أى الإمبراطور الأول للصين الموحدة.

وفى ظل هذه الإمبراطورية الموحدة صوردت الممتلكات الإقطاعية الفخمة ليتولى إدارتها موظفون حكوميون، أما الفلاحون فقد منحوا المزيد من الحقوق فى أراضيهم أكثر من أى وقت مضى، لكنهم أخضعوا لجباية الضرائب. ومن الناحية الإدارية قسمت البلاد إلى محافظات على رأس كل منها حاكم عسكرى وهيئة من الموظفين المدنيين. وبعد أن تمكن تشين شيه هوانج تى من القبض على زمام السلطة بيد من حديد، شرع فى بناء سور الصين العظيم T.re Great Wall حوالى عام ٢١٨ق.م لحمايتها من إغارات القبائل المجاورة التى تسكن الهضاب الجافة التى تشبه الصحراء وتقع على طول الجبهة الشمالية الغربية للصين[١]. وقد بلغ طول هذا السور عند الانتهاء من تشييده ١٥٠٠ ميل،

(١) يرى جوزيف نيد هام أن الغرض من بناء سور الصين العظيم لم يكن قاصراً على صد

=

وبه عدد من الأبواب الضخمة فى جهات متفرقة، ولا يمكن إختراقه إلا عن طريق تلك البوابات المعززة بالتحصينات الضخمة أو عن طريق بناء مطالع «مزالق» تسمح بتسلق السور نفسه، وفى كلتا الحالتين ستتم عملية الاقتحام ببطء شديد يسمح بوصول التعزيزات. وقد بدأت حكومة الصين الحالية فى إزالة أجزاء منه لإقامة المنشآت الصناعية الحديثة ولكنها راعت فى ذلك الإبقاء على معالمه القديمة كأثر تاريخى له أهميته فى تاريخ الصين وحضارته القديمة. وحين توفى «هوانغ تى»، أثبت ابنه عدم جدارته كحاكم، وبدأت الإمبراطورية فى عهده تتقوض دعائمها وشهدت الصين حركة الارتداد للنظام الإقطاعى التى تمثلت فى عودة ظهور بعض الولايات الإقطاعية السابقة واقتسام حكامها السلطة فيما بينهم. وأعقب ذلك صراع على العرش انتهى بوصول القائد العسكرى «ليو باغ» Liu Pang للسلطة وسيطر على الصين بأسرها عام ٢٠٢ق.م، واتخذ لنفسه لقب «هان كاو تسو» Han Kao Tsu، وقد أسس «ليو باغ» أسرة «هان» التى أثبتت رسوخها وقدر لها أن تحكم الصين القرون الأربع التالية.

الصين فى ظل حكم أسرة «هان»:

يذهب بعض المؤرخين إلى تقسيم عهد هذه الأسرة، لما له من

= البرابرة القادمين من الشمال بل صمم أيضاً ليعمل كحاجز يحول دون الهجرة من الصين نفسها. (انظر: جوزيف نيد هام، موجز تاريخ العلم والحضارة فى الصين، ص ٦٨، ٦٩).

أهمية بالغة فى تاريخ منطقة الشرق الأقصى تضاهى أهمية الإمبراطورية الرومانية فى الغرب الأوروبى، إلى جزئين متمايزين. الجزء الأول، يشمل المرحلة الزمنية ما بين ٢٠٠ق.م إلى ٩ بعد الميلاد. والجزء الثانى، يشكل ما تبقى من حكم هذه الأسرة حتى عام ٢٧٠م تقريباً. ويتميز الجزء الأول من تاريخ هذه الأسرة بتقلص سلطة جميع الولايات الصغيرة بصورة تدريجية لتصبح الصين مرة أخرى تحت سيطرة حكومة مركزية قوية وتحولت البيروقراطية فى عصر أسرة «هان» إلى صورة متطورة للغاية من الحكومة المدنية، وكانت مجالس أهل العلم تعقد لإقرار نوع من «قانون الدعوى»[1] مستمد من النصوص المدونة القديمة، وعقد أول هذه المجالس عام ٥١ق.م فى مقصورة حديقة القصر المعروفة باسم «شيه - تشو» Shih - Chhü أى القناة الحجرية، وهو مجلس له فى تاريخ الصين نفس أهمية مجمع نيقية بالنسبة للعالم المسيحى الغربى.

وكان عهد إمبراطور الهان «وو - تى» Wu - Ti واحداً من أهم حقب التاريخ الصينى لكونه نشر الاستقرار فى ربوع الصين بعد أن قضى غالبية حكمه فى كفاح متواصل مع قبائل الهون Huns الشمالية الذين كانوا يغيرون على الصين من مناطق الاستبس الروسية. كما برع «وو - تى» إلى جانب ذلك فى إدارة الدولة واتبع سياسة خارجية مستنيرة أدت إلى توسع الإمبراطورية الصينية غرباً فى فترات زمنية لاحقة، ومن ثم إلى

(١) القانون الذى يأخذ مجموعة السابقات القانونية (أى الدعاوى التى تم الفصل فيها وإصدار الأحكام) باعتبارها مرجعاً ملزماً فى حالة الدعاوى المماثلة.

تأسيس الطريق التجارى الشهير الذى ربط بين منطقتى الحضارتين الصينية والفارسية، وهو الطريق المعروف باسم «طريق الحرير القديم» Old Silk Road. وقد استطاع هذا الإمبراطور وخلفاؤه غزو كل من منشوريا وكوريا، وجنوبى الصين والهند الصينية (التى تضم حالياً فيتنام، كمبوديا، لاوس) وضم كل هذه المستعمرات إلى الإمبراطورية الصينية، مما ساعد الحضارة الصينية على فرض سيطرتها منذ ذلك العهد على هذه المناطق، ومن ثمّ بدأ تأثيرها على الحضارة اليابانية الآخذة فى النمو البطئ آنذاك.

عانت أسرة «هان» فيما بين عامى ٩-٢٣م من انقطاع حكمها بعد أن تمكن الوصى على العرش «واغ مانغ» Wang Mang من اغتصاب العرش وتنصيب نفسه باعتباره أول أباطرة «هسن» Hsin. ولقد تميز حكمه بالرغم من قصره بسلسلة من الإصلاحات الأساسية حيث قام بتأميم كافة الأراضى فى البلاد وأعاد توزيع حيازتها على الفلاحين. ومن ذلك يتضح لنا أن الصين مارست فى هذا العهد نوعاً من الاشتراكية سبق بما يزيد على ألف وتسعمائة سنة ما عرفته الصين من نظام شيوعى فى ظل الزعيم ماوتسى ـ تونغ.

ولكن بالرغم من هذه الإصلاحات، فقد عانت حكومة «وانغ» من الأخطار الخارجية المتمثلة فى هجمات قبائل الهون الشمالية الأمر الذى دفعه إلى الاهتمام بتقديم العون العلمى والفنى للجيش، وإصدار قانون

ينص على تجنيد واحد من كل ثلاثين من السكان من أجل محاربة الهون. وقد عانت حكومة «وانغ» أيضاً من انتشار الفساد والانحراف فى الداخل مما أدى فى النهاية إلى اندلاع ثورة شعبية، انهارت على أثرها سلطة «وانغ مانغ» وتم اغتياله فى عام ٢٣م.

أعقب اغتيال «وانغ ـ مانغ» فترة اضطراب قصيرة ثم ما لبث «ليو هسيو» Liu - Hsiu وهو ابن عم لإمبراطور الهان السابق أن برز ظافراً لينشئ أسرة الهان المتأخرة عام ٢٥م، وقام بنقل العاصمة إلى «لو يانغ» الواقعة شرقاً، وواصل الحرب مع الهون. وعمد أباطرة تلك المرحلة على مواصلة غزواتهم فى مناطق شرق آسيا ووسطها، لدرجة أنه لم يعد هناك عازل بين الإمبراطوريتين الصينية والرومانية سوى الجزء الشمالى من إيران الحالية والتى كان يخترقها طريق الحرير آنذاك. وبعد عام ١٢٠م قام أباطرة هذه الأسرة بإجراء المزيد من الاتصالات التجارية مع شبه جزيرة العرب وبلاد الشام عن طريق الخليج العربى.

صحب عهد أسرة «هان» المتأخر تقدم عظيم فى علم الفلك، وإصلاحات فى نظام التقويم، وتطور بارز فى علوم الأرض، وإرساء للأسس المعمول بها فى طرق تصنيف النباتات والحيوانات. وفى ذلك العهد وفدت على الصين الديانة البوذية، وترجمت إلى الصينية المجموعة الأولى من محاورات بوذا.

وفى مجال التكنولوجيا اتسم عهد الهان باختراع الورق وانتشار استخدامه، وبالعديد من التطورات فى صناعة الخزف مثل الشروع فى استخدام مادة كانت بمثابة مقدمات خزف البورسلين، وبالتقدم فى التقنيات المعمارية مثل صناعة طوب البناء والبلاط المزدانين بالزخارف، وبارتقاء مستوى النسيج إلى مستوى لم تصل إليه إيران أو أوروبا إلا بعد قرون عديدة. وهكذا نجح أباطرة الهان فى بناء صرح الحضارة الصينية الذى استمر راسخاً حتى يومنا هذا رغم المحاولات المتكررة التى كانت ترمى إلى تقويضه.

وقرب نهاية عهد أسرة هان عمت الفوضى البلاد، وأضحت الحكومة المركزية بدون فاعلية مما أدى إلى انقسام البلاد وبقائها على مدى نصف القرن التالى مفتتة إلى ثلاث ممالك متناحرة هى «ويى» Wei، و«وو» Wu و«شو» Shu، ثم سادت الوحدة بينهما مرة أخرى عندما ظفرت مملكة «ويى» بالسيطرة على الممالك الثلاث عام ٢٦٥م. غير أن ذلك لم يهيئ السلام والاستقرار للصين لأن المنطقة الاقتصادية الشمالية أضحت فى فترة وجيزة واقعة تحت ضغط الشعوب الشمالية شبه البربرية التى نال بعضها من قبل سطوة ونفوذ داخل الصين عن طريق التورط فى الصراعات الداخلية على السلطة باعتبارهم خلفاء لبعض الأطراف المتنازعة. وبالرغم من معاناة الشمال من عهود الاضطراب بصفة مستمرة والتى استمرت طوال قرنين من الزمان (٣٠٤-٥٣٥م) فقد مارس

الشمال نفوذه الخاص على الغزاة بطريقة أكسبتهم الهوية الصينية بصورة متزايدة، حيث أظهرت الثقافة الصينية قوة إدماج وامتصاص مذهلة لم يكن بوسع الغزاة آنذاك أن يقاوموها. وقد ساعد ذلك من جانب آخر على استمرارية الفكر والحضارة الصينية التى مكنت الصين من التطور الثابت[1] خلال زمن كانت بقية الحضارات قد أصابها سبات عميق أو تلاشت تماماً مثل الحضارة الهندية.

أسرة «تهانج» Thang:

دام حكم هذه الأسرة ما يقرب من ثلاثمائة عام استطاعوا خلالها توسيع رقعة الصين ومد نفوذها إلى نطاق لم تصل إليه منذ عهد أسرة «هان». وقام أباطرة هذه الأسرة بصد هجمات قبائل الترك، ونجحوا فى فرض سيطرتهم على إقليم التبت غرباً. وقد امتد نفوذهم عام ٦٦٠م وشمل كل من منشوريا وكوريا وإقليم سنكيانج، وبلغ التوسع مداه عام ٧٥٠م. وأعقب ذلك الصدام بين الجيشين الصينى والإسلامى فى عام ٧٥١م فى موقعة «نهر طلاس» والتى انجلت عن هزيمة مدوية للصينيين ونجاح الجيش الإسلامى فى انتزاع إقليم تركستان الغربى من الصين، وتعد هذه المعركة من المعارك الفاصلة فى التاريخ. وقد تمخضت هذه الموقعة عن أثر حضارى على جانب كبير من الأهمية أشار إليه برنارد

---

(١) شهد ذلك العصر تطور علم الجغرافيا على يد رسام الخرائط «بهى هسيو» Phei Hsiu. وظهرت المعاجم الجغرافية التى كانت مهتمة على ما يبدو بالطبوغرافيا المحلية.

لويس Bernard Lewis فى كتابه «العرب فى التاريخ» The Arabs in History إذ كان بين الأسرى الصينيين فى تلك الموقعة بعض صناع الورق الذين نقلوا أسرار صناعتهم إلى العالم الإسلامى فظهر الورق فى مصر عام ٨٠٠م، وفى الأندلس عام ٩٠٠م، ثم بدأت صناعة الورق نفسها فى الانتشار فى أنحاء العالم الإسلامى ومنه إلى أوروبا والعالم.

وقد شجعت هزيمة حكام «تهانج» بعض المقاطعات الداخلية للإمبراطورية الصينية المترامية الأطراف فى السعى نحو استقلالها . وبدأ ذلك بإقليم منغوليا ثم ثارت إمارات «تهاى» Thai فى الجنوب الغربى وأسست أسرة حاكمة مستقلة، وفى الشمال الشرقى أسس التتار قواعد لهم فى منشوريا، وفى الجنوب ابتلعت كوريا المحميات الصينية القائمة على أرضها. وقد ساعد ازدياد نفوذ أمراء التبت وظهورهم كخطر يهدد كل من الصين وا لممتلكات الإسلامية فى آسيا الوسطى، إلى قيام حلف عربى صينى بين إمبراطور التهانغ والخليفة العباسى هارون الرشيد . وتلت ذلك فترة من الاستقرار النسبى تطور خلالها نظام الطباعة وتوصل الصينيون فيها لإنتاج خزف البورسلين الحقيقى الذى أضفوا عليه لمساتهم الفنية الرائعة. وتمثلت أعظم أمجاد هذه الأسرة فى ازدهار الفن والأدب وفى تأسيس الأكاديمية الإمبراطورية Imperial Academy التى عرفت باسم «هان ـ لن يوان» Han - Lin Yuan أى غابة الأقلام فى عام ٧٥٤م.

أعقب انهيار سلطة أسرة تهانغ حالة من التفتت الشديد ارتدت الصين خلالها إلى عصر الأقاليم المنفصلة المستقلة وبدأ بذلك عصر الأسرات الخمس إلى أن تم توحيد الصين مرة أخرى عام ٩٦٠م عندما قام «تهاى تسو» Thai Tsu بانقلاب عسكرى ونجح فى تأسيس أسرة «سونج» Sung . وبالرغم من محاولة أباطرة تلك الأسرة إرساء علاقات ودية مع جيرانهم البرابرة عن طريق إرسال هدايا سنوية من الذهب والحرير غير أن ذلك لم يحل دون اجتياح جيوش بعض الجماعات التترية عاصمتهم وقاموا بأسر الإمبراطور وكل موظفى الحكومة تقريباً، أما الذين تمكنوا من الفرار فقد توجهوا جنوباً حيث أسسوا حكومة جديدة عرفت باسم «سونج الجنوبية» Southern Sung . غير أن هذه الكارثة لم تحل دون تواصل الحضارة الصينية حيث أولى حكام «سونج» العلوم والفنون درجة عظيمة من الرعاية. كما شهد عصر «سونج» تقدماً كبيراً فى صناعة السفن خاصة السفن الكبيرة عديدة الصوارى، هذا إلى جانب استخدام البوصلة المغناطيسية فى الملاحة. وظهر فى عهد هذه الأسرة الكثير من مشاهير الأطباء وجرى تحسين وجمع وتصنيف الأساليب القديمة الخاصة بالصيدلة وبالعلاج بالإبر الصينية.

الصين والسيطرة المغولية:

تعرضت الصين فى القرن الثالث عشر الميلادى للغزو المغولى الذى حدث نتيجة لما أصاب المناطق الصينية الشمالية الغربية من قحط نظراً

لعدم سقوط الأمطار. لهذا تطلعت القبائل المغولية التى كانت تقطن تلك الأقطار إلى المناطق الخصبة المجاورة لهم فى الصين. فاندفعوا إليها بأولادهم ونسائهم وقضوا على معالم المدن التى وقعت فى أيديهم قضاءً تاماً على يد زعيمهم «جنكيز خان» الذى استطاع اختراق سور الصين العظيم من ثلاثة أماكن والاستيلاء على بكين عام ١٢١٥م، ولم يحل عام ١٢٢٧م حتى كانت له السيطرة الكاملة على الصين فيما عدا إمبراطورية «سونج» Sung الواقعة فى جنوب الصين.

ومنذ ذلك الوقت، وطوال الأعوام التالية والمغول يتهيأون لقهر دولة «سونج»، أبرع أعدائهم وأفضلهم عدة، إلى أن تمكن قوبلاى خان أحد أحفاد جنكيز خان من غزو تلك الإمبراطورية والسيطرة عليها فى عام ١٢٧٩م، ثم شرع فى تأسيس أسرة يوان Yuan المغولية التى حكمت الصين قرابة قرن من الزمان، نعمت فيه الصين بالاستقرار والرخاء. وبسبب تفوق الحضارة الصينية على حضارة المغول، ذابت الأقلية الغازية المغولية فى هذه الكثرة العددية من الصينين، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح هؤلاء الغزاة صينيين فى عاداتهم وتقاليدهم وحضارتهم أيضاً. وقد اتخذ «قوبلاى خان» من بكين عاصمة لملكه الجديد، واتخذ مظهر الأباطرة الصينيين واعتنق البوذية، وتمت ممارسة الطقوس الصينية فى بلاطه الخاص ويرى المؤرخون بأنه أصبح متأثراً بالحضارة الصينية أكثر من الصينيين أنفسهم.

وقد أصبحت الصين تحت حكم أسرة يوان محط أنظار الأوربيين الذين جاءوا إلى بلاط الخان لعرض مهارة أو صناعة يحذقونها. وأثناء حكم الإمبراطور «قوبلاى خان» زار الصين الرحالة الإيطالى ماركو بولو[1] Marco Polo وقضى ما يقرب من سبعة عشر عاماً موظفاً فى بلاط الخان، وقد سجل لنا مدى التقدم والرخاء والفخامة الذين أحرزتهم الصين فى إبان عهد هذا الإمبراطور فى كتابه المعروف باسم «كتاب العجائب» Livre de Merveilles. وفى منتصف القرن الرابع عشر بدا واضحاً أن أيام أسرة «يوان» غدت معدودة بعد أن تطرق الانحلال إلى جهازها الحكومى، مما ساعد على تعاظم نشاط العناصر الوطنية الصينية المناوئة للمغول، والتى نجحت عام ١٣٦٨م فى الاستيلاء على بكين. وبسقوطها ينتهى عصر الأسرة المغولية لتظهر أسرة حاكمة صينية جديدة هى أسرة «المنج» Meng بزعامة أول أباطرتها «هونج ـ وو» Hung Wu .

الصين تحت حكم أسرة المنج (١٣٦٨-١٦٤٤م):

أسس حكام أسرة «منج» عاصمتهم فى «نانكنج» فى المنطقة الاقتصادية الواقعة شرق وسط البلاد، وقاموا بإعلان قوانين جديدة واضطلعوا بمشروعات حديثة للرى، كما شنوا الحرب على المغول ونهبوا

---

(١) من أوائل من وصل إلى منطقة الشرق الأقصى من الأوربيين عن طريق البر كان الأخوان «بولو» ، نقولا ونافيو الإيطاليان وابن نقولا الذى اشتهر أكثر منهما «ماركو بولو» وحدث ذلك عام ١٢٩٢م.

عاصمتهم فى «قرة قورم» Karakorum ، وطاردوا الهاربين شمالا ، وقاموا بغزو إقليم منغوليا، كما نجح الصينيون أيضاً فى عصر المنج فى ضم إقليم منشوريا. غير أن أهم ما يميز هذه الأسرة إنجازاتها الحضارية حيث استعادت الصين ثقافتها القومية وشيدت أعداداً كبيرة من التحصينات والطرق العامة الممهدة والحدائق الصخرية والجسور والمعابد والمزارات والأقواس التذكارية. ولقد دخل الصينيون فى ذلك العصر أعظم فترات الكشوف الجغرافية البحرية فى تاريخهم، وقاموا بالعديد من الحملات البحرية بهدف التجارة الخارجية وجلب العقاقير الجديدة والمعادن وغرائب الطبيعة.

واعتباراً من عام ١٥١٤م، بدأ الأوربيون يترددون على سواحل الصين من حين لآخر، وتجسد نشاطهم فى مظهرين مختلفين: المظهر الأول تمثل فى النشاط التجارى وتركزت جهود التجار فى منطقة السواحل الجنوبية حتى أصبحت مدينة «كانتون» مركزاً للتبادل المنتظم بين السلع الصينية من الحرير والخزف وبين السلع الأوروبية المتنوعة التى تشمل الفضة وبعض المصنوعات. وتمثل المظهر الثانى فى نشاط البعثات التبشيرية ومحاولتهم المتكررة لاختراق الصين.

وفى أوائل القرن السابع عشر، تدهورت الأوضاع داخل حكومة المنج بسبب ارتفاع الضرائب، وتصاعد الإجراءات التعسفية، والانقسام والتناحر على السلطة وتعرضت الصين خلال ذلك إلى غزوة مغولية

جديدة من قبل عنصر «المانشو» Manshus، ولقد سيطر هؤلاء الغزاة على مساحات شاسعة من شمال الصين. وبحلول عام ١٦٢٨م، كانت منشوريا بكاملها قد سقطت فى أيديهم مما أسفر عن انتحار آخر أباطرة المنج وبدأ منذ ذلك الوقت فصاعداً حكم أسرة المانشو التى ظلت تحكم البلاد حتى عام ١٩١١م.

ومن أعظم أباطرة أسرة المانشو الإمبراطور «كانج هسى» Kang Hsi الذى عاصر لويس الرابع عشر ملك فرنسا. وفى ظل حكم هذا الإمبراطور تمتعت الصين بالوحدة الوطنية، وضمت إليها منغوليا وكوريا ومنشوريا والهند الصينية والتركستان. كذلك زادت صلات الصين التجارية بالدول الأوروبية، وبدأ التجار الأوروبيون يواصلون نشاطهم التجارى فى الثغور الصينية وكان ذلك بداية صفحة جديدة فى علاقات الصين الخارجية بالدول الغربية، تلك العلاقات التى أخذت أشكالا متعددة من بينها الحروب المختلفة التى شنتها الدول الأجنبية على الصين استمراراً لتلك العلاقات وتحقيقاً للأطماع الاستعمارية الأوروبية.

كيف دخل الإسلام الصين:

قبل الحديث عن تاريخ الصين فى العصر الحديث منذ ظهور الأطماع الاستعمارية الأوروبية، لابد لنا من وقفة نقف فيها على كيفية وصول الإسلام إلى أرض الصين. حيث ينتشر الإسلام فى كل مقاطعات

الصين وإن كانت نسبتهم تختلف بين مقاطعة وأخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى الطرق التى دخل بها الإسلام وانتشر فى الصين وإلى سياسة الحكومات الصينية المتعاقبة نحو رغبة المسلمين فى إقامة حكومة إسلامية تجمعهم تحت ظلها.

وقد دخل الإسلام إلى الصين منذ أيام الإسلام الأولى خاصة فى عهد الخلفاء الراشدين. وأن أول وافد من الدول الإسلامية إلى الدولة الصينية أوفد عام ٦٥١م فى عهد سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه ثم تعاقب بعد ذلك مجئ الوفود الإسلامية والتجار المسلمون من العرب والفرس إلى أرض الصين. وكان للتجار المسلمين دور كبير فى انتشار الإسلام بالصين، فالتجار الذين نزلوا بالمناطق الساحلية وخاصة فى المراكز الكبرى مثل. كانتون، و«شنغهاى» ومدن «شانتونغ» حملوا معهم الدعوة الإسلامية والتجار الذين دخلوا إلى الأجزاءالغربية من الصين بطريق البر عبر وسط آسيا قاموا هم أيضاً بدور هام فى هذا السبيل وتنقلوا فى فيافى الصين ولم يقتصروا على جهة واحدة وإنما فى جميع الجهات، فكان انتشار الإسلام يماشى سير الدعاة ويختلف حسب كثرتهم وقوة شخصيتهم ومدة إقامتهم ومدى إيمانهم وعمق فكرهم. ودخل الإسلام إلى شمال الصين بواسطة الترك فى عهد «جنكيز خان» وخلفائه، حيث لم يعبأ «جنكيز خان» بالدين وكان يجمع حوله من جميع الملل ودخل فى جنده كثير من الترك والأفغان والفرس المسلمون الذين ساعدوا على نشر الإسلام فى الصين.

كان من نتيجة دخول الإسلام إلى الصين سنة ٦٥١م فى عصر أسرة «تهانغ» انتشار إقامة المساجد وإدخال اللغتين العربية والفارسية . ووجود مصاهرة بين العرب والمسلمين مع أهل البلاد الأصليين حتى كونوا فى نهاية الأمر نوعاً جديداً من النسل لم يكن مألوفاً فى الصين.

ومن يبحث عن أصول المسلمين فى شمال الصين وغربها يرى هناك ثلاثة أجناس من المسلمين، جنس فيه الدم العربى، وجنس آخر يجرى فى عروقه دم الأواغرة، وجنس ثالث فيه دم المغول. ويلاحظ أن أحسن هذه الأجناس صورة وأطولهم قامة هم الذين ينتمون إلى العرب، ثم الذين يمتزوجون بدم الأواغرة ويتميز هؤلاء بطول القامة وقوة الأعصاب وشموخ الأنف واستطالة الرأس وكثافة اللحية، واتساع الجبين، واتساع العيون، وهم أقرب شبهاً بسكان شمال الهند وجنوب أفغانستان أو بخارى، وهم أشد هذه العناصر تمسكاً بأحكام الإسلام، وأكثرهم حباً للغة العربية ويوجد بينهم العلماء الكبار الذين يجيدون فهم الفقه والحديث.

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام بعد وصوله إلى الصين عام ٦٥١م تعرض لفترات من الصعود والهبوط منذ عصر أسرة «تهانغ» التى تولت مقاليد الحكم فى الصين ٦١٧م، وأخذ ينتشر رويداً رويداً فى عهد أسرة سونغ. ثم قوى وازدهر فى فترة حكم المغول إبان عصر أسرة يوان (١٢٧٩-١٣٦٧م) وعصر أسرة منج (١٣٦٨-١٦٤٤م). غير أن

الكوارث بدأت تلحق بالمسلمين فى الصين مع سيطرة أسرة المانشو Manchu على الحكم، تلك السيطرة التى استمرت حوالى ثلاثة قرون (١٦٤٤-١٩١١م) . تعرض خلالها المسلمون لأقصى أنواع الاضطهاد، وتمت مصادرة أملاكهم ونهبت أموالهم، وانتهكت حرماتهم، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت إذ هلك فى هذا العصر عدة ملايين، ومن تبقى منهم على قيد الحياة لم يسمح له بتنفس نسيم الحرية ووضعت أمامهم العراقيل نحو التقدم اقتصادياً واجتماعياً ودينياً ومعنوياً فقد عمد أباطرة هذا العصر إلى كبت أنفاسهم وإن كانوا لم يحرموا من التردد على المساجد لأداء شعائرهم الدينية. وقد ساهمت التعاليم الإسلامية التى تقضى بتحريم المخدرات والمسكرات على الحفاظ على ما تبقى من المسلمين فى الصين، فلم يدمن المسلمون كغيرهم تعاطى الأفيون التى روجته بريطانيا بين أهالى الصين، الذى تسبب فى ضعف من سواهم من الصينيين الذين ضعفت صحتهم واضطربت أعصابهم وصاروا أقل نسلا وأتتهم الآفات من حيث لا يشعرون.

ومن المآثر التى يذكرها الصينيون للمسلمين أنه كثيراً ما كانت المجاعات تجتاح بلاد الصين فيضطر الأباء إلى بيع أبنائهم فى الأسواق فيسارع المسلمون إلى شرائهم وتربيتهم على الإسلام ويعاملون معاملة كريمة. وقد حدث هذا مراراً منذ القرن الثامن عشر. وفى عام ١٩٠٠م عندما لقى المسيحيون الاضطهاد على أيدى حركة «البوكسرز» فى

الصين عمد بعض المسيحيين إلى بيع أبنائهم فلم يجدوا من يتقدم لشرائهم غير المسلمين لدوافع إنسانية محضة.

وعندما قامت الثورة الشيوعية فى الصين ١٩٤٩م، وأعلنت جمهورية الصين الشعبية، أعلنت حكومة بكين أن تركستان الصينية (الشرقية) دولة تتمتع باستقلال ذاتى، وأصبح السيد سيف الدين هو رئيس الدولة وذلك فى عام ١٩٥٣م. وعرفت هذه البلاد منذ تلك الفترة باسم «سينكيانج» أو «جمهورية تركستان الشرقية»، وارتبطت مع الصين بخط حديدى عام ١٩٥٨م. وتكاد تتفق غالبية الآراء على أن عدد المسلمين فى الصين تزيد تقريباً عن عشرة ملايين نسمة يقطنون فى غالبيتهم المقاطعات الشمالية الغربية والمقاطعات الجنوبية الغربية.

الاقتحام الأوروبى للصين فى العصر الحديث:

من المتفق عليه هو أن العصر الحديث هو عصر نهضة أوروبا وعصر عظمتها علمياً واقتصادياً وعصر توسعها الاستعمارى. وتعتبر حركة الكشوف الجغرافية التى تم جزء كبير منها فى القرن الخامس عشر الميلادى أهم نتيجة عملية للنهضة الأوروبية، إذ استطاع الملاحون الأوربيون أن يحققوا أعظم نصر فى مجال الكشوف الجغرافية فى أواخر ذلك القرن . وتمثل هذا النصر فى حادثين، أولهما كشف الأمريكتين ابتداء من سنة ١٤٩٢م على أيدى الإسبان، وثانيهما كشف الطريق

البحرى من أوروبا إلى الهند حول رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨م على أيدى البرتغال، ويمثل هذا الحدث بداية الاستعمار والاستيلاء الأوروبى لمنطقة الشرق الأقصى.

كانت البرتغال أول قوة أوروبية وصلت إلى الشرق الأقصى وذلك خلال القرن السادس عشر الميلادى، ويعد ذلك تتويجاً للجهود التى قام بها أمير البرتغال هنرى الملاح (١٣٩٤-١٤٦٠م) بهدف اكتشاف منفذ حول أفريقيا للتوصل إلى جزر البهارات، واغتصاب تلك التجارة من أيدى التجار العرب ودوقية البندقية، وفى عام ١٤٨٦م تمكن الرحالة البرتغالى «بارثولومى دياز» من الدوران حول رأس الرجاء الصالح. ثم وصل فاسكو داجاما عام ١٤٩٨ إلى مدينة كالكوتا فى الهند، وعاد إلى لشبونة عاصمة بلاده عام ١٤٩٩م ومعه حمولة من البهارات.

ثم تقدمت البرتغال خطوة فى الهند وجنوب شرق اسيا بفضل عدة حملات تزعمها الفونس دى البوكيرك، وأسست مراكز تجارية فى جاواة الواقعة فى أواسط الشاطئ الغربى من الهند وتتوسط الطريق المؤدى إلى جزر البهارات. وفيما بين عامى ١٥١١ و ١٥٢٦م قام البوكيرك بعدة حملات مسلحة نجح من خلالها فى السيطرة على مضيق ملقا الذى يقع بين شبه جزيرة الملايو وجزيرة سمطرا، ومن ثم الاستيلاء على ملقا الواقعة فى الجزء الجنوبى الغربى من شبه جزيرة الملايو، وبذلك تمت المرتغاليين السيطرة على طريق التجارة بين الهند والصين. وتمكن

البرتغاليون من إقامة أول مركز تجارى فى الصين بالقرب من مدينة كانتون فى عام ١٥١٥م.

وقد كان البرتغاليون يمثلون طلائع الزحف الأوروبى المتعطش للاستغلال والتوسع والفتح، وكانوا خير ممثل للغرب فى نهمه وجشعه واستغلاله. وكان لتصرف البرتغاليين وسلوكهم البربرى نحو شعوب آسيا آنذاك، دوراً هاماً فى عدم دخول الصينيين معهم فى أية علاقات سياسية أو دبلوماسية. ورغم تحريم التجارة رسمياً بين الصين والبرتغال. فقد باشر البرتغاليون تجارتهم بإنشاء مصنع فى منطقة «نانجيو»، وكان تحدى البرتغاليين للسلطات الصينية سبباً فى قيام الصين فى عام ١٥٤٦م بذبح ثمانمائة من الأجانب. ثم لم يصرح للبرتغاليين بعد ذلك بالعودة إلى الصين إلا بعد دفع بعض التعويضات. وفى عام ١٥٥٧م تم السماح للبرتغاليين باستئجار بعض الأراضى فى مدينة ماكاو البحرية لتكون ميداناً ومركزاً لنشاطهم الاقتصادى والتجارى نظير بعض الخدمات التى قاموا بأدائها للحكومة الصينية.

بدء الاستعمار الإسباني:

كانت إسبانيا أول من نهضت من أوروبا لتنافس وتنازع البرتغال فى ميدان الكشوف الجغرافية بهدف الوصول إلى «جزر البهارات» جزر الهند الشرقية، وجرى ذلك حتى قبل خروج العرب تماماً من الأندلس عام ١٤٩٢م، ومنذ أن توحدت إسبانيا بزواج الملك فرناند الخامس ملك

«الكاستيل» بإيزابيلا الأولى ملكة «الأرجون» عام ١٤٧٩م. عندما أبحر البحار الإيطالى الأصل كرستوفركولمبس تحت الراية الإسبانية غرباً إلى جزر «الكَرِيب» قرب خليج المكسيك واعتقد أنه توصل إلى جزر البهارات.

ولقد أدرك البلاط البرتغالى فى لشبونة مدى خطورة المحاولات الإسبانية للوصول إلى تلك الجزر، لذلك رفعت البرتغال أمرها إلى البابا إسكندر السادس ليفصل بينها وبين إسبانيا. وأدى تدخل البابا إلى توقيع معاهدة «تُورْدَاَ سِيللاَّسْ» بينهما عام ١٤٩٤م والتى رسم بها البابا خطاً وهمياً من شمال المحيط الأطلسى إلى جنوبه، به حكم أن يكون شرقى ذلك الخط من نصيب دولة البرتغال للاكتشاف والاستعمار، وغربيه من نصيب إسبانيا ولنفس الأغراض. وقد سمى ذلك الخط «خط التحديد».

وفى عام ١٥١٧م تقدم القبطان فرناند ماجلان البرتغالى الأصل، يعرض خدماته على البلاط الإسبانى فى محاولة لاستكشاف طريق للبهارات بالاستدارة حول القارة الأمريكية الجنوبية إن أمكن . وقبل الملك الإسبانى شارلز الخامس الفكرة، وبدأ ماجلان رحلته عام ١٥١٩م، ونجح فى عبور المضيق الذى يحمل اسمه لليوم فى أقصى الجنوب من القارة الأمريكية ووصل إلى مجموعة الجزر التى سميت فيما بعد باسم جزر الفلبين[١]. وبعد مقتل ماجلان عام ١٥٢٢م فى معركة دارت بينه وبين

---

(١) يقع أرخبيل الفلبين إلى الجنوب الشرقى من شواطئ الصين الجنوبية ويمتد من جزيرة «تايوان الصينية» حتى أن يصل تقريباً جزر الملوكا الأندونيسية. وكانت تعد من جزر الهند الشرقية وتغير اسم تلك الجزر إلى اسم «الفلبين» فى عهد الملك فيليب الثانى الإسبانى.

سلطان جزيرة «مَكتّام»، واصل نائبه الإتجاه صوب الجنوب إلى أن نجح عام ١٥٢٢م فى الوصول إلى جزر البهارات، مما أدى إلى احتجاج البرتغال احتجاجاً شديداً على ذلك، واتهمت إسبانيا بنقض معاهدة «توردا سيللاس» التى عقدت بينهما عام ١٤٩٤م. وبمقتضى تلك المعاهدة، كانت جزر البهار وجزر الفلبين تقعان فى دائرة النفوذ البرتغالى لذلك فقد أحبطت المحاولات الإسبانية والتى ترمى إلى السيطرة على جزر الهند الشرقية.

أخيراً، اتفقت الدولتان ثانية عام ١٥٣٠م من خلال معاهدة «سراجوسا» والتى تنص على ابتعاد الإسبان نهائياً عن جزر البهار على شرط الاحتفاظ بحقهم فى استعمار الفلبين واستغلالها. وظل الأمر كذلك حتى عام ١٥٦٥م، فى عهد الملك فيليب الثانى، الذى أمر بتجهيز حملة فى المكسيك، التى كانت خاضعة آنذاك للسيطرة الإسبانية، لتتوجه صوب جزر الفيلبين لاحتلالها. ونجحت تلك الحملة عام ١٥٧٠م فى السيطرة على مانلا التى كانت المركز الأساسى لتجارة الفيلبين، كما تم لهم الاتصال بالسفن الصينية، وتبادل التجارة معها، حتى أصبح الدولار الفضى المكسيكى[١] أفضل العملات قبولا لدى الصينيين وظل يستعمل للتبادل فى تلك المنطقة حتى أوائل العصور الحديثة.

(١) كانت تجارة إسبانيا مع الصين تتم عن طريق أمريكا الوسطى. وقد ظلت الفضة المستخرجة من المناجم الأمريكية يتقايض عليها مقابل المنسوجات الآسيوية المصنوعة من القطن والحرير، ومقابل التوابل والخزف الصينى.

وصول الهولنديين:

لم تحصل هولندا على استقلالها إلا فى أواخر القرن السادس عشر، بعد أن تحطم الأسطول الإسبانى «الأرمادا الإسبانية» على أيدى البحارة الإنجليز والهولنديين عام ١٥٨٨م. وما أن جاءت العشرينيات من القرن السابع عشر (١٦٢٠م)، أى بعد حوالى ثلاثين سنة من استقلال هولندا من الاستعمار الإسبانى حتى صارت هولندا دولة بحرية عظمى تمتلك ما يقارب من نصف السفن والأساطيل فى العالم.

وقد نتج عن تأسيس الإنجليز لشركتهم عام ١٦٠٠م «شركة الهند الشرقية»، أن قام التجار الهولنديون بتأسيس شركة جديدة لهم عام ١٦٠٢م والتى عرفت باسم «شركة الهند الشرقية المتحدة». وقد منحتها دولة هولندا امتيازاً للتجارة والاستعمار فى جزر الهند ودعمتها بعد ذلك دعماً عسكرياً تاماً حتى صارت الشركة الهولندية قوة عسكرية وتجارية لا يستهان بها حطمت أمامها ما تبقى من المنافسة البرتغالية الإسبانية فى تجارة البهار.

وكانت جزيرة «أمبوينا» أول الجزر التى احتلها الهولنديون هناك وصارت هذه فاتحة الاستعمار الهولندى الذى امتد على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة مأهولة فى أرخبيل جزر الهند حتى عام ١٩٤٩م أى لأكثر من ثلاثمائة وخمسين سنة. وهو أطول استعمار فى العصر الحديث. وقد

اتخذت الشركة الهولندية من تلك الجزيرة مركزاً لإرسال الحملات البحرية لاحتلال مدينة ملقا التى كانت مازالت فى أيدى الإسبان، إلى أن نجحوا فى السيطرة عليها عام ١٦٤١م لتشتد بذلك قبضتهم على جزر الهند الشرقية.

حاولت هولندا بعد استقرارها فى جزر الهند الشرقية فى القرن السابع عشر أن تمد نفوذها إلى أراضى الصين، غير أن البرتغاليين كانوا لهم بالمرصاد مما أجبر الهولنديين على إقامة مصانعهم على جزر البسكادور البعيدة عن سواحل الصين الشرقية. ولما طردهم الصينيون من هذه الجزر أقاموا مصانعهم فى جزيرة «فرموزا» (التى عرفت فيما بعد باسم تايوان)، وظلوا بها حتى تمكن الصينيون من إجلائهم منها عام ١٦٢٤م فى عهد أسرة المنج، مما دفع الهولنديون بتقديم المساعدة لعناصر المانشو أثناء صراعهم مع إمبراطورية المنج، فكافأهم رجال المانشو بالتصريح لهم بالمتاجرة فى آموى، غير أن انتظام سبل التجارة الهولندية مع الصين لم يتم إلا فى عام ١٧٢٩م.

الاستعمار الفرنسى فى المنطقة:

كان الأسلوب الفرنسى فى التوسع الاستعمارى بوجه عام يتخذ شكل إرسال المبشرين الفرنسيين ليمهدوا الطريق أمام الاستعمار الفرنسى. ويتضح ذلك من إرسال فرنسا عام ١٦١٠م للمبشر إسكندر ردس فى مهمة لتقصى أحوال الهند الصينية. وقامت مجموعة أخرى من رجال

الجزويت الفرنسيين بنفس الدور فى كل من كمبوديا وأنام وسيام وجنوب بورما. غير أن النفوذ الفرنسى كان قد تلاشى فى المنطقة نهائياً بحلول عام ١٦٨٨م بسبب تعصب هؤلاء المبشرين بشكل زائد.

ومن المعلوم أنه كانت هناك منافسة بين الفرنسيين والبريطانيين للسيطرة على الهند ولكن فرنسا خسرت فى صراعها مع بريطانيا على الهند، الأمر الذى جعلها تولى وجهها شطر الهند الصينية لعل فى ذلك تعويضاً لها عن الهند واتبعت فرنسا أسلوب التدخل فى الصراع الداخلى على العرش، فعمدت إلى مساعدة الملك المخلوع وبذلك أمكن لها الحصول على قواعد فى مملكة أنام. ثم أكملت فرنسا بعد ذلك سيطرتها على لاوس وكمبوديا. وفى عام ١٨٨٧م أعلنت فرنسا انضمام مستعمراتها الثلاث فى جنوب شرقى آسيا فى وحدة سمتها «الهند الصينية الفرنسية» واتخذت من مدنة «هانوى» عاصمة لها.

المطامع الروسية فى المنطقة:

بعد أن تمكنت موسكو من استعادة استقلالها عام ١٤٨٠م فى عهد إيفان المرعب (١٤٦٢-١٥٠٥م). ووقفت الدول الأوروبية لتحول دون تحقيق أطماع الروس فى الغرب اتجهوا ناحية الشرق فعبروا جبال الأورال وتوغلوا فى سيبيريا. وكان المغول فى طريقهم للاضمحلال لذلك امتد النفوذ الروسى إلى نهر أوب واستمر امتداده جهة الشرق عبر سيبريا. وفى حوالى عام ١٦٥٢م بدأ الغزاة القوازق يصطدمون بالقوات الصينية.

وقد بذلت روسيا جهوداً فى عام ١٦٥٤م من أجل إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية غير أن تلك الجهود لم يكتب لها النجاح لإصرار الصينيين على أداء ممثلى الروس مراسم «الكاوتاو» التى تقضى بالسجود ثلاث مرات أمام الإمبراطور، ورفض الممثلون الدبلوماسيون الروس القيام بهذه المراسم. واتسمت العلاقة بين روسيا والصين بنزاع مستمر على الحدود وقد استمر حرب الحدود بين الدولتين خمساً وثلاثين عاماً لم يعد بعدها السلام بين الجارتين إلا فى عام ١٦٨٩م ووقعت روسيا والصين معاهدة «نير شينسك» التى تضمنت إقرار الحدود وبعض الشروط التجارية الأخرى بنى البلدين. وظلت هذه المعاهدة نافذة المفعول حتى عام ١٨٥٨م باستثناء بعض التعديلات.

ولم تلبث أن ثارت المنازعات بين البلدين عام ١٦٥٩م، الأمر الذى أدى إلى توقف التجارة بين البلدين. وفى عام ١٧٢٠م تم اجتماع ممثلى البلدين من أجل تسوية مسألة «الكاوتاو»، ولأول مرة تقبل الصين مبدأ المساواة بدولة أوروبية. وفى عام ١٧٢٧م تم توقيع معاهدة كياختا التى أتاحت الفرصة أمام روسيا لإقامة كنيسة فى بكين وإرسال بعض القساوسة لخدمة الروس المقيمين هناك. واستمرت روسيا تتبادل التجارة مع الصين على طول حدودها الشمالية، إلى أن تقدمت عام ١٨٠٥م إلى الصين تطلب منحها نفس الامتيازات التى منحت للدول الأوروبية الأخرى.

بريطانيا والصين

تنبثق خصوصية العلاقة بين بريطانيا والصين من مركز بريطانيا العالمى فى منتصف القرن التاسع عشر. فقد كان لبريطانيا الصدارة السياسية والحربية فى العالم آنذاك. والذى ساعد بريطانيا على احتلال هذا المركز العالمى المرموق هو بالتأكيد الضعف الذى لحق بالدول الأوروبية الاستعمارية التقليدية.

فالبرتغاليون قنعوا بممتلكاتهم الصغيرة المبعثرة فى آسيا وأفريقيا. أما إسبانيا فلم تشارك فى التطورات الآسيوية وقبعت فى الفلبين. وظلت هولندا فى أندونيسيا بعد أن طردتها إنجلترا من سيلان. أما فرنسا فقد خرجت من ثورتها وحروبها النابليونية منهوكة القوى. وبالنسبة للولايات المتحدة فقد قبعت هى الأخرى فى دارها يحكمها مبدأ «منرو». وانشغلت النمسا بالحفاظ على كيانها مما يهدده من ثورات قومية فى أنحائها. أما ألمانيا وإيطاليا فلم تكونا قد بلغتا بعد مبلغ الدول القومية الموحدة.

وهكذا خلى المجال لبريطايا وحدها. وقد أتاح لها استعمارها للهند مركزاً متفوقاً فى آسيا ومناطق الشرق الأقصى، ومن ثم بدأت توجه أنظارها صوب الصين. وإذا كانت بريطانيا قد وجدت فى الهند فريسة سهلة لأن الهند رحبت بالنشاط التجارى الأجنبى الذى أصبح فعلا يمثل جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد البلاد، كما لم تكن الهند بما لها من

تقاليد عريقة فى التجارة البحرية تعتبر المراكز التجارية الأجنبية أمراً يجوز الاعتراض عليه. أما فيما يتعلق بالصين، فقد وجدت فيها بريطانيا فريسة صعبة المراس حيث كان حكامها لا يأبهون فقط بالتجارة البحرية، بل إنهم كما يتضح من رسالة الإمبراطور الصينى إلى ملك بريطانيا «جورج الثالث» يتعالون على الأجانب ويطالبونهم بالخضوع والولاء. كذلك إذا كانت ظروف الهند قد ساعدت بريطانيا على فرض سيادتها والهيمنة عليها، فإن ظروف الصين لم تكن لتساعدها على ذلك. فالهند كانت مقسمة بين العديد من السلطات والقوى المناوئة لبعضها البعض، مما ساعد بريطانيا على ضرب الواحدة بالأخرى، والسيطرة على الجميع فى نهاية الأمر. أما فى الصين فقد تمتعت البلاد بحكومة مركزية قوية على رأسها الإمبراطور الذى كان له الهيمنة على جميع أنحاء البلاد ومن هنا باتت مهمة بريطانيا فى الصين مهمة غير سهلة.

ولقد بدأت بريطانيا اتصالها بالصين منذ عام ١٦١٩م بناءً على اتفاق مع الهولنديين الذين نافسوهم فى تجارة الهند الشرقية. حيث عقدت معاهدة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الهولندية، اتفق فيها الطرفان على احتلال إحدى الجزر الواقعة على مقربة من السواحل الصينية، وعلى إجبار المراكز التجارية التابعة للصين على قصر معاملاتها التجارية على الهولنديين والإنجليز دون سواهم. غير أن هذه المعاهدة فشلت نتيجة لمحاولة الهولنديين العمل على احتكار

التجارة بمفردهم. ولهذا صمم التجار الإنجليز على التفاهم مع البرتغاليين لتسهيل مهمتهم للإتجار مع الصين، غير أن سوء العلاقات الصينية البرتغالية لم تمكن البرتغاليين من تقديم المساعدات الممكنة للتجار الإنجليز. ومن هنا لجأت بريطانيا عام ١٦٣٧م إلى دخول هذا الميدان بقوة أساطيلها البحرية وهاجمت مدينة كانتون وأنزلت بضائعها بالقوة. غير أن السلطات الصينية أوقفت هذه المحاولة وأمرت القائمين عليها بالابتعاد عن النهر. وفى سنة ١٦٨٥م حصلت شركة الهند الشرقية البريطانية من السلطات الصينية على حق إنشاء مصنع بمدينة «كانتون» مما ساعد على انتظام التجارة بين الهند والصين، حتى أصبح للإنجليز إبان القرن الثامن عشر نصيب الأسد فى التجارة الصينية.

ويلاحظ أن معظم العلاقات التجارية الأوروبية بالصين تركزت فى ميناء كانتون، ذلك الميناء الذى سمحت به السلطات الصينية ليكون مركزاً للتجارة الأوروبية فى الصين. وتكونت فى كانتون هيئة صينية مهمتها تمثيل الحكومة الصينية لدى التجارة الأوروبية. عرفت هذه الهيئة باسم «كو ـ هونج» وكانت تخضع لإشراف «الهوبو» ممثل الإمبراطور فى المدينة، وقد مارست هذه الهيئة نظاماً احتكارياً صارماً للتجارة الخارجية ساهم فى تقييد حرية التجار الأجانب بشكل لم يألفوه من قبل. إذ كان كل تاجر يدخل ضمن اختصاص أحد أعضاء هيئة «الكو هونج» الذى يتولى الإشراف على دفع الرسوم الجمركية من جانب التاجر ثم يتولى

هذا العضو بيع البضاعة الأجنبية للتجار المحليين وفى نفس الوقت يتولى أمر الإشراف على ما يستورده التاجر الأجنبى من المنتجات الصينية التى يعود بها هذا الأجنبى لبلاده. وعلى الرغم من تزايد الاعتراضات التى أثارها التجار الأجانب ضد هذا النظام، إلا أن العمل به ظل سارياً بصفة مستمرة حتى حلول عام ١٨٤٢م.

أما فيما يتعلق بعلاقة إنجلترا الرسمية مع الصين، فقد حاولت بريطانيا إقناع الحكومة الصينية بتحرير التجارة من تلك القيود، وتبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين. غير أن هذه المحاولات قوبلت بالرفض القاطع من قبل الصينيين ففى عام ١٧٩٣م وصل اللورد ماكارتنى Maccartney إلى بكين على رأس بعثة أرسلها الإمبراطور جورج الثالث اضطرتها السلطات الصينية أن تحمل لافتة ضخمة مكتوب عليها، باللغة الصينية «السفير الذى يحمل الجزية من بلاد الإنجليز» . ولم تجد مقترحات اللورد قبولا لدى الإمبراطور شين لونغ، وعاد إلى بلاده بالرسالة التالية:

«إن الأشياء العجيبة البديعة لا قيمة لها فى نظرى . وليس لمصنوعات بلادكم فائدة لى. هذا إذن هو ردى على ما تطلبون إلى من تعيين ممثل لكم فى بلاطى وهو طلب يتعارض مع عادات أسرتى ولا يعود عليكم إلا بالمتاعب. لقد شرحت لك آرائى مفصلة وأمرت مبعوثيك أن يغادروا البلاد فى سلام عائدين إلى بلادهم. وخليق بك أيها الملك أن

تحترم شعورى هذا، وأن تكون فى المستقبل أكثر إخلاصاً وولاء مما كنت فى الماضى، حتى يكون خضعوك الدائم لعرشى من أسباب استمتاع بلادك بالسلم والرخاء فى مستقبل الأيام».

وقد أعاد الإنجليز محاولاتهم المضنية لتوثيق العلاقات بين البلدين عام ١٨١٦م بيعثة رأسها اللورد «امهرست» فشلت هى الأخرى فى مهمتها لأن المبعوث البريطانى رفض مطلقاً السجود أمام الإمبراطور. وقد ظل الموقف على تلك الحال حتى صممت بريطانيا على إنهائه بعد أن قويت شوكتها بفتح الهند مما جعلها تقرر استخدام القوة لإرغام الصينيين على التجارة فى القرن التاسع عشر.

حرب الأفيون الأولى (١٨٤٠-١٨٤٢):

عندما تمكنت شركة الهند الشرقية من السيطرة على شئون الهند أخذت توطد علاقاتها التجارية مع الصين فكانت تستورد منها الشاى والخزف والحرير وتنقل إليها ما تحتاجه من المنتجات الأوروبية وأهمها العقاقير الطبية وبعض المأكولات. غير أن ميزان التجارة لم يكن فى صالح شركة الهند الشرقية حيث كانت تدفع سنوياً مقادير هائلة من السبائك والعملات الفضية إلى الصين ثمناً لتلك البضائع. لهذا بدأت الشركة تفكّر جدياً فى إيجاد وسيلة لموازنة ميزانها التجارى مع الصين. وقد هداها تفكيرها إلى تصدير الأفيون للصين فى مقابل ما تستورده منها من

بضائع، وأصبحت الصين بملايينها العديدة سوقاً رائجاً لهذا المخدر الوبيل. حيث ازداد إقبال الصينيين على استهلاك تلك المادة المخدرة، إلى أن أصبحت جميع صادرات الصين غير كافية لسداد ثمن الأفيون الذى تأتى به السفن الإنجليزية. ونتيجة لذلك اضطر الصينيون إلى دفع ثمنه بالفضة التى بدأت تتدفق على أوروبا. وهكذا كانت الصين فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر تدفع الملايين من أوقيات الفضة ثمناً للسم الذى كان يفتك بأفراد شعبها، ويدمر اقتصادها، ويستنزف موارد ثرواتها.

ولقد حاولت الحكومة الصينية جاهدة وفى مرات متعددة إلغاء تلك التجارة الشائنة وأن تضع حداً لها، ولكن ظلت تلك القرارات حبراً على ورق ولم تخرج إلى حيز التنفيذ. وأولى تلك الأوامر التى صدرت بهذا الخصوص كان فى عام ١٧٢٩م. غير أن تلك التجارة استمرت قائمة على قدم وساق نظراً للأرباح الطائلة التى كان يجنيها تجار المخدرات. هذا بالإضافة إلى تستر رجال حكومة الصين على هؤلاء التجار لما كانوا يتقاضونه من رشوة. فأصبحت هذه الأوامر عديمة القيمة من الناحية العملية، رغم تجدد حظر هذه التجارة (١٧٨٩-١٨٠٩م).

وقد أعلن البرلمان الإنجليزى فى سنة ١٨٣٣م عدم تجديد عقد امتياز شركة الهند الشرقية الإنجليزية ووقف نشاطها مع الصين. ومعنى ذلك أن الشركة فقدت دور التمثيل الرسمى للتجارة والمصالح البريطانية فى كانتون وحل محلها فى هذا الشأن ممثل التاج البريطانى مباشرة.

وقامت بريطانيا بإرسال وكيل دبلوماسى إلى كانتون هو اللورد نابيير Napier لمراقبة العلاقات التجارية بين البلدين.

وهو رجل شديد الغرور والصلف اعتقد أن على الصين أن تفتح أبوابها فوراً للتجارة البريطانية. وكان يتصرف فى الصين كما لو كان هو حاكم الصين أو ممثل دولة محتلة لها. وأعلن هذا المبعوث رفضه الاتصال بهيئة الكو هونغ (رابطة التجار الصينيين) وعن رغبته فى الاتصال بالحكومة الصينية نفسها، بمعنى أن يكون اتصاله بشكل مباشر مع نائب الإمبراطور.

ورفضت الصين تلك المطالب. ورفض المبعوث البريطانى الخضوع لأوامر السلطات الصينية. وقامت أزمة بين الطرفين. وكان المبعوث فى أثناء ذلك يرسل إلى سلطات بلاده يحرضها على ضرب الصين وإرغامها على فتح أبوابها للتجارة. ونتيجة لغرور المبعوث البريطانى وطبيعة تصرفاته فإن السلطات الصينية حرمت الاتصال بالوكالة البريطانية التجارية ومنعت العمال الصينيين من العمل فيها. كما أمرت السكان بعدم بيع المواد الغذائية للبريطانيين وأمرت التجار الأجانب بعدم التعامل معهم. وبهذا الشكل شعر البريطانيون فى كانتون بالضغط الواقع عليهم، فاضطر المبعوث البريطانى إلى ترك المدينة حيث توفى بعد قليل فى «ماكاو».

وقد انتهزت بريطانيا ذلك كله للقيام بتأديب الصين عن طريق

غزوها حتى يمكن أن تفتح أبوابها للتجارة الحرة ولم تكن بريطانيا فى حاجة إلا إلى المبرر للتأديب والغزو وتمثل هذا المبرر فى تحريم الصين لتجارة الأفيون . حيث صدرت الأوامر عام ١٨٣٨م بتحريم تلك التجارة تحريماً تاماً والقضاء عليها قضاء مبرماً لاعتبارات أخلاقية. وعززت هذه الأوامر بتعيين أحد المسئولين الصينيين ممن اشتهروا بالشدة والحزم ويدعى «لين ـ تسى ـ هو» Lin Tse Hsu لتنفيذها بالقوة إذا لم يذعن التجار الأجانب لها بالطرق السلمية. وقام «لين» بإصدار أوامره إلى جميع الأجانب بتسليم ما فى حوزتهم من الأفيون وتوقيع تعهدات بعدم الاشتراك فى هذه التجارة وإلا يتعرض من يخالف ذلك إلى عقوبة الإعدام، وقد تمكن «لين» من إرغام الأجانب بعد محاصرتهم بالقوة على تسليم كميات كثيرة من الأفيون تقدر حوالى عشرين ألف صندوق. وفى ٣ يونيه ١٨٣٩م قام بإعدامها فى حفل كبير مما أثار دهشة الأجانب إزاء هذا العمل الذى اعتبروه استفزازياً من وجهة نظرهم.

وبعد أن تسلم لين هذه الكميات من الأفيون سحب قواته، وأعلن إبطال هذه التجارة حتى يتم توقيع التعهدات المطلوبة. وقد أذعن الأجانب جميعهم لهذا الإجراء فيما عدا الإنجليز المقيمين فى مدينة كانتون، الذين أصر القائم على رعاية شئون تجارتهم «الكابتن إليوت» Charles Eliot على عدم الخضوع لأمر الإبطال وأمر التجار البريطانيين بمغادرة كانتون إلى هونغ كونغ حيث أعلنوا على الصين تلك الحرب التى

سميت بحرب الأفيون الأولى وقد ادعت بريطانيا أن سبب تلك الحرب هو معارضة الصين لمبدأ حرية التجارة وسوء معاملتها للتجار والرعايا البريطانيين.

بدأت الحرب بإطلاق الحامية البريطانية نيرانها من هونج كونج على المدن الساحلية الصينية واستطاعت إنزال قواتها فى مناطق متعددة على الساحل واحتلت كانتون وشنغهاى وأموى ونتج ـ بو. وحينما وجدت حكومة الصين أنه لا قبل لها على مقاومة قوة إنجلترا طلبت عقد الصلح. وبعد مفاوضات بين الطرفين عقدت معاهدة «نانكينج» Nanking، والتى تعتبر انتصاراً للنفوذ الغربى والسياسة الغربية وهزيمة للنظام الرجعى الذى كان يحكم الصين فى ظل أسرة المانشو الحاكمة والتى أخفق فى صد تيار التدخل الغربى والمصالح الأوروبية .

ونصت شروط تلك المعاهدة التى عقدت سنة ١٨٤٢م على ما يلى:

١ ـ تنازل الصين للحكومة البريطانية عن جزيرة هونج كونج القريبة من سواحلها ضماناً لمزيد من الأمن لتجارة البريطانيين وتجارتهم.

٢ ـ فتح موانئ كل من كانتون Canton، وأموى، وفوتشو Foo'chow، ونتج بو، وشنغهاى للتجارة الأجنبية.

٣ ـ عدم زيادة الضرائب التى تفرضها الحكومة الصينية على البضائع

الأجنبية على ٥٪. مما كان له أكبر الأثر على تقلص نمو الصناعة الوطنية.

٤ ـ محاكمة الرعايا البريطانيين فى الصين أمام محاكم إنجليزية .

٥ ـ فرض غرامة حربية قدرها ٢١ مليون دولار على الصين لدفع نفقات الحرب وما أحرقته من أفيون.

٦ ـ إلغاء نظام «الكوهونج»، الذى أشرنا إلى أنه كان يضع قيداً ثقيلا على حرية التجارة، وبمقتضى ذلك أصبح التجار البريطانيون أحراراً فى الإتجار مع من يشاءون من التجار الصينيين.

وقد شجعت تلك المعاهدة الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة فى المطالبة بحقوق مماثلة. حيث سارعت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثها كالب كشنج Caleb Cushing إلى حكومة الصين للدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة بين الطرفين على غرار المعاهدة الإنجليزية الصينية. وأخذ المبعوث الأمريكى يهدد الحكومة الصينية بأن أى رفض لهذا الطلب يعتبر بمثابة عمل عدائى ضد بلاده ستقابله حكومته بالحرب. وتحت التهديد باستخدام القوة اضطرت الصين إلى عقد معاهدة وانجهيا Wanghia سنة ١٨٤٤م، وكانت صورة طبق الأصل من معاهدة نانكنج. كذلك حدث نفس الشيء مع فرنسا التى عقدت بدورها معاهدة وامبو Wampoa سنة ١٨٤٤م.

وتكالبت الدول الأوروبية تطالب بالمزيد وذلك انعكاساً لأحد بنود اتفاقية نانكنج التى تقرر:

«إنه إذا منح إمبراطور الصين فيما بعد ولأى سبب أية امتيازات أو حصانات إضافية لرعايا أى دولة أجنبية أخرى، فإن نفس هذه الامتيازات والحصانات سوف تمتد ويتمتع بها الرعايا البريطانيين».

وشرعت الصين فى موجة من التنازلات شكلت القاعدة القوية للوجود الاستعمارى فيها لسنوات عديدة مقبلة. هكذا كانت حرب «الأفيون الأولى» فى جوهرها مجابهة بين نظامين وحضارتين وكانت نتيجة المجابهة تدعيم مصالح الغرب فى الصين. وإذا كانت حرب الأفيون الأولى قد حفزت الغرب على زيادة إحكام قبضته على الصين فقد حفزت فى نفس الوقت أبناء الصين من العناصر المناهضة فى الداخل على محاولة التخلص من حكومتهم الخاضعة الضعيفة، مما سيكون له آثار بعيدة المدى فيما بعد.

ثورة التاي ـ بنج (١٨٥٠-١٨٦٥م):

بعد انتهاء حرب الأفيون الأولى ظهرت ثلاث قوى فى الصين كان كل منها يلعب دوراً محدداً القوة الشعبية ممثلة فى الجمعيات السرية والميلشيات الأهلية وقوة الغرب الاستعمارى وقوة حكومة المانشو. أصرت القوة الأولى على المقاومة وأصرت الثانية على التهام المزيد وانحازت الثالثة

إلى الأوربيين. وفى ظل نشاطات تلك القرى الثلاث نشبت ثورة من أكبر الثورات في تاريخ الصين هى ثورة «التاى ينج» . ويرى بعض المؤرخين أن تلك الثورة ليست ثورة بالمعنى المفهوم للثورات حين تتمخض عن نتائج معينة، وهم ينظرون إليها باعتبارها مقدمة للثورة الفعلية. ومن ثم فهى فى نظرهم عبارة عن قلاقل واضطرابات نفث بها الشعب الصينى عن نفسه وهى بهذا التعبير تمثل إحدى النتائج العملية غير المباشرة لعملية احتكاك الصينيين بالأجانب. ويرى البعض الآخر أنها تمثل ظاهرة اجتماعية معقدة تعبر عن أقلية مضطهدة وفتنة ظهرت بين طبقة الزراع ضد الجهاز الحكومى الفاسد. ومما لاشك فيه أن تلك الثورة اندلعت كرد فعل للتدخل الأجنبى، ولسوء الحالة الاقتصادية فى البلاد من جراء تسلط رأس المال الأجنبى، ولانتشار تجارة الأفيون أمام سمع الحكومة وبصرها دون أن تستطيع القيام بشىء لوقفها.

ولقد عاصرت هذه الفتنة مستهل حكم الإمبراطورة «تزو هسى» Tzu - Hsi من أسرة المانشو الحاكمة. وبدأت تلك الثورة بظهور «هونج هسيو تشوان» Hung Hsiu Chuan من بين صفوف الشعب، أخذ على عاتقه مكافحة الفساد وجمع شمل العناصر الساخطة على حكم أسرة المانشو. وقد ساعدته ثقافته واعتناقه للمذهب البروتستنتى عام ١٨٤٣م على الدعوة لانتهاج سياسة إصلاحية تقوم على أساس الدين والتعاليم المسيحية، ومن هنا جاءت نقمته على تعاليم المدارس الكونفوشية القديمة

المشبعة بالروح الوثنية. وقد زعم أنه الأخ الأصفر للمسيح (عليه السلام) وإنه أرسل بوحى مسيحى جديد لهداية ذلك العالم الضال. وبعد أن لقيت دعوته بعض الأنصار. أعلنت سلطات كوانجسى أن الثائر هونج شخص خارج على القانون فمضى هونج عام ١٨٥٧ فى تزعم ثورة ضخمة ضد حكومة المانشو.

قامت هذه الثورة فى جنوب الصين ثم أخذت تتجه نحو الشمال فى اتجاه نهر اليانجتسى محاولة بذلك بسط سيطرتها على كل أجزاء الصين، غير أنها لم تستطع الاستيلاء على العاصمة بيكين، فظلت هذه المدينة والمناطق المحيطة خارجه عن نطاق الثورة فى أيدى أسرة المانشو الحاكمة. ولكن رغم فشلهم فى بسط نفوذهم على كل أجزاء الصين، فقد نجحوا فى تكوين دولة أطلق عليها اسم دولة «تاى بنج تين كو» أى مملكة السلام الأعظم السماوية، واتخذت تلك الدولة من مدينة «نانكنج» عاصمة لها. ثم بدأت تعمل من أجل تحقيق أهم أهدافها العدالة الاجتماعية بتطبيق مبدأ الإخاء الإنسانى وذلك بإعادة توزيع الثروة، وتقسيم الأرض بالتساوى. حيث كان من مبادئ الثورة الأساسية «إن فلاحة الأرض للجميع». وقد أعلن قائد الثورة هونج هيو أنه لن يعترف بالمعاهدات التى فرضت على الصين وأنه سيحرر بلاده منها، وكذلك سيعمل بكل قوة وحزم لتخليصها من مفاسدها مثل الرشوة وتعاطى الأفيون.

وقفت الدول الأجنبية من تلك الثورة فى بادئ الأمر موقف الحياد انتظاراً لما تتمخض عنه الأحداث فى الصين، ولمعرفة ميول القائمين عليها. ولما وجدت أن من أهم أهدافها عدم الاعتراف بالحقوق التى اكتسبوها بمقتضى المعاهدات السابقة، رأت أن من الحكمة المبادرة بشن حرب ضد الصين لإرغام أسرة المانشو وحكومة التاى بنج على قبول مطالبها والرضوخ للأمر الواقع.

حرب الأفيون الثانية (١٨٥٦-١٨٦٠م):

كانت الدول الأوروبية تقف ـ كما ذكرنا ـ موقف الحياد حيال النزاع الدائر فى الصين متربصة لما سوف تستقر عليه الأمور هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لم تبرح تجربة «حرب الأفيون الأولى» مخيلة القوى الأوروبية، كما لم تبرح مغانمهم من تلك الحرب تفكيرهم.

وعندما انجلت الأمور تقريباً شرعت القوى الأوروبية تستعد لخوض «تجربة أفيون ثانية» تضيف بها مكاسب جديدة إلى مكاسبها التى حصلت عليها من قبل. وكانت وسيلة تلك القوى إلى ذلك التقدم بمطالب جديدة إلى حكومة «المانشو»، وأن تغالى فى تلك المطالب حتى تضطر حكومة «المانشو» إلى الرفض وبذلك يتاح لتلك القوى فرصة التدخل وفرض تلك المطالب بقوة السلاح.

لقد نجحت ثورة «التاى ـ بنج» فى تحريم تجارة الأفيون فى كل

المناطق التي خضعت لها. وقد أثر ذلك بطبيعة الحال في المكاسب التجارية الأوروبية. وقد حان الوقت لإعلان مشروعية تجارة الأفيون. وكان هذا هو المطلب الأساسي للدول الأوروبية الذي أدى إلى نشوب تلك الحرب. وإن كانت القوى الأوروبية قد غطته بذريعة أخرى وتبرير غير حقيقي.

كانت المطالب الظاهرية على النحو التالي:

١ ـ تعديل اتفاقيات حرب الأفيون الأولى.

٢ ـ المطالبة باستقبال ممثلي الدول الأوروبية من قبل الإمبراطور الصيني استقبالا لائقاً وضرورة إقامتهم في بكين العاصمة للاتصال مباشرة بالإمبراطور.

٣ ـ المطالبة بفتح كل أسواق الصين للتجارة الأجنبية.

٤ ـ إعلان تجارة الأفيون تجارة مشروعة في البلاد.

٥ ـ إلغاء القيود المفروضة على نشاط ممثلي ورعايا الدول الأوروبية ولاسيما الولايات المتحدة في الصين.

٦ ـ وفي مقابل الأخذ بتلك المطالب تتعهد الدول الأوروبية بمساعدة حكومة «المانشو» في إخماد ثورة «التاي بنج».

وكانت تلك المطالب هي جوهر الطلب المشترك الذي قدمته كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى حكومة الصين في عام

١٨٥٤م. وكان على حكومة «المانشو» أن تختار بين تهديد الثوار أو تهديد الأوربيين. فالثورة ضد النظام محتدمة ومستعرة فى البلاد فى الداخل. والتهديد الأوروبى باقتطاع قسط أكبر من السيادة الصينية يبدأ من الخارج. وكل من الخطرين يهدد من مركز حكومة «المانشو». وقررت حكومة «المانشو» الخضوع للأوروبيين الذين وعدوا على الأقل بمساعدتهم ضد الثوار الذين يريدون الإطاحة بالنظام كله. ودخلت حكومة «المانشو» فى مفاوضات مع الأوروبيين كان الهدف منها المناورة لإعطاء الأوربيين أقل قدر ممكن من المكاسب أو تقديم أقل قدر ممكن من التنازلات. لكن ذلك لم يكن ليرضى القوى الأوروبية التى لجأت من ثم إلى استخدام القوة. وانشغلت القوى الأوروبية عن مشكلة الصين لبعض الوقت لاشتعال نيران حرب القرم فيما بين عامى ١٨٥٤ - ١٨٥٦م ولما انتهت تلك الحرب شرعت تلك الدول من جديد تتربص بالصين وتهدد باستخدام القوة وتتحين الفرص لتحقيق ذلك الهدف.

ولقد كان الحادث الذى دفع بريطانيا فى حقيقة الأمر إلى القيام بعمل عسكرى ضد الصين هو قيام السلطات الصينية سنة ١٨٥٦م بتفتيش السفينة البريطانية «لوركا - أرو» التى ترفع العلم البريطانى بدعوى أنها تأوى أحد القراصنة من البحارة الصينيين . ورأت بريطانيا فى ذلك إهانة لها وطالبت السلطات الصينية بتقديم اعتذار عما حدث. وعندما قوبل هذا الطلب بالإهمال عمدت القوات البحرية البريطانية إلى

اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة بعد الحصول على موافقة رسمية من لندن، وقامت فى ٢٥ ديسمبر ١٨٥٧م بقصف مدينة كانتون والاستيلاء عليها.

أما فرنسا فانتهزت فرصة مقتل أحد رعاياها فى الصين من المبشرين الكاثوليك ويدعى «شابدلين» Chapdelaine سنة ١٨٥٧م، وانضمت قواتها إلى القوات البريطانية، وزحفت قوات الدولتين حتى وصلت إلى «تيان ـ تسين» متجهة إلى العاصمة، فاضطرت حكومة «المانشو» إلى الخضوع ووقف المناورات والمفاوضات ووقعت على معاهدة «تيان ـ تسين» عام ١٨٥٨م التى نصت على:

١ ـ فتح ثغور جديدة أمام التجارة الأجنبية.

٢ ـ جعل تجارة الأفيون تجارة مشروعة.

٣ ـ تقديم الضمانات اللازمة لسلامة التجار والمبشرين الأوربيين فى الصين.

٤ ـ قبول حكومة الصين باستقبال الممثلين الأوربيين فى العاصمة (بكين).

٥ ـ فرض غرامات كبيرة على الصين.

٦ ـ حرية الأجانب فى السفر والتجارة والتنقل داخل البلاد.

٧ ـ حرية البعثات التبشيرية فى نشر معتقداتها ـ داخل الصين.

٨ ـ وضع تعريفة جمركية موحدة بالنسبة لتجارة الأجانب داخل الصين لا تزيد عن ٢,٥ ٪.

٩ ـ حق استخدام العمال الصينيين (الكولى) فى مناطق بعيدة للعمل فى مناجم الملايو وغرب الولايات المتحدة.

حاولت حكومة المانشو عدم وضع بنود المعاهدة موضعَ التنفيذ مما أدى إلى مواجهة مسلحة جديدة بين الطرفين وإعلان إنجلترا وفرنسا الحرب من جديد على الصين فى عام ١٨٦٠م واحتلت قواتهما «تيان ـ تسين» وتقدمت القوات البريطانية والفرنسية شمالا نحو العاصمة، وقاموا بتدمير قصر الإمبراطور فى بكين. وفر الإمبراطور هارباً تاركاً أخاه «كوانج» لكى يتولى مواجهة الأجانب.

وقد تمكن كوانج من التفاهم مع القوات الأوروبية وعقد معهم سلسلة جديدة من الاتفاقيات غير المتكافئة عرفت باسم اتفاقيات بكين كان أهم ما تضمنته ما يلى:

١ ـ ضمان حق الإقامة للسفراء الأجانب فى بكين.

٢ ـ تم ضم مدينة «كولون» إلى القاعدة البريطانية فى «هونج كونج».

٣ ـ ضم ميناء «تيان ـ تسين» إلى الموانئ المفتوحة التى شملتها المعاهدات السابقة.

٤ ـ أقر من جديد شرعية الإتجار فى «الكولى» أى العمال الصينيين.

٥ ـ أعيدت للكاثوليك كافة ممتلكاتهم التى كانت قد صودرت فى عام ١٨٢٤م.

وقد أسفرت تلك الحرب نتيجة واضحة تتمثل في إنهاء العداوة بين حكومة «المانشو» والدول الأوروبية. فقد شرعت الحكومة في سياسة جديدة محددة هي ممالأة الأجانب والتعاون معهم. وبالفعل تحالف الطرفان للقضاء على ثورة «التاي ـ بنج» وكان ذلك أحد (وعود) الأوربيين لحكومة «المانشو» إذا قبلت الحكومة المطالب الأوروبية. وأحد شروط حكومة «المانشو» للخضوع لمطالب الأوربيين. وتم الاتفاق بين قوات «المانشو» والأوربيين على القيام بعمل عسكري مشترك للقضاء على حكومة «التاي ـ بنج». واندفعت القوات المشتركة يقودها ضباط من الإنجليز والفرنسيين بعد أن زودت بأحدث الأسلحة ـ مثل بندقية أنفيلد ـ والتي لم تكن قد استخدمت بعد في أوروبا وكذلك الزوارق البخارية المسلحة ـ للقضاء على الثوار والاستيلاء على العاصمة «نانكينج» . وقد حدثت معارك شديدة بين الطرفين واستمات المحاربون في صفوف التايينج في الدفاع عن حكومتهم أمام وحشية القوات الأجنبية الغازية. وظهرت في تلك المعارك شخصية بريطانية مشهورة هي شخصية «غوردون»[1]، وكان قائداً شديد المراس كما كانت قواته أفضل تنظيماً وتسليحاً، ولذلك تمكن من تشتيت قوات الثورة بل القضاء على الثورة نفسها وإسقاط دولتها الشعبية.

---

(١) غوردون قائد بريطاني حارب الثوار في الصين وشارك أثناء حرب الأفيون الثانية في إحراق قصر الإمبراطور المعروف بالقصر الصيفي وسوف ينتقل فيما بعد للسودان حيث يقتل بأيدي قوات الثورة السودانية في الخرطوم.

ولقد نجح الاستعمار الأوروبي بعد إخماد ثورة «التاى ـ بنج» وإخضاع حكومة «المانشو» فى تقطيع أوصال الصين إلى مناطق نفوذ . إذ كان النمو الرأسمالي والنهم الاستعماري قد بلغ أشده لدى تلك الدول الأوروبية وبدأت تلك الدول فى تصدير رأسمالها إلى الصين . فأنشأت البنوك والمصارف التابعة لها. كما قامت تلك الدول باستثمارات ضخمة فى الصين فأقامت المصانع واستولت على المواد الخام وحصلت على امتيازات التعدين وربطت باختصار الاقتصاد الصينى بالرأسمالى الأوروبى.

وتمكنت إنجلترا من احتلال بورما فى أوائل الستينيات بعد تنازل الصين عنها. وأصبح لها حق تطبيق المعاهدات السابقة فى الأقاليم الجنوبية الغربية للبلاد. كما أرغمت الصين على التخلى عن حقوقها فى نيبال.

أما روسيا فقد أخذت تستولى على المناطق الصينية المتاخمة لها. وأرسلت قواتها إلى شمال إقليم «سينكيانغ» لتواجه التوسع البريطانى فى الجنوب، وأرغمت الصينَ على تأجير قاعدة «بورت آرثر» وميناء وارين» لمدة ٢٥ عاماً. وأمام ذلك احتلت بريطانيا «واى هاى واى» لتكون بمثابة قاعدة بحرية للبريطانيين، وأصرت عدم الانسحاب منها حتى تنسحب روسيا من «بورت آرثر».

وبالنسبة لفرنسا فقد احتلت فيتنام على الحدود الجنوبية الشرقية للصين عام ١٨٥٨م لتتخذها قاعدة لنشاطها فى الأراضى الصينية. واستمرت الهجمات والغزوات الفرنسية للصين حتى عام ١٨٨٥م عندما أرغموا حكومة المانشو على توقيع معاهدة تسمح بفتح أبواب جنوب غربى الصين لفرنسا. وفى عام ١٨٩٨م استولت فرنسا على خليج «كوانجشو» فى جنوب الصين وحصلت بمقتضى ذلك على عقد استئجار لهذه المنطقة مدة ٩٩ عاماً تستخدم كقاعدة بحرية للفرنسيين. هذا إلى جانب حصول فرنسا على امتيازات واسعة للتعدين وإنشاء الخطوط الحديدية فى إقليمى كوانجسى ويونان فضلا عن موافقة الصين على استخدام مستشارين فرنسيين لإدارة البريد الصينى.

وبدأت اليابان وكانت قد (تغربت) وسرت فيها النزعة الاستعمارية تتطلع إلى نصيبها من الغنيمة. وتمكنت بالفعل من الضغط على الصين للتخلى لها عن حقوقها التاريخية فى كوريا . ونشبت الحرب بين اليابان والصين عام ١٨٩٤م، ووقعت الصين عقب هزيمتها على معاهدة «شيمو نوسكى» Simo no Seiki تنازلت بمقتضاها لليابان عن تايوان وجزر بسكادور وشبه جزيرة «لياو تونغ» Liao - Tung . كما فتحت عدة موانئ للملاحة اليابانية وتنازلت الصين عن كل حقوقها فى كوريا لليابان.

وكان لألمانيا هى الأخرى أطماعٌ فى الصين، فانتهزت فرصة مقتل اثنين من اليسوعيين الألمان فى «شانتونغ» عام ١٨٩٧م كذريعة للتدخل للحصول على نصيبها من الغنيمة الاستعمارية. وبعد أن وجهت إنذارات نهائية إلى الصين تمكنت فى ٦ مارس ١٨٩٨م من عقد اتفاقية تحقق لها الحصول على امتيازات للتعدين والسكك الحديدية فى إقليم «شانتونغ» واستئجار الأراضى المحيطة لخليج «كيا وتشاو» لتكون بمثابة قاعدة بحرية للألمان .

أما الولايات المتحدة فقد كان لها دور آخر وسياسة أخرى فى الصين. وقد عرفت تلك السياسة باسم سياسة «الباب المفتوح» The Open Door Policy التى أعلن عنها فى عام ١٨٩٩م. ومضمون تلك السياسة هى أن تعترف كل دولة أجنبية بمناطق نفوذ الدول الأخرى فى الصين وذلك مقابل أن تفتح كل دولة مناطق نفوذها أمام التجارة الحرة للدول الأخرى. وكان الهدف من ذلك تمكين الاقتصاد الأمريكى الناشئ بالنفاذ إلى الصين بلا مشاكل. وقد تم وضع تلك السياسة موضع التنفيذ رغم اعتراضات البعض فى البداية ـ وذلك بتأييد بريطانيا لها. وقد دفع بريطانيا إلى ذلك التأييد رغبتها فى مد نفوذها الاقتصادى إلى مناطق النفوذ الأخرى (الروسية ـ الفرنسية ـ الألمانية ـ اليابانية). وقد فرضت تلك السياسة على الصين فرضاً. ولم تكن الصين فى الحقيقة بقادرة على الاعتراض لو أرادت ذلك، نظراً لهيمنة القوى الأوروبية على السياسات الاقتصادية فى الصين.

أما نتائج تلك السياسات الاستغلالية فكانت مدمرة للصين. حيث أفلست خزانتها واضطرت إلى الاقتراض من كل الدول مما أربك حياتها الاقتصادية حيث كانت تلك الديون بضمانات اقتصادية مثل حق تحصيل الجمارك وضريبة الملح والنقل الداخلى. كذلك أدى إفلاس الخزانة الصينية إلى قيام حكومة «المانشو» فى فرض الضرائب الجائرة على طبقات الشعب مما جعل البلاد تمور من جديد بالسخط وتشتعل فيها مرة أخرى نيران الثورة.

ثورة البوكسرز (الملاكمين)

فى خضم الأوضاع المتعددة التى عاشتها الصين فى أواخر القرن التاسع عشر كان على الصين أن تشق طريقها بوسائلها الثورية دائماً ـ نحو الإصلاح وتتلخص الأوضاع المتعددة فى فساد الحكم فى الداخل وفى تقطع أوصال الصين إلى مناطق نفوذ على أيدى الأوربيين وأحوال اجتماعية واقتصادية سيئة يعيشها الفلاحون ومعظم طبقات الشعب. وظهرت فى أجواء الصين عدة اتجاهات إصلاحية.

الاتجاه الأول: يتكون من حكومة «المانشو» والطبقات الإقطاعية والأرستقراطية التى وجدت الحل فى التحالف مع الأوربيين وتغريب البلاد على ألا يمس ذلك النظم القائمة. وهؤلاء كانوا يمثلون النظام الرجعى بكل مساوئه ويناوئون كل حركة ترمى إلى تغيير الأوضاع الراهنة فى الصين، ولو اضطروا إلى استخدام القوة للمحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم الموروثة.

الاتجاه الثاني: ويتكون من الإصلاحيين المعتدلين الذين يرون الأخذ بالتغريب مع إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة بالبلاد. وكان على رأس هذا الاتجاه أحد الشخصيات الصينية المطلعة يدعى «كانغ يووى» Kang Yu Wei. ورغم مناداة أصحاب هذا الاتجاه بضرورة إدخال تعديلات على النظم الرجعية السائدة فى الصين لتلافى

حدوث ثورات جديدة، فإن أنصار الاتجاه الأول من الرجعيين قاوم هذا الاتجاه مقاومة شديدة.

الاتجاه الثالث: كان يمثل نظرة القلة المثقفة من الشعب الصينى ممن تلقوا ثقافتهم فى الخارج وممن اطلعوا على نظم الحكم السائدة فى دول غرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية. وهم يرون الإصلاح فى القضاء على النظام القائم بكل جوانبه وإحلال نظام جمهورى جديد بدلا من النظام الإمبراطورى الفاسد. وكان على رأس هذا الفريق الدكتور «صن يان صن» الذى أخذ على عاتقه تنظيم حركة المقاومة ضد النظام القائم وتكوين جمعية سياسية أطلق عليها اسم «جمعية أحباء مجتمع الصين» عام ١٨٩٤م.

الاتجاه الرابع: اتجاه الوطنيين الذين يناهضون التدخل الغربى ويرون الحل فى التخلص منه بكل الوسائل العلنية والسرية. وقد سنحت الفرصة لكل اتجاه تقريباً فى تجربة أفكاره فى البلاد.

لم يكن من الممكن للاتجاه الأول أن يحرز أى نجاح نظراً لتحالفه الخالص مع القوى الأوروبية الاستعمارية. أما الاتجاه الثانى فقد أصيب بالإحباط وخيبة الأمل لأنه يأمل الإصلاح مع الإبقاء على الاتجاه الأول. وقد كان ذلك مستحيلا. إذ لم تتوقف محاولات ومؤامرات الاتجاه الأول ضده، وكان ذلك شيئاً طبيعياً، إذ كيف يأمل مصلحو الاتجاه الثانى من

تطبيق أفكارهم بواسطة أجهزة الاتجاه الأول الرجعية والمتحالفة مع الأوربيين وهى أجهزة بطبيعتها تعوق التقدم الاجتماعى.

لقد كسب هؤلاء المصلحون ثقة الإمبراطور الصينى الشاب «كوانج هسو» Kwang Hsu حيث رأى أن يستفيد من تلك الحركة لضمان ولاء القائمين عليها وتأييدهم له وفى صراعه مع نائبه الإمبراطور - الإمبراطورة العجوز «تزو هسى» Tzu - Hsi - والتى كانت مسيطرة على مقاليد الأمور فى الصين منذ أمد طويل[1]. وانخرط الإمبراطور الشاب بالفعل فى موجة الإصلاحيين أصحاب الاتجاه الثانى، وأيدته الدول الأوروبية فى السير فى هذا الاتجاه لمعارضة الإمبراطورة العجوز للثقافة الغربية والنفوذ الغربى من جانب، ولانتهاجها سياسة التعاون مع الحكومة الروسية من جانب آخر. أصدر الإمبراطور عام ١٨٩٨م عدداً من القرارات والمراسيم الإصلاحية تتصل بنظام التعليم والاقتصاد والصناعة وتدريب الجيش، وغيرها، غير أن هذه القوانين لم توضع موضع التنفيذ. وظلت تلك الخطوات الإصلاحية حبراً على ورق بفعل تآمر الإقطاعيين والإمبراطورة العجوز حيث قاموا بحركة مضادة بهدف تقويض الحركة الإصلاحية والتخلص من أنصارها.

(١) حين دخل الحلفاء بكين منتصرين فى نهاية ما سمى بحرب الأفيون الثانية ١٨٦٠م، فرّ الإمبراطور الصينى «شيان فنج» إلى «جيهول» حيث توفى بعد عام وترك العرش لابنه البالغ من العمر خمس سنوات. فما كان من زوجة الإمبراطور الثانية أم ذلك الغلام، إلا أن استولت على مقاليد الحكم واشتهرت باسم «تزو هسى» وعرفت باسم الإمبراطورة الوالدة أو «بوذا العجوز». وحكمت الصين حكماً صارماً مجرداً من الرحمة جيلا كاملاً. ولما مات ولدها عند بلوغه سن الرشد (١٨٧٥م) أجلست على العرش غلاماً قاصراً هو «كوانج هسو» واستبقت مقاليد الحكم فى يدها.

وقد تم ذلك بالقبض على الإمبراطور الشاب وإلقائه فى السجن إلى أن لقى حتفه بعد ذلك بعشر سنوات فى عام ١٩٠٨م. وتنتهى بذلك تلك الحركة الإصلاحية التى ظلت مدة ١٠٣ يوماً وعرفت فى تاريخ الصين باسم «إصلاحات المائة يوم».

أما الاتجاه الإصلاحى الثالث فلم يكن قد آن الآوان بعد ليطبق أفكاره الثورية ويحول الإمبراطورية إلى جمهورية، حيث كان لابد قبل ذلك من تمهيد وإعداد، وبالتالى حمل عبء الحركة الإصلاحية الاتجاه الرابع، وهو الاتجاه الثورى الشعبى الذى تبلور فى ثورة كبرى فى الصين عرفت باسم ثورة الملاكمين «البوكسرز».

انبثقت حركة الملاكمين من إحدى الجمعيات السرية التى انتشرت فى صفوف الشعب وعرفت باسم «جمعية قبضات التوافق الصالحة» Yi - Ho - Kiuan. وإذا كان أهداف ثورة «التاى - بنج» داخلية أى تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصين. فإن أهداف ثورة «البوكسرز» كانت خارجية بمعنى أن توجهها الأساسى كان مكافحة الوجود الأجنبى على أرض الصين. ولقد وجه ثوار «البوكسرز» سخطهم وغضبهم إلى المبشرين الأجانب. وهؤلاء المبشرون كانوا يعملون منذ البداية لا من أجل نشر الديانة المسيحية فحسب، بل من أجل فرض السيطرة الأوروبية على الصين. وكثيراً ما كانوا يحمون الفارين من العدالة إذا اعتنقوا المسيحية ويستولون على الأراضى ويمتهنون تقاليد وعادات

الصينيين. ولم يكن نشاطهم محدوداً بنطاق معين كما نصت على ذلك المعاهدات المبرمة مع الصين. ولهذا كان خطرهم على الصين أشد من خطر الممثلين الدبلوماسيين.

— إختلف المؤرخون حول سبب تسمية الثوار «الملاكمين» . فريق يرى أنهم عرفوا بذلك الاسم، لأنهم كانوا يتدربون على الملاكمة الصينية. وفريق آخر يرى أن هذا الاسم لم يكن يتعلق بفن الملاكمة من قريب أو بعيد وإنما هم أعضاء الجماعة الانتقامية الذين سبق لهم أن قاموا باغتيال اثنين من رجال التبشير الألمان فى مقاطعة «شانتونج» عام ١٨٩٧م. وهذا يفيد بأن عملياتهم الأولى بدأت فى مقاطعة شانتونج، ورفع الثوار شعار «التخلص من الأجانب» بدعوى أن السماء غاضبة على الأجانب وعلى كافة ما يصدر منهم من أفعال، وخصوصاً من عقيدتهم المسيحية. وأن رسالة الملاكمين هى تطهير الصين من هذه الشرور. وكان من الطبيعى أن يحاول هؤلاء الأجانب مقاومة الحركة. ولما كانت حكومة «المانشو» حليفة للأجانب فقد اتحدت جهودها مع جهود الأوربيين للتخلص من الثوار فى كل مكان . ووقع الثوار تحت ضغط عنيف ولكن روح المقاومة فيهم لم تتوقف. وفى يوليو ١٩٠٠م نجحت قوات الثورة فى الاستيلاء على العديد من المدن من بينها «تيان ـ تسين» ، وباتت تهدد العاصمة نفسها «بكين» .

وعندما أدركت الإمبراطورة العجوزة مدى الخطر الذى أصبح يحيط

بها، بدأت تتودد إلى زعماء الثورة وأقنعتهم بالعمل المشترك لمقاومة النفوذ الغربى والتخلص من الأجانب. وسمحت لهم الإمبراطورة بدخول قواتهم إلى العاصمة «بكين» . وفى ٢٢ يونيو ١٩٠٠م وتحت ضغوط شعبية عارمة أعلنت الإمبراطورة الحرب على جميع الأجانب داخل الصين. وتطورت الأمور تطوراً خطيراً وشرع الثوار يذبحون الأجانب دون تفرقة بينهم فى كثير من أنحاء الصين . وأمام تلك المذبحة قامت الجيوش الأجنبية المتحالفة (بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا وإيطاليا) بالزحف نحو بكين لحماية أرواح مواطنيها الذين استولى عليهم الرعب. وتمكنت تلك القوات من انتزاع مدينة «تيان ـ تسين» من أيدى الثوار ودخول بكين فى أغسطس ١٩٠٠م، ففرت الإمبراطورة وحاشيتها إلى مدينة «شيا تفو»، وأخذت القوات الأجنبية تنتقم من الصينيين أشد انتقام. وخربت كثيراً من الممتلكات ونهبتها، وألحقت بها الخراب والدمار ونجحت فى إخماد تلك الثورة .

دخلت حكومة «المانشو» فى مفاوضات مع القوات الأجنبية عام ١٩٠١م. وتم فرض السلام مرة أخرى على الصين فى ظل اتفاقية «اتفاقية الملاكمين» أو «بروتكول البوكسرز». وتعكس تلك الاتفاقية بوضوح مدى الضعف التى وصلت إليه الأسرة الحاكمة فى الصين ومدى خضوعها للنفوذ الأجنبى بشكل أفقدها احترام الشعب واحترام الدول الأجنبية على السواء. حيث فرض الحلفاء غرامة مالية كبيرة تقدر

بحوالى ٣٣٠ مليون دولار، كما فرضت عقوبات على المدن التى اشتركت فى تلك الثورة. كما احتلت الجيوش المتحالفة عدداً من المناطق بحجة الدفاع عن رعاياها وجردت الحصون التى تحمى بكين من سلاحها.

ولقد كان أفضل ما فعله الأجانب هو اشتراطهم أن تنفق أموال الغرامات على تعليم الطلبة الصينيين فى جامعات الدول التى كانت هذه الأموال من حقها وهى إنجلترا وروسيا والولايات المتحدة واليابان. ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله أن هذا العمل كان له أثر عظيم فى تحطيم الصين القديمة أقوى مما كان لأى عمل آخر بمفرده فى الصراع التاريخى المرير بين الشرق والغرب. ويسمى هؤلاء الطلاب فى التاريخ باسم «طلبة الغرامة». وقد اشترط فى إيفاد هولاء الطلبة أن يكونوا من صغار السن ممن يسهل التأثير عليهم وتوجيههم الوجهة التى يريدونها. ولقد وقف هؤلاء الأبناء بأنفسهم على أسباب قوة أعدائهم، وعلى آخر تطورات العلم الحديثة، وكان أثر تلك الثقافات الغربية كبيراً على نفوسهم. ومن ثم فقد لعبوا دوراً مهماً فى مصير الصين ومستقبلها كما سوف نرى.

وقد اختلف الباحثون فيما بينهم حول مضمون تلك الثورة «ثورة الملاكمين» فالبعض يرى أنها كانت جماعة من العصاة تهدف فى الأصل إلى خلع الإمبراطورة والأسرة الحاكمة. ولكن الإمبراطورة

استطاعت بدهائها من إقناعهم بأن العدو الحقيقى هم الأجانب ومن ثم تحولوا من الصراع الداخلى إلى الصراع الخارجى. بينما يرى فريق آخر أنها كانت ثورة تعبر عن مقاومة الشعب الصينى للإمبريالية الغربية. ومهما يكن من أمر فقد انتهت الثورة بالفشل لأسباب عديدة يمكن إجمالها فيما يلى:

أولا : أن أنصار تلك الحركة حاربوا فى جبهتين فى وقت واحد، فقد قاوموا استبداد أسرة المانشو، وحاربوا التدخل الأجنبى. وكان من الأجدى للحركة أن تكرس جهودها للقضاء على عدو واحد فقط حتى إذا ما قضت عليه وجهت كل جهودها للعدو الآخر.

ثانياً: جهل القائمين بالثورة بالتيارات السياسية الداخلية والخارجية. فرغم ارتباط مصالح الأسرة الحاكمة بمصالح الدول الأجنبية، فقد تمكنت الإمبراطورة العجوز بدهائها من إقناع زعماء الحركة بمعاداتها للتدخل الأجنبى وتوجيه قوة الحركة نحو الأجانب لتنجو بعرش الصين، ولتتحول مهمة تحطيم الحركة إلى الدول الأجنبية.

ثالثاً: أن الحركة لم تكن على درجة من التنظيم والكفاية بالشكل الذى كانت عليه حركة «التاى ـ بنج» . هذا إلى جانب افتقادها لبرنامج إصلاحى محدد.

غير أن فشل ثورة الملاكمين مهد الطريق لظهور الاتجاه الإصلاحى الرابع وهو الاتجاه الذى قاده «صن يات صن».

الطريق نحو الجمهورية

أصبحت الصين نتيجة للهزائم المتكررة التى منيت بها على أيدى الدول الأجنبية ميداناً فسيحاً للاحتكارات الأجنبية، ولاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعة والتجارة. وكان استخدام رؤوس الأموال هذه على نطاق واسع فى الصين قد ضيق الخناق على رؤوس الأموال المحلية وحرم الطبقة الوسطى من الصينيين من المساهمة فى حركة التصنيع التى بدأها الأجانب. كما أصبحت كل مرافق الدولة تقريباً من سكك حديدية ووسائل نقل وغيرها تحت إشراف الدول الأجنبية الدائنة.

ولكن رغم العيوب التى وجهت إلى سيطرة رأس المال الأجنبية على الصين ففي ظله نشأت المصانع المختلفة فى أنحاء الصين، تلك المصانع التى ساهمت فى خلق مجتمع عمالى صناعى أكثر ترابطاً واتحاداً من المجتمع الزراعى الذى عرفته الصين . وسوف يكون لذلك المجتمع العمالى الجديد دوراً خطيراً فى تاريخ الثورات فى الصين.

هذا من الناحية الداخلية، أما فيما يتعلق بالناحية الخارجية فقد واكب هذا التطور الداخلى ضغط خارجى. ففى عام ١٩٠٢م عقدت اليابان مع إنجلترا حلفاً عسكرياً لمواجهة الخطر الروسى فى الشرق الأقصى ولحفظ حقوق اليابان فى التدخل العسكرى فى كوريا وحق إنجلترا فى التدخل العسكرى فى الصين. وعلى أثر عقد تلك المعاهدة اندلعت

الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥) فوق أرض الصين. وأسفرت عن استيلاء اليابان على كوريا وعلى الخط الحديدى الروسى عبر منشوريا. وعلى منطقة بورت آرثر وديران. كما احتلت إنجلترا التبت التى كانت خاضعة للصين.

ومنذ فجر القرن العشرين كان هناك تقارب بين حكومتى طوكيو وواشنطن بشأن التعاون فى شئون الشرق الأقصى، وعقدت بين الطرفين معاهدة روت ـ تاكاهيرا Root - Takahira التى منحت اليابان حق التدخل فى شئون الصين وتحقيق أطماعها فى إقليم منشوريا وكوريا فى نظير احترام اليابان للسيادة الأمريكية على جزر الفلبين. كذلك عقد ميثاق مماثل بين اليابان وفرنسا، اعترفت فرنسا بمقتضاه بحق اليابان فى التدخل فى شئون كوريا فى مقابل اعتراف اليابان بالسيادة الفرنسية على الهند الصينية.

اقتنعت الإمبراطورة العجوز بعد ضياع منشوريا اقتناعاً كاملا بحتمية التغيير فقامت بتبنى حركة إصلاحية كان من أهمها إقامة مساواة اجتماعية بين عنصر المانشو وبين الصينيين عن طريق إباحة التزاوج بين العنصرين. أما بقية الإصلاحات الأخرى فكانت تهدف إلى رفع مستوى التعليم، وتنظيم الجيش والبحرية وإصلاح النظام القضائى.

فبالنسبة للتعليم تم تطبيق برنامج لعام ١٩٠١ يتضمن إرسال عدد

من فتيان المانشو إلى أوروبا للتزود بعلوم الغرب، كما تم إنشاء وزارة للمعارف. وفى عام ١٩٠٤ صدر برنامج تعليمى شامل فى كافة المقاطعات على النسق الأوروبى ابتداء من رياض الأطفال وحتى الكليات والجامعات. وكذلك تم إنشاء جامعة بكين. وكان البرنامج التعليمى يهدف إلى رفع نسبة المتعلمين إلى ٥٪ فى عام ١٩١٧م. ولكن النتائج التى أمكن التوصل إليها كانت هزيلة جداً حيث كان موظفو الأقاليم المسئولون عن تنفيذ هذه البرامج كانوا يجهلون علوم الغرب ونظم التعليم من ناحية إلى جانب عدم تحمسهم من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للجيش والأسطول فقد كانت القوات العسكرية الصينية فيما قبل عام ١٩٠٥ تتألف من الجيوش التى تحمل علم المانشو فى المدن الرئيسية بالإضافة إلى قوات العلم الأخضر المستقلة والتى يشرف عليها حكام الأقاليم. وكانت الأسلحة عتيقة وقد وضع مشروع لإنشاء جيش وطنى حديث على أساس التجنيد الإجبارى. أما بالنسبة للأسطول الصينى الحديث الذى تم إنشاؤه عام ١٨٩٤م كان متفوقاً فى تجهيزه على الأسطول اليابانى إلا أن نقص السلطة المركزية التى تتولى الإشراف عليه وتحريكه من جهة وقلة الخبرة الفنية والتدريب الحديث من ناحية أخرى أدى إلى تدميره فى الحرب الصينية ـ اليابانية ـ وفى أعقاب ذلك تم إنشاء وزارة للبحرية الصينية بهدف تحقيق الإشراف المركزى على الأسطول وتحديثه غير أن المعارضة الإقليمية تسببت فى إحباط كل جهود ترمى إلى الإصلاح.

وعلى صعيد الإصلاحات السياسية نجد أن حكومة الصين قد تعهدت فى مرسوم الإصلاح الصادر فى عام ١٩٠١م بانتهاج أفضل نظم الحكم وأساليبه المتبعة فى الدول الأجنبية ولقد كان ماثلا أمام أعين الصينيين أن الدول الحديثة الكبرى ـ فميا عدا روسيا ـ تأخذ بالنظم الدستورية ـ وأن روسيا قد لحقت بها الهزيمة عام ١٩٠٥م على يد اليابانيين. حين اتخذ اليابانيون لأنفسهم نظاماً دستورياً. لذلك فقد قامت الصين بإرسال بعثة إلى الخارج لدراسة نظام الحكومات النيابية. وقد وقع اختيارها على الدستور اليابانى وهو صورة معدلة ـ تعديلا طفيفاً ـ من الدستور الألمانى.

وفى عام ١٩٠٧م صدر الدستور الصينى المؤقت متضمناً برنامجاً شاملا لإصلاح الجهاز الحكومى على مدى تسع سنوات على أساس أن يجرى تنظيم المجالس التشريعية الإقليمية فى العامين الأولين وفى عام ١٩١٠ تنعقد الجمعية الوطنية فى بكين ثم يعقب ذلك صدور الدستور الدائم عام ١٩١٧م ليجتمع البرلمان الصينى بعد ذلك. ولقد كان من المنتظر أن تمضى برامج السنواتِ التسع الإصلاحية فى طريق التنفيذ لولا وفاة الإمبراطورة العجوز بعد انقضاء ثلاثة أشهر فقط من صدور مرسوم السنوات التسع الإصلاحية عام ١٩٠٨م مما مهد السبيل لاندلاع الثورة وظهور زعامة «صن يات صن».

ولد «صن يات صن» فى عام ١٨٦٦م فى قرية صغيرة بالقرب من

مدينة كانتون. واعتنق «صن» المسيحية وقوى إيمانه بها فاندفع يحطم أصنام الآلهة فى معبد قريته وكان لهذا الغلام أخ له أكبر منه سناً هاجر من قبل إلى جزائر هاواى، فجاء بأخيه الأصغر إلى هنولولو وأدخله مدرسة يديرها راهب من أتباع الكنيسة الإنجليزية ويسير التعليم فيها بالأساليب الغربية البحتة. ولما عاد «صن» إلى الصين التحق بالكلية الحربية البريطانية فكان أول من تخرج فيها من الصينيين.

وكانت هذه الدراسات من أكبر الأسباب التى أفقدت الرجل كل ما فى قلبه من العقائد الدينية، كما كانت الإهانات وضروب الإذلال التى يلقاها هو وأبناء وطنه فى الجمارك التى يسيطر عليها الأوروبيون وفى الأحياء الأجنبية من ثغور المعاهدات مما أوغر صدره وجعله يفكر فى الثورة.

وكان عجز الحكومة الفاسدة الرجعية عن أن تقى الصين العظيمة مذلة الهزيمة على يد اليابان الصغيرة، وتجزئة البلاد بين الدول الأوروبية لأغراضها التجارية، مما أشعره بالمذلة وملأ قلبه حقداً وضغينة على تلك الحكومة. فاعتقد أن أول خطوة يجب عليه أن يخطوها فى سبيل تحرير الصين هى أن يقضى على أسرة المانشو.

وكانت أولى حركاته شاهداً حقاً على ثقته بنفسه، ومثاليّته، وبساطته. ذلك أنه ركب سفينة تجارية دفع أجرها من ماله الخاص وصار

بها مدى ألف وستمائة ميل نحو الشمال ليعرض على لى هونغ ـ جانغ نائب الملكة الوالدة مشروعاته التى تهدف إلى إصلاح أحوال البلاد واستعادة عزها وكرامتها. فلما رفض هذا الحاكم مقابلته بدأ حياة كلها مغامرات وتجوال لنشر أفكاره وتصوراته حول مستقبل الصين ولجمع الأموال لصالح الحركة الثورية فى الصين. ولقد استمد «صن يات صن» مصادر التايد لحركته من:

١ ـ الطلاب الصينيين الذين سافروا للخارج للدراسة وقد تأثر هؤلاء بالأفكار الجديدة.

٢ ـ الجماعات الصينية التى تقيم فى جنوب شرق آسيا وهاواى وقد كانت هذه الجماعات أكثر تعاطفاً مع النظام والأفكار الغربية. ونظراً لما تمتلكه تلك الجماعات من ثروات فقد قامت بدور حيوى فى تمويل حركة «صن يات صن» فى خارج الصين.

٣ ـ أما المصدر الثالث فكان اليابان إذ كانت تقوم بدور الحاضنة للثورة الصينية فى هذه الفترة حيث نشأ فى كل من طوكيو ويوكوهاما جيوب قوية لتأييد الثورة متمثلة فى تركز أعداد ضخمة من طلاب العلم الصينيين. هذا إلى جانب تعاطف مجموعة يابانية من ذوى النفوذ مع قضية «صن يات صن» مما جعل اليابان ملجأ يأوى إليه الثوار الصينيون ويتخذونها مقراً لممارسة نشاطهم.

ففى اليابان ولدت وتطورت حركة «صن يات صن» عندما أقام «صن» العصبة المتحدة United League التى تولت التنسيق بين جماعات الطلاب الصينيين فى شتى أنحاء العالم وبين الحركة السرية فى الصين. ومن خلال هذه العصبة المتحدة قدم «صن يات صن» برنامجه ذى المراحل الثلاث لتطور الصين وهى كما يلى:

المرحلة الأولى: تبدأ بعد قيام الثورة والإطاحة بأسرة المناشو ومدتها ثلاث سنوات ويسود فيها الحكم العسكرى.

المرحلة الثانية: وهى ست سنوات من الوصاية فى ظل دستور مؤقت، يتم خلالها تلقين الشعب الصينى مبادئ الديمقراطية ونظام الحكم الدستورى.

المرحلة الثالثة: ويتم فيها إقامة حكومة دستورية مع وجود رئيس للجمهورية وبرلمان.

ورغم أن الجبهة المتحدة نجحت فى التنسيق بين التجمعات خارج الصين إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك داخل الصين لذا فإن محاولات «صن يات صن» للثورة قد فشلت عدة مرات ولم تنجح الثورة إلا عندما تمردت حامية الإمبراطور بالقرب من مدينة «هانكو» Hancou فى سبتمبر ١٩١١م مما أدى إلى انتشار حركات التمرد بسرعة مذهلة فى ربوع الصين دون أن يكون لها خطة عامة للتنسيق وعلى الفور تكونت حكومة

ثورية في كانتون بزعامة «وو ـ تنج ـ فانج»، وطلبوا من الأجانب تأييدهم الأمر الذى أرغم حكومة المانشو فى بكين على استدعاء «يوان شيه كاى»[1] Yuan Shih Kai لقيادة القوات الإمبراطورية، وتم تعيينه فى ١٤ أكتوبر ١٩١١م فى منصب حاكم إقليم «هوبى هنان» - Hupie Hunan. فى هذه الأثناء علم «صن يات صن» وكان لا يزال فى الولايات المتحدة بنبأ قيام الثورة فى الجنوب فبادر بالحضور إلى الصين من أجل توحيد كيان الثورة. وتم انتخابه على الفور رئيساً للجمهورية بصفة مؤقتة.

وقد تمكن «يوان شيه كاى» بمهارة فائقة من اغتصاب السلطة عن طريق إقناع الجماعات الثورية بأن يكون هو أول رئيس للجمهورية مقابل عدم محاربته لها وقبوله النظام الجمهورى وتوحيد البلاد وفى نفس الوقت فإن الأسرة الحاكمة لم تكن تستطيع مقاومة اتجاهات «يوان» لضعفها من ناحية ولقوة «يوان» وتأثيره على الجيش الإمبراطورى من ناحية ثانية، وموافقة القوى الأجنبية على اختلاف اتجاهاتها من ناحية

---

(١) ولد «يوان شيه كاى» عام ١٨٥٩م وكان آخر مبعوث صينى فى كوريا حيث عاد بعد الاعتراف باستقلالها إثر حرب ١٨٩٥م مع اليابان وقد أشرف على بناء جيش صينى كان يدين له بالولاء. وكان «يوان» من المحافظين المعارضين لسياسة الإصلاح التى دعا إليها الإمبراطور «كوانج هسو» عام ١٨٩٨م. ولذا عندما قامت الإمبراطورة بانقلابها أصبح «يوان» هو الرجل القوى فى البلاط الصينى. وعندما توفيت الإمبراطورة لم يكن «يوان» على وفاق مع الإمبراطور «بو ـ يى» Pou - Yiu فاضطر إلى الاستقالة من جميع مناصبه. ولكن عندما قامت ثورة ١٩١١م استدعى يوان باعتباره رجل الجيش القوى للقضاء على تمرد حامية «ووتشانج»، ومن ثم فقد انتهز الفرصة وعمل من أجل مصلحته.

ثالثة. تلك القوى التى لم تنظر باحترام نحو النظام الإمبراطورى المتهالك كما أنها لم تؤيد الجمهورية والجماعات الثورية لخشيتها من أن تعمل تلك الجماعات من أجل إقامة صين قوية تعارض الامتيازات الأجنبية فى أراضى الصين.

وفى ١٢ فبراير ١٩١٢م وبعد مفاوضات عسيرة بين الدكتور «صن يات صن» و«يوان شيه كاى» والإمبراطور، لم يجد الإمبراطور بداً من الرضوخ إلى الأمر الواقع وقرر التنازل عن العرش استجابة لرغبة الشعب الصينى فى إيجاد نظام جمهورى ونتيجة لهذا الموقف الكريم من قبل الإمبراطور فقد عامله الثوار معاملة حسنة، ومنحوه قصراً كبيراً لإقامته ومرتباً شهرياً لتدبير شئونه. كذلك سمح لأفراد الأسرة المالكة بالاحتفاظ بممتلكاتهم وألقابهم، وبهذا ينتهى حكم أسرة المانشو الذى استمر قروناً عديدة.

وعقب تنازل الإمبراطور عن العرش، تم إعلان الجمهورية. ولحرص الدكتور «صن يات صن» على احتفاظ الصين بما حققته الصين من آمال أعلن تنازله عن طيب خاطر ليوان شيه كاى عن رئاسة الجمهورية.

وبعد قيام الجمهورية تألفت عدة أحزاب استعداداً للانتخابات التى تقرر اجراؤها كان من بينها حزب الشعب القومى وهو حزب «الكومنتاج» الذى أنشأه «صن يات صن» وأصبح يضم أنصاره ويقوم

على أساس فلسفته. وفى الانتخابات حصل هذا الحزب على الأغلبية، وكان المفروض أن يتولى أحد زعمائه من أنصار «صن»، الوزارة. ولكن يوان شيه كاى» انقلب على هذا الحزب وأعلن حله باعتباره حزباً مثيراً للفتن. وبدأ يعمل من أجل فرض حكم دكتاتورى على الصين ونصب نفسه إمبراطوراً على البلاد ولكنه لم يفلح فى ذلك كما سوف نرى، رغم أنه أفلح فى القضاء بسهولة على الثورة الثانية التى قام بها الجمهوريون الجنوبيون من أنصار «صن يات صن» ضده، واضطر صن وزعماء الكومنتاج الآخرين عقب إخمادها إلى الالتجاء إلى اليابان حيث كرس «صن» جهوده من هناك للانتقام من «يوان شيه كاى» والقضاء على دكتاتوريته العسكرية.

الصين فى القرن العشرين

بمجئ العقد الثانى من القرن العشرين حدث تغير هام فى علاقات القوى فى شرق اسيا. فنمط الاستقرار الاستعمارى، الذى فرضت من خلاله الدول الأوروبية، متعاونة، إرادتها على الصين المنهكة اختفى. ونسق القوى المتميز والذى سعت اليابان طوال نصف قرن للانضمام إليه انهار فى اللحظة التى نجحت فى أن تصبح عضواً فيه. كما تلاشت إمبراطورية المانشو، التى كانت عنصراً هاماً فى التوازن وفى بنيان العلاقات الدولية فى شرق آسيا. أما الدول الأوروبية المتنافسة فقد انشغلت فى الحرب العالمية الأولى التى أدت لاستبعادها جزئياً من شرق آسيا ومن ثم أتاحت الفرصة لظهور قوى جديدة متنافسة فى المنطقة وهى الولايات المتحدة واليابان.

ولقد أتاحت تلك الحرب لليابان فرصة ذهبية للتوسع فى الصين إذ بادرت اليابان فور اندلاع الحرب بالإعلان عن تمسكها بالتزاماتها المترتبة على التحالف اليابانى الإنجليزى[1]. ومن ثم أعلنت الحرب على ألمانيا وانطلقت لاحتلال الأقاليم التى كانت تسيطر عليها ألمانيا فى الصين وفى خلال فترة وجيزة احتلت اليابان الممتلكات الألمانية فى «شانتونج» والجزر الألمانية فى المحيط الهادى. وصعدت اليابان توسعها فى

(١) معاهدة التحالف اليابانية البريطانية وقعت عام ١٩٠٢م وجددت عام ١٩٠٥م، عام ١٩١١م وكانت من الركائز التى قام عليها التوسع اليابانى فى شرق آسيا والصين بوجه خاص.

الصين، وقدمت فى بداية عام ١٩١٥ للصين ما عرف باسم المطالب الإحدى والعشرين التى كانت لها أصداء عالمية واسعة النطاق كما كان لها رد فعل عنيف داخل الصين تمثل فى حركة ٤ مايو ١٩١٩م.

اضطر «يوان شيه كاى» لقبول المطالب اليابانية تحت التهديد والإنذار، ووقع على المعاهدات الخاصة بها يوم ٢٥ مايور ١٩١٥م أى بعد أسبوع من الإنذار اليابانى الذى وجه له فى هذا الشأن. ونظراً للإذلال الشديد الذى لقيته الصين على يد هذا القائد العسكرى فقد عمَّ التذمر والسخط عامة الشعب، ووجد هذا القائد أنه لن يستطيع القضاء على هذا التذمر إلا بتدعيم مركزه فى الحكم وذلك بإعلان نفسه إمبراطوراً على الصين. غير أن هذه الفكرة لم تجد قبولا فى نفوس الصينيين حيث أعلن بعض قادة الجند فى إقليم «يونان» فى ديسمبر ١٩١٥م الثورة ضده وقاوموا هذه الفكرة تماماً وأرغم على العدول عن مطامعه، وسرعان ما قضى عليها تماماً بوفاته فى منتصف عام ١٩١٦م.

سادت الصين عقب وفاة «يوان شيه كاى» فترة من الفوضى والاضطراب لم تعرف لها البلاد مثيلا من قبل وسيطرت النزعة العسكرية على البلاد فى إطار ما عرف باسم «أمراء الحرب» War Lords، وأخذ القواد العسكريون يتنازعون السيطرة على حكومة بكين، كما لجأ بعض الضباط إلى قيادة بعض التشكيلات العسكرية ومهاجمة الولايات الصينية النائية والاستيلاء عليها. وساعدت تلك الأوضاع على خلق مراكز قوى

إقليمية متعددة إلى جانب انعدام وجود حكومة مركزية موحدة وهو الأمر الذى لا يتفق وتقاليد الحياة السياسية فى الصين التى قامت حضارتها على أساس الحكم المركزى الموحد.

وقد استطاعت فى ذلك الوقت جماعة من العسكريين الموالين لليابان من تولى مقاليد الحكم فى بكين، وانتهزوا فرصة إغراق الألمان لإحدى السفن التى على ظهرها بعض الصينيين وأعلنوا الحرب على ألمانيا من ١٤ أغسطس ١٩١٧م والوقوف إلى جانب الحلفاء فى الحرب يراودهم الأمل فى أن انتصار الحلفاء فى الحرب سيقوى من مركزهم وسيساعدهم على استعادة «شانتونغ» التى كانت خاضعة للسيطرة الألمانية. ولكن هذا الأمل تبدد بعقد اتفاق «لانسنج ـ إيشى» Lansing - Ishii بين اليابان والولايات المتحدة، حيث اعترفت فيها الولايات المتحدة بما لليابان من مصالح خاصة فى الصين وخصوصاً فى المناطق المجاورة للحدود الروسية.

وقد أقر مؤتمر الصلح فى باريس، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لليابان ببعض المطالب وخاصة حقوق وامتيازات ألمانيا فى مقاطعة «شانتونغ». وأدى عجز المندوبين الصينيين فى مؤتمر الصلح بفرساى عن إلغاء كافة الامتيازات الأجنبية داخل الأراضى الصينية، وفشلهم فى المطالبة بحق تقرير المصير إلى انفجار ثورة مايو ١٩١٩م.

رفض الشعب الصينى الخضوع لقرارات مؤتمر الصلح فى باريس.

وفى ٤ مايو عام ١٩١٩م قام أكثر من ثلاثة آلاف طالب فى بكين بمظاهرة كبرى ضد قرارات مؤتمر الصلح، وذلك نتيجة خيبة الأمل التى شعر بها الصينيون الذين كانوا يعتقدون بأن المؤتمر سيعيد الأراضى التى كانت تحتلها ألمانيا المنهزمة إلى السيادة الصينية، ولما منع الطلاب المتظاهرون من دخول حى الدبلوماسيين الأجانب فى العاصمة فإنهم اتجهوا بالمظاهرات نحو المسئولين الصينيين الذين وقعوا على المذكرة الخاصة بمنح الأراضى لليابان وأشعلوا النار فى منزل أحد كبار الملاك المتعاونين معها. وأثر ذلك أعلنت الأحكام العرفية وقبض على عدد من الطلاب فانتشرت الثورة إلى مختلف مقاطعات الصين كما قام العمال باضطرابات تأييداً للطلاب وبادر الطلاب بتنظيم أنفسهم بسرعة واجتمع ممثلوهم من الجامعات والمدارس بمختلف مراحلها وقرروا إقامة تنظيم طلابى باسم «اتحاد طلبة جمهورية الصين» كى يتولى تنسيق النشاط الطلابى فى جميع أنحاء البلاد.

ونجحت حركة ٤ مايو فى الدفاع عن الأراضى الصينية فلم تحصل اليابان على «شانتونج» حيث امتنعت الصين عن التوقيع على معاهدة فرساى. وهكذا أصبح الوجود اليابانى فى «شانتونج» غير قانونى.

وتعد حركة ٤ مايو علامة هامة من علامات اليقظة الوطنية فى الصين نظراً لأن الطلاب المتشبعين بالفكر اليسارى كانت لهم القيادة فى

تلك الحركة. وكان من الطبيعى أن يكون للثورة الروسية أثرها الكبير فى الصين لاسيما بعد أن نجحت تلك الثورة فى القضاء على الاستبداد والإقطاع داخل روسيا وفى إقامة حكومة من بين طبقة العمال. وأخذ الشعب الصينى يتطلع إلى المبادئ الروسية الجديدة على أنها الوسيلة لإنقاذه من الحكم الاستبدادى الداخلى ومن الرأسمالية الغربية.

وعن هذا الطريق أخذت مبادئ لينين وكارل ماركس تجد طريقها إلى الصين فبدأت الجمعيات الشيوعية تتكون من مختلف مدن الصين. وظهر من رؤساء هذه الجمعيات «ماو تسى تونغ» و«شواين لاى» . وتمكن أعضاء المنظمات الشيوعية من عقد أول مؤتمر للحزب الشيوعى الصينى فى مدينة شنغهاى فى أول يوليو ١٩٢١م. وكان هدف الحزب توجيه الطبقة العاملة وتجنيدها لتحقيق الهدف فى القضاء على أمراء الحرب الذين سيطروا على الحكم فى الصين والتخلص من النفوذ الأجنبى وسيطرة الرأسمالية الغربية.

وفى ذلك الوقت أخذ «صن يات صن» يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية. وقد وجد فى جارته روسيا التى تنازلت عن امتيازاتها فى الصين خير معين له على تحقيق هذا الهدف. فبدأ يدرس الثورة البلشيفية ويتفهم تنظيماتها ويتصل بزعمائها، للوصول معهم بشأن توحيد الجهود بين الطرفين. وأسفرت تلك الاتصالات عن عقد اتفاق تعهدت روسيا بمقتضاه بتقديم المشورة إلى الصين فى نضالها من أجل تحقيق الوحدة

والاستقلال. كما عاونه الروس أيضاً فى إعادة تنظيم حزب الكومنتاج على نسق الحزب الشيوعى الروسى. وقد وافق الحزب على انضمام الشيوعيين الصينيين إلى صفوفه. ويرى بعض المؤرخين أن انضمام الشيوعيين إلى الكومنتاج ساعد على ظهوره كحزب منضبط، كما أضفى عليه الحماسة الثورية التى كان قد فقدها إلى حد كبير. وجمع حوله العديد من النقابات العمالية واتحادات الفلاحين والطلاب تحت شعار الثورة الوطنية ومقاومة الاستعمار. غير أن هذا التحالف بين الشيوعيين والكومنتاج لم يدم طويلا، فقد كان هدفهما مختلفاً.

ورغم أن «صن يات صن» لم يكن فى حقيقة الأمر شيوعياً إلا أنه تأثر تأثراً واضحاً بلا شك بالمذاهب الاشتراكية، فطالب الدولة بإعادة توزيع الأراضى لتقوم الملكية بين الجميع على أساس المساواة، وهذا هو أحد مبادئ الشعب الثلاثة وهو ما سمى بأقوات الشعب، أما المبدأن الآخران فهما القومية التى اقتضت تدريب الأقليات العنصرية وتوجيهها نحو تقرير المصير والحكم الذاتى ومقاومة العدوان الخارجى وإعادة النظر فى المعاهدات لكى تحصل الصين على استقلالها ومساواتها بالدول الأخرى. ويبقى بعد ذلك المبدأ الثالث وهو مبدأ سيادة الشعب أى إقامة النظام الديمقراطى. ويتضمن ذلك قيام الحكومة بتدريب الشعب على ممارسة الانتخاب واقتراح القوانين والاستفتاء.

بدأت هذه المبادئ تخرج إلى حيز التنفيذ بإقامة حكومة ثورية فى

مدينة كانتون فى يناير ١٩٢٤م. وقد سبق ذلك تكوين جيش وطنى وتأسيس الكلية الحربية فى هوامبوا Whampoa ، تحت إدارة «تشيانغ كاى شيك» Chiang Kai Shek . وقد برز أثر هذه القوة العسكرية الناشئة فى نوفمبر ١٩٢٤م حينما تمكنت بسهولة من إخماد ثورة قام بها تجار كانتون الذين ثاروا ضد تحالف «صن» مع الشيوعيين. وقد حاول «صن» توحيد البلاد، فبدأ مباحثاته مع زعماء الشمال (حكومة بكين) فى يناير ١٩٢٥م، ولكنه أدرك أن الاتفاق معهم من الأمور المستحيلة.

وفى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥م توفى «صن يات صن» الذى أطلق عليه الصينيون «أبو الثورات»، بعد أن وقع على وصيته التى حث فيها الصينيين على مواصلة الكفاح من أجل وحدة الصين، وتنفيذ مبادئه الشعبية الثلاثة والدعوة للتعاون مع روسيا، وهكذا رسم «صن يات صن» لشعبه الطريق الذى يجب عليهم أن يسلكوه للوصول إلى هدفهم.

واصلت القوات الوطنية عملها فى الصين من أجل تحقيق هذا الهدف. وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥م أطلق الجنود البريطانيون النار على مظاهرة قام بها طلبة المدارس والمثقفون من الشعب لمطالبة الحكومة بالعمل على وقف التدخل الأجنبى فى شئون الصين واطلاق سراح بعض زعماء العمال المقربين، فالتهبت مشاعر الصينيين وحدثت إضرابات متعددة فى أجزاء مختلفة من الصين وحاولت كل دولة أجنبية قمع الثورة فى المناطق الصينية الخاضعة لنفوذها بكل عنف وشدة.

وكانت أشد هذه المناطق اضطراباً كانتون وهونج كونج وهانكاو، إلى الحد الذى استطاع فيه الثوار الوطنيون من انتزاع هانكاو من أيدى الإنجليز وإصرارهم على عدم التنازل عنها، مما اضطر الحكومة الإنجليزية إلى النزول على إرادتهم وقبول الأمر الواقع. وكان استعادة هذه الأراضى الصينية من قبضة الاستعمار الأجنبى فى أوائل عام ١٩٢٧ بداية عهد جديد فى تاريخ الصين.

ومن الأمور التى سيكون لها أثرها على مجرى الأحداث فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٢٧م انضمام عدد كبير من عناصر ملاك الأراضى ورجال المال والعلماء التى بدأت تتدفق على الكومنتاج بهدف الانضمام إلى الحركة الثورية الجديدة. ويمثل هذا الانضمام فى حقيقته خطراً على الأهداف الجوهرية للثورة. فكيف يمكن التوفيق بين مصالح هؤلاء وبين المصلحة العامة للشعب.

ولهذا كان من المتوقع، أن تنحرف الثورة عن أهدافها، وأن تنقلب بعد نجاحها، فى أعقاب تحول الكومنتاج من حزب ثورى إلى حزب رجعى تماماً من ثورة شعبية إلى نظام جديد يحقق أطماع هذه الطبقة الإقطاعية فى السيطرة على الحكم وتوزيع الثروات فيما بينها والتنكر لمطالب الشعب والمبادئ الأساسية التى قامت من أجلها الثورة والتى كانت تنبع أساساً من فلسفة «صن يات صن».

وجدت دول المعسكر الغربى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح الثورة الصينية سيؤدى بالضرورة إلى ضياع نفوذهم والقضاء على مصالحهم فى الصين. ولهذا لجأت إلى استمالة «تشانغ كاى شيك» الذى خلف «صن يات صن» فى رئاسة حزب الكومنتاج إلى جانبها ومساندته فى القضاء على القاعدة الشعبية للثورة، والتعاون معه فيما يضمن مصالح الطرفين. وهكذا نجح «تشانغ كاى شيك» فى إخماد ثورات كانتون ونانكينج وشنغهاى بكل عنف وشدة فيما عرف باسم حملة الشمال لتوحيد الصين والتى بدأت أولى تحركاتها في صيف عام ١٩٢٦م. وفى عام ١٩٢٧م استولت قوات تشانغ كاى شيك» على مدينة نانكينج وأعلن قيام حكومة وطنية واتخذ نانكينج عاصمة له.

وفى أعقاب ذلك قام تشانغ بانقلابه ضد الشيوعيين فى أبريل ١٩٢٧م معتقداً أنه باستطاعته القضاء عليهم وأن هذه العملية ستؤدى إلى توحيد الصين وتحقيق السلام فيها. ولم يكن تفكير تشانغ فى هذا الشأن صائباً ولا إمكانياته كافية فضلا عن أن تقديره للظروف الدولية كان خاطئاً. فمن ناحية لم يستطع انقلاب ١٩٢٧م ضد الشيوعيين فى أن يقضى عليهم فرغم المذابح الرهيبة التى تعرض لها العديد منهم إلا أن الذين استطاعوا الهرب من تلك المذابح ولاذوا بالجبال أو تحصنوا فى الريف الصينى سعوا لإعادة تنظيم صفوفهم وعملوا من أجل الاستعداد لتحرير الصين من حكم «تشانغ كاى شيك» وأيضاً من القوى السياسية

التى استند إليها حكمه والمتمثلة فى سيطرة الإقطاع وكبار العسكريين على الحياة السياسية والاقتصادية فى الصين.

أما من ناحية إمكانيات «تشانغ كاى شيك» فلم تكن كافية لتمكنه من القضاء على الشيوعيين ولم يكن تفكيره فى الاستناد إلى القوى الإقطاعية والرأسمالية وكبار العسكريين يتفق وتطلعات الشعب الصينى فى تلك الفترة ولا مع فلسفة الكومنتاج الحقيقية والتى قدمها «صن يات صن» القائمة على مبادئه الثلاثة المشهورة وهى: القومية، الديمقراطية، والمشاركة فى الرزق.

أما بالنسبة للظروف الدولية فقد كانت اليابان تطمع فى التوسع فى الصين. وانتهزت الحكومة اليابانية فرصة الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٣١م، وانقضت على شمال الصين واقتطعت منه منشوريا دون أن تقوم حكومة «تشانغ كاى شيك» باتخاذ الإجراءآت اللازمة لوقف هذا الغزو. كما عجز فى أن يهيىء تأييد دولى يجبر اليابان على الانسحاب من الصين. حيث أدى انقلاب تشانغ ضد الشيوعيين وتوتر العلاقات مع روسيا ثم قطعها عام ١٩٢٩ إلى فقدان قدراً كبيراً من القوة التى ساعدته فى حملة توحيد الصين.

وعلى الرغم من أن احتلال اليابان لمنشوريا، بات يهدد مصالح إنجلترا والولايات المتحدة بشكل واضح فى الصين، إلا أنهما لم يتمكنا

من الوقوف فى وجه اليابان أو حتى معارضتها عند عرض تلك القضية على عصبة الأمم ـ التى كانت على وشك الاحتضار ـ بل على العكس من ذلك فقد قام مندوبو الدولتين فى العصبة بتأييد وجهة النظر اليابانية وتبرير الاعتداء اليابانى على الصين. وهذا الموقف من جانب الدولتين يفسر لنا مقدار تمسكهما بسياسة عدم إغضاب اليابان لتظل حليفة لهما ضد روسيا البلشيفية. وقد ساعد ذلك على استمرار تصاعد العدوان اليابانى على الأراضى الصينية.

ولهذا كله فإن السلام الذى كان يتطلع إليه «تشانج كاى شيك» بعد انقلاب ١٩٢٧م لم يتحقق بل ساد الصراع داخلياً بين الكومنتاج والشيوعيين وخارجياً بين اليابان والصين ولذلك يطلق بعض الكتاب على تلك الفترة تعبير «فترة التمرد والغزو» . إذ أن «تشانج كاى شيك» قام بعدة حملات مركزة لإبادة الشيوعيين فى الفترة من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٦ وعبأ من أجل ذلك مئات الآلاف من الجنود فى هذه الحملات التى كلفته غالياً وقد وجه تلك الحملات ضد قواعد الشيوعيين فى كيانجتسى وهونان وذلك اعتقاداً منه بأن سلطته لن تكون فى أمان ما لم يتم القضاء الكامل على الشيوعيين.

أما بالنسبة للغزو اليابانى للصين فإن «تشانج كاى شيك» رفع شعاره القائل «الوحدة قبل المقاومة» . أى ضرورة العمل على توحيد البلاد، وتقويتها قبل الاتجاه لمقاومة اليابان وكان مؤدى هذا الشعار من

الناحية العملية جعل الأولوية للقضاء على الشيوعيين (الأعداء الرئيسيين) وترك اليابان (العدو الثانوى) لتحقيق المزيد من التوسع والحصول على امتيازات فى الصين.

وقد حاول «تشانغ كاى شيك» التفاوض مع اليابانيين وكاد يصل إلى اتفاق معهم. ولكن هياج الشعب الصينى واتساع نطاق المطالبة بتوحيد الجهود داخلياً ضد اليابانيين حالا دون الوصول إلى اتفاق رسمى بين الطرفين. حيث شهد عام ١٩٣٧م خروج الشيوعيين جماعات صغيرة الواحدة تلو الأخرى فيما عرف فى التاريخ الصينى باسم «المسيرة الطويلة» Long March وقد اخترقت الصين من الجنوب إلى الشمال الغربى، ومعها سلاحها وأمتعتها ونساؤها وأطفالها سيراً على الأقدام واستمرت ما يزيد على سنة رغم الخسائر الكبيرة التى منى بها أفرادها. واضطر «تشانغ كاى شيك» تحت هذا الضغط الشعبى إلى الاتفاق مع الشيوعيين على تضافر الجهود فى مقاومة الغزو اليابانى وهو ما عرف باسم «الجبهة المتحدة». وقد كان لهذه الوحدة الداخلية فى الصين أثر مباشر فى موقف الدول الغربية من الصراع الناشب فى المنطقة حيث شرع العالم الغربى الإمبريالى يساعد اليابان من أجل تقويتها على الجانب الصينى.

وكان من الطبيعى أن لا تقف اليابان مكتوفة الأيدى أمام ما يجرى داخل الصين من حركات تهدف إلى تجميع الكلمة والاستعداد

لملاقاتهم، فبادرت بالهجوم على بكين وشنغهاى فى منتصف عام ١٩٣٧م وألحقوا بالقوات الصينية الوطنية خسائر فادحة. واستمرت الحرب قائمة بين الطرفين طوال الحرب العالمية الثانية، وتفوق الجانب اليابانى على الجانب الصينى حتى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور فى ديسمبر ١٩٤١م نتيجة للهجوم المفاجئ الذى قامت به اليابان على «بيرل هاربر» Pearl Harbour، ومحاولتها القضاء على النفوذ الأمريكى فى مراكزه بالمحيط الهادى.

وفى أعقاب ذلك أعلنت حكومة تشانج كاى شيك» رسمياً الحرب على اليابان معتمداً فى ذلك على معونة الولايات المتحدة الأمريكية التى أضحت فى حاجة ماسة إلى استمرار المقاومة الصينية لليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية من أجل شل حركتهم . ومن أجل ذلك تقابل «تشانج كاى شيك» والرئيس الأمريكى روزفلت، وونستون تشرشل فى القاهرة فى ٢٢-٢٦ نوفمبر ١٩٤٣م لمناقشة كيفية مواصلة الحرب وعن الشروط الواجب فرضها على اليابان. وقد شرعت إنجلترا والولايات المتحدة فى إبرام عدد من المعاهدات بينها وبين الصين عام ١٩٤٣م ـ تنازلت بمقتضاها على حقوق امتداد القوانين التى كانت تكفلها المعاهدات القديمة.

والجدير بالذكر أن التهاون بين الفريقين المتصارعين داخل الصين «الشيوعيين والوطنيين» قد استمر فى الظاهر على الأقل إلى أن انتهت

الحرب العالمية الثانية. حيث أعلن الشيوعيون تمسكهم بمبدأ الجبهة الوطنية طوال فترة الحرب، من خلال بيان أصدره الحزب بزعامة «ماو تسي تونغ» لأعضائه فى ٢٣ يونيه ١٩٤١م وفى اليوم التالى لهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتى، وضع الحزب فيه مهماته كما يلى:

١ ـ التمسك بالجبهة الوطنية المتحدة ضد اليابان والتعاون بين الكومنتاج والحزب الشيوعى لطرد الإمبريالية اليابانية من الصين .

٢ ـ المقاومة الحازمة ضد أى نشاط معاد للإتحاد السوفيتى أو للحزب الشيوعى الذى تقوم به العناصر الرجعية من البورجوازية الكبيرة.

٣ ـ الإتحاد فى مجال العلاقات الخارجية مع جميع الشعوب فى بريطانيا والولايات المتحدة والبلدان الأخرى الذين يعارضون الحكام الفاشيين فى ألمانيا وإيطاليا واليابان وذلك لمناهضة العدو المشترك.

وقد نشطت القوات الشيوعية الصينية خلال الحرب فى شن حرب عصابات لا هوادة فيها ضد سلطات الاحتلال اليابانى فى المناطق الصينية الخاضعة لحكمهم. وكلما استطاعت قواتهم تحرير منطقة من أيدى اليابانيين، أخضعوها لحكمهم ونظموا إدارتها بعيداً عن سلطة الحكومة الوطنية.

وفى ٧ مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا للحلفاء، وفى ٢٦ يوليو ١٩٤٥م انضمت الحكومة الصينية التى كانت قائمة فى منطقة شانكينج

إلى الإنذار المرسل من جـانب كل من تشـرشل وروزفلت Chanking لليابان. وفى ٩ أغسطس توجه نشاط روسيا نحو القوات اليابانية الموجودة بإقليم منشوريا. وأخيراً استسلمت اليابان رسمياً فى ١٥ أغسطس تحت ضـربات الولايات المتـحـدة. وفى هذا الظرف لم يكن مـخـولا للقـوات الصينية الحكومية سوى تلقى وثيقة التسليم من القوات اليابانية المستسلمة المتـمركـزة فى الصين. وتم تسليم هذه الوثيـقة رسـمياً فى ٩ أغـسطس ١٩٤٥م.

وسرعـان مـا تجـدد النزاع بين الحزبين الشيـوعى والوطنى وأصـر «تشـانغ كـاى شيك» على الحصـول من الشيـوعيين الصـينيين على ضمانات بخضوعهم قانوناً لسلطته المدنية والعسكرية ورفض التعامل على قدم المساواة مع الحكومة الشيوعية التى كانت قائمة حينذاك فى مقاطعة «ينان» Yenan . وأصر الشيوعيون بدورهم على عدم خضـوع قواتهم لأوامر حكومة ديكاتورية. واقترح «شو اين لاى» الرجل الثانى فى الحزب بعد الزعيم «ماو تسى تونغ» تأليف حكومة ائتلافية تمثل كافة الاتجاهات المذهبية فى الصين. حينذاك دعا «تشانغ كى شيك» الزعيم «ماو تسى تونغ» للذهاب إلى«شـانكنج» فـاسـتـجـاب لهـذه الدعـوة ووصل إلى «شـانكنج» فى نهـاية شـهـر أغـسطس للتـفـاوض فى هذا الشأن ووقع الزعيمان اتفاقات بقيت حبراً على ورق، ذلك أن المعارك بين الشيوعيين والوطنيين كانت قد استؤنفت عند سور الصين العظيم.

انقسمت الصين تبعاً لذلك إلى معسكرين متناحرين، وبدت فى الأفق نذر حرب أهلية ضروس. وتوخى كل حزب احتلال ما أمكن من الأراضى ومن النقاط الاستراتيجية. فتمكن الشيوعيون، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية، من احتلال أهم منطقة صناعية هى منشوريا فى عام ١٩٤٦م. كما تمكن الوطنيون بفضل المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من اجتياح المنطقة الشرقية وبعض مناطق الشمال . لكن الجيوش الشيوعية التى تميزت بحسن القيادة والتدريب، تسلحت بعتاد الجيش اليابانى المنهزم، وعتاد الجيوش الوطنية الذى استولت عليه. وأصبحت قادرة على التخلى عن حرب العصابات والشروع بعمليات عسكرية كبرى شملت مناطق شاسعة من الأراضى الصينية طوال عام ١٩٤٨م.

وسرعان ما شرع الشيوعيون فى توزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين فى المناطق التى وقعت تحت سيطرتهم تطبيقاً لمبادئ الثورة الشيوعية بأن الأرض لمن يفلحها، مما أضفى على تلك الحركة تأييداً شعبياً واسعاً، ولم يحل نهاية عام ١٩٤٨م إلا وكانت الصين تقريباً فيما يلى نهر «اليانجتسى» شمالا فى قبضة الشيوعيين. وبعد ذلك بعام واحد انهارت مقاومة الجيوش الوطنية وهرب الكثيرون من الجندية واستسلم العديد من الحكام الوطنيين فيما عدا حكام جزيرة فرموزا وإقليمى سينكيانغ والتبت فى أقصى الشرق، وفى ٢٢ يناير ١٩٤٩م سقطت

العاصمة بكين فى قبضتهم وبهذا النصر الحاسم تم فى بكين إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٩م. بينما صارت تايوان «جزيرة فرموزا» مقراً لجمهورية الصين الوطنية بعد فرار «تشانغ كاى شيك» إليها.

لم يكن إعلان جمهورية الصين الشعبية ذات النهج الماركسى نهاية المطاف للصراع فى الصين، حيث قام الشيوعيون بسلسلة من التطورات والحملات مكنتهم من الاستيلاء على البلاد سياسياً واقتصادياً. ومنذ سنة ١٩٥٣-١٩٥٦ أممت الصناعة والزراعة. وفى سنة ١٩٥٦م قامت حملة المئة زهرة التى دعت المفكرين إلى ابداء رأيهم الصريح وإلى إظهار انتقاداتهم. وفى ١٩٦٣م، قامت حملة التربية الاجتماعية. ومنذ سنة ١٩٦٤ وصل التطهير إلى صفوف الوطنيين والحكام وإلى تحويل وتعديل كل عقيدة لا تتلائم مع النظام السياسى الاشتراكى السائد فى الصين. والواقع أن الصين لم تتوقف منذ سنة ١٩٤٩م، عن تعبئة الشعب الصينى بصورة دائمة. ووفقاً لتعاليم «ماو تسى تونغ»، تتطلب الاشتراكية صراع الطبقات، والصراع من أجل الإنتاج ومن أجل الاختبارات العلمية التى تشكل منها حركات ثورية.

وفى خريف سنة ١٩٦٥ بدأ هجوم «ماو تسى تونغ» ضد كل ما اعتبر خصماً، ومعيقاً للثورة الصينية. وكانت الهجمات الأولى ضد محافظ بكين والنخبة الحزبية فيها. وفى سنة ١٩٦٦، اندلعت الثورة الثقافية وبدأت تحركات الحرس الأحمر.

والهدف من الثورة الثقافية هو ترسيخ العقيدة فى الشعب الصينى، وإعادة تولية كل فرد وإحياء الفكرة الصحيحة فيه حتى النصر النهائى للشيوعية. وعلى كل صينى أن يحارب بدون توقف، وأن يبذل كل جهده من أجل إزاحة الجبال عن أماكنها. ويرى «ماو تسى تونغ» أن الشيوعية لا تبنى فى يوم واحد، بل يجب أن يكون هناك كفاح دائم من قبل الجميع للوصول إلى النصر. وهذا الكفاح يجب ألا يقتصر فقط على بذل الجهد الجسدى، بل يجب أن يتناول الدرس وترسيخ الفلسفة الجماعية التى تقوم عليها تعاليم «ماو تسى تونغ».

وقد عمل القادة الصينيون من أجل خلق مجتمع موحد بالرغم من مقاومة بعض المعترضين، وبالرغم من وجود التناقض بين الفلاحين والعمال، وبالرغم من وجود الثورات المحلية . ومن الصعوبات الكبرى التى اصطدم بها النظام الصينى الجديد نقصان الموظفين والمسئولين والفنيين المثقفين اللازمين لإدارة المشاريع التجديدية والتطويرية الكبرى، الأمر الذى دفع الحكومة الصينية للعمل من أجل تنمية التعليم فى كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعلمية. وقد أفضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة سنة ١٩٥٦ إلى توحيد لغة الكلام. وأصبحت لهجة بكين المندرينية الواسعة الانتشار لغة تعليم المدارس. كما قامت الحكومة الجديدة بحملة قوية تمكنت خلالها من محو الأمية.

وفى السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٧١م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تاريخياً، أعيدت بموجبه الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية، بالاعتراف بممثليها على أنهم الممثلون الوحيدون الشرعيون للصين فى الأمم المتحدة، وطرد ممثلى «تشانغ كاى شيك»، من المقعد الذى احتلوه. وقد وضع القرار حلا لمشكلة يزيد عمرها على عشرين عاماً إذ ظلت تعرض على المنظمة الدولية منذ سنة ١٩٥٠، واستأثرت بالبحث السياسى والقانونى طيلة هذه الفترة وأحدثت الكثير من الخلافات فى المؤتمرات الدولية.

الفصل الثانى

اليابـــــــــان

الفصل الثانى

اليابـــــــــان

الجغرافيا والمناخ:

يطلق اليابانيون على بلادهم اسم «نيهون» أو «نيبون» أى أصل الشمس، ومن ثم نجدهم يضعون دائرة حمراء ترمز للشمس على علم بلادهم الوطنى. واليابان عبارة عن سلسلة من الجزر منفصلة عن القارة الآسيوية تتضمن أربع جزر رئيسية هى «هوكايدو» فى الشمال ثم «هونشو» التى تبلغ مساحتها نصف مساحة كل الجزر اليابانية مجتمعة حيث يبلغ طولها ١٣٣ ميلا ومتوسط عرضها ٧٣ ميلا وتقع فيها طوكيو العاصمة. ثم جزيرة «شيكوكو» التى يفصلها عن هونشو بحر داخلى ثم أخيراً جزيرة «كيوشو» فى الجنوب. وبالإضافة إلى هذه الجزر الأربع الرئيسية يوجد عدد لا يحصى من الجزر الصغيرة المختلفة الأحجام تمتد على طول شاطئ شرق آسيا مؤلفة قوساً طوله ١٥٠٠ ميل ويتجه صوب الجنوب الشرقى من خط عرض ٤٥° درجة شمالا إلى ٣٠° درجة شمالا. وأقرب نقطة لليابان بالنسبة للقارة الأسيوية تتمثل فى شبه جزيرة كوريا. وهذه الحقيقة كان لها أهمية كبرى فى تاريخ اليابان.

وأرض اليابان جبلية شديدة الانحدار، ولا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها على ١٦٪ من مجموع أراضيها. ومعظم مساحة المناطق

الجبلية عبارة عن تلال مكسوة بالغابات التى تحتوى على وديان ضيقة يسكنها اليابانيون ويزرعونها، هذا إلى جانب وجود سلاسل من الجبال المرتفعة، مثل جبال الألب اليابانية ومنها جبال فوجى التى تقع فى الجزء الأوسط من جزيرة هونشو ويبلغ ارتفاعها حوالى عشرة الاف قدم. ويعتبر الفحم هو المعدن الوحيد الذى يتوافر فيها بكثرة. وأنهار اليابان قصيرة سريعة الجريان ولا تصلح كوسيلة للنقل إلا بقدر محدود، وإن كانت مثالية من حيث توليد القوى الكهربائية من مساقط مياهها.

وتعتبر اليابان من أكثر بلاد العالم تعرضاً للزلازل بسبب البراكين النشطة وهذا يفرض على اليابانيين أنماطاً معينة فى المساكن والنشاط الاقتصادى. وتمتاز اليابان بوجود مصادر ضخمة للأخشاب فيها. وعلى ذلك فليس بالأمر الغريب أنه طوال التاريخ اليابانى نجد أن البيوت والقصور والمعابد، بل أيضاً القلاع تبنى من الأخشاب. بل إن الأوانى المنزلية تصنع من الأخشاب. وصناعة الأخشاب لاتزال عند اليابان ذات مستوى رفيع ومتقدم. ورغم أن المبانى العامة والمكاتب والمصانع والمنازل تبنى فى العصر الحديث من الأسمنت المسلح إلا أن البيوت فى الريف وفى الأحياء البعيدة لاتزال تبنى من الخشب.

ورغم أن مناخ شمال شرق آسيا متطرف إلا أن مناخ اليابان أخف حدة فى التطرف نتيجة التيار المعروف باسم «التيار الأسود» الذى يؤثر بشكل أساسى على السواحل الجنوبية والغربية. وهكذا فإن السواحل

اليابانية التى تواجه قارة آسيا متطرفة المناخ سواء فى الصيف أو الشتاء بينما السواحل التى تواجه المحيط الأطلنطى أقل حدة وتطرفاً وأكثر اعتدالا. وعلى العموم فإن الشتاء فى اليابان بارد وتغطى الثلوج كثيراً من المناطق بينما يتميز الصين بالحرارة والرطوبة. ومعظم المناطق شديدة البرودة توجد فى الجبال على الساحل الشرقى وفى هوكايدو (حيث يستمر الشتاء ستة أشهر) وفى هذه المناطق توجد الثلوج بكثرة. وتهب على اليابان فى فصل الصيف الرياح من الجنوب الغربى حاملة المطر ومسببة للبلاد ظروفاً مناخية استوائية، بينما تهب الرياح فى فصل الشتاء من الشمال حاملة البرودة والجفاف والجو المشمس.

ومناخ اليابان مناسب للغاية لزراعة الأرز. فهناك المطر والحرارة الكافيين لذلك. ويزرع الأرز فى نصف المنطقة الصالحة للزراعة وهو الغذاء الرئيسى لأهلها على مر العصور. وتنتشر زراعته فى السهول الساحلية. كذلك يزرع الأرز فى أودية الجبال وعلى الهضاب. ويعتبر اليابانيون أمهر زراع أرز فى العالم نظراً لما له من أهمية كبرى فى حياتهم حتى أنهم كانوا يقيمون قيمة الأرض والثروة بمقدار إنتاج الأرز. كما أثرت السهول التى تزرع الأرز على السياسة والاستراتيجية الحربية لقرون عديدة فى تاريخ اليابان. هذا بينما تقوم المدن الصناعية الكبرى الآن فى مناطق زراعة الأرز.

وترتفع نسبة شواطئ اليابان إلى مساحتها الداخلية حتى إنها تصل

إلى معدل ميل واحد لكل ٨,٤ ميلا مربعاً من أراضى اليابان، وهذا الساحل الطويل الكثير التعرجات والمنحنيات يحتضنته كما سبق أن أشرنا فى الشمال تيار بارد، وفى الجنوب تيار حار، ولهذا كانت بحار اليابان غنية بمصايد الأسماك التى تقوم بدور هام فى تزويد البلاد بغذائها الوطنى. وقد كان البحث عن الأسماك وصيدها هو الذى جعل من اليابانيين شعباً محباً للرحلات والسفريات البحرية. غير أنهم نتيجة انعزالهم عن العالم لمدة تقرب من القرنين تحت حكم نظام شوجنات توكوجاوا لم يصبحوا مثل بريطانيا قطراً بحرياً أو يمتلكون أسطولا بحرياً حتى إلى وقت قريب. على أن بواخرهم كثيراً ما كانت تتجول بعيداً وتشتبك مع القراصنة فى مناطق تصل إلى الملايو والهند. كما كان اليابانيون قادرين أيضاً على تجميع أسطول لهم عندما تضطرهم الظروف إلى ذلك مثلما فعلوا عندما كانوا يحاولون غزو كوريا فى القرن السادس عشر. وعلى ذلك فإن تجارب اليابانيين البحرية قد زودتهم بالعنصر البشرى المتمرس بحرياً وذلك عندما تمكنوا فى النهاية من تأسيس بحرية حديثة حربية وتجارية فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن الصعب تقدير مدى إسهام الجغرافيا والمناخ فى تكوين الشعب اليابانى كما هو اليوم. ولكن تاريخ اليابانيين يبرزهم كجنس يمتاز بالحرص والقوة والصلابة ولهم خصائص تجعلهم يختلفون عن جيرانهم فى منطقة الشرق الأقصى، فهم لا يهتمون كثيراً بحماية أنفسهم من تطرف المناخ ويمتازون بالبساطة والحرص معاً فى حياتهم اليومية.

وينحدر اليابانيون أصلا من الجنس المغولى الذى امتزجت به سلالات الملايا والإينو وهذه السلالة الأخيرة عنصر ينتمى إلى أصول الجنس القوقازى وقد حلت فى اليابان وانتشرت فى ربوعها، ولكن لم يبق منها الآن غير بضعة آلاف. وقد امتزجت هذه السلالات الثلاث امتزاجاً قوياً فى العصور الغابرة، حتى أصبح سكان اليابان الآن متجانسين إلى حد كبير. وهناك اختلافات كبيرة فى تكوينهم الجسمانى، ولكن اليابانى العادى قصير القامة، ويبلغ معدل طول الرجال منهم خمس أقدام وخمس بوصات فى المتوسط. ويمتاز اليابانيون عامة بالشعر الأسود الناعم، والعيون السوداء المنحرفة، والبشرة الصفراء، ولهم جماجم عريضة فى الأغلب. والشعب اليابانى المعاصر مزيج من الصينيين والكوريين إلى جانب السلالات سالفة الذكر. ولا يتجلى هذا المزيج العنصرى فى مظاهر الخلقة فقط بل يتعداها إلى الحضارة واللغة اليابانية.

يمتاز أهل اليابان بالطاعة والولاء لحكامهم ولرجال الدين. ويلعب الدين دوراً رئيسياً فى حياة الإنسان اليابانى، ونظراً لاتباعه تعاليم ديانته بصدق وتنفيذها بأمانة حتى فى عمله فقد تمكن المجتمع اليابانى من تحقيق التفوق الاقتصادى على كافة دول العالم. وتتكون الديانات السائدة فى اليابان من مذهب «الشنتو» وهو الديانة المحلية اليابانية، ثم البوذية تليها المسيحية. ويكفل الدستور اليابانى حرية الأديان، ولا يوجد دين رسمى للدولة وغالباً ما تتم احتفالات الميلاد والزواج وفقاً لمراسم «الشنتو»، أما فيما يتعلق بالوفاة والجنازات ومراسمها فتتم وفقاً للمراسم البوذية.

والشنتـو تعنى لغوياً «طريق الآلهـة»، وقـد وجـدت هذه الديانة فى اليابان قبل دخول البوذية التى قدمت إليها من الهند عن طريق الصين وكوريا. والملاحظ أن عبادة «الشنتو» هى أسلوب حياة يعيشها اليابانيون. حيث يشعر اليابانيـون بتوحد مع الطبيعة منذ قديم الأزل، ويحاولون التعايش معها بكوارثها كالزلازل والعواصف التى تتكرر كثيراً، مع قبول للحياة كما هى بمباهجها ومتاعبها وذلك بمشاعر من السعادة والرضاء ويعتبرون أن الحياة والموت ما هما إلا مراحل من التطورات الطبيعية، وأنه ليس هناك تصادم بين الخير والشر، وإنما المهم هو اكتساب الإنسان لعنصرى الطهـارة والنقـاء مع الإيمان بوجـود «كـامى» قـوى عظمى مـوجـودة دائماً ومتـعـددة، أى ليست إلهاً واحداً، تؤثر فى سلوكيات الإنسان اليومية بحيث تبعث فيه مشاعر الإقدام والقداسة أو مشاعر الغموض والانبهار.

والبوذية فلسفة تناقش الخلود فى حياة لا نهائية من تناسخ الأرواح، واليابانى يستطيع أن يكون بوذياً بالنسبة للعالم الآخر. حيث تتسم هذه الحياة اللا نهائية بالآلام والمتاعب التى يمكن التغلب عليها بواسطة اتباع تعاليم «بوذا» حتى يصل الإنسان بعد تدريب شاق إلى مرحلة «النرفانا» أى التوحد مع «القوة العظمى» فى حالة من الرضاء والسكينة والسعادة كما قال المعلم «بوذا» : «لسنا جميعاً إلا قطرات ماء تنساب فى محيط السلام الأبدى، وعلينا أن نسعى جاهدين للوصول إلى هذا السلام».

وتعتبر عقيدة الزن Zen مذهباً من مذاهب البوذية نشأ وانتشر فى اليابان، وهو يقوم أساساً على فلسفة التأمل والبساطة والالتصاق بالطبيعة، والانضباط الصارم للنفس عن طريق ممارسة رياضة التأمل الصامت. ويحاول اليابانيون نشر هذا المذهب بتقديمه على أنه رياضة روحية تسمو بالنفس ولا شأن لها بالأديان ولا تتعارض معها.

خصائص الحضارة اليابانية:

كان قرب الجزر اليابانية لكل من الصين وكوريا من أهم العوامل والمؤثرات التى أثرت فى مراحل تكوين اليابان كأمة. ولما كانت تلك الأقطار جميعها جيراناً ــ من الناحية الجغرافية ـ فقد كان اتصال بعضها ببعض أمراً حتمياً. ولكن الصين بما تملك من حضارة عظيمة (كان اليابانيون على استعداد دائماً لتلقيها واستيعابها). كانت هى المؤثر الفعال الذى أثر على مستقبل الشعب اليابانى. إن تأثير البوذية الكونفوشية والحكم الصينى والحضارة بشكل عام على اليابان ثم تبنى الكتابة الصينية، كل ذلك أسهم إلى حد كبير فى تكوين الحضارة اليابانية. ومن ناحية أخرى فإن اتصال اليابان بشكل فعال بأوروبا لم يحدث حتى القرن السادس عشر. واستمر هذا الاتصال ضعيفاً وضئيلا فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. ولم تكن الإمبراطورية الروسية قد مدت نفوذها بعد إلى الشرق الأقصى. وعلى ذلك فقد كان من الطبيعى ومن المحتم أن تؤثر الحضارة الصينية القوية وحدها على اليابان. غير أن تأثير الحضارة

الصينية على اليابان كان تأثيراً مقبولا من اليابانيين. ولم يكن تأثيراً خضعوا له بالقوة والقهر. وفى ذلك كانت اليابان على عكس الصين. بينما اعتبرت الصين حضارتها أقوى الحضارات وأكثرها تفوقاً، كانت الصين معادية للأجانب ولا ترحب فى أن تتعلم من الآخرين. فإن اليابان فى كل تاريخها باستثناء فترة حكم نظام «شوجنات» توكوجاوا فإن اليابانيين كانوا دائماً راغبين بل حريصين على تعلم أى شيء يعتقدون أنه يفيدهم ثم يقومون بتطويره حسب مزاجهم. وبالرغم من المعرفة الواسعة التى استوعبها من الصين إلا أنهم لم يصبحوا مثل الصينيين أو يقبلوا سيادة الإمبراطورية الصينية عليهم. ويمكن القول أنه فى الوقت التى كانت اليابان قد استوعبت تماماً الحضارة الأجنبية فإن هذه الحضارة أصبحت يابانية ولم تعد أجنبية. هذا المسار لا ينطبق فقط على ماضى اليابان بل أيضاً على حضارها. ويلخص هنا أحد الكتاب هذه النزعة فيقول:

«إن اليابانيين لا يقتنعون أبداً بمجرد الافتراض. فإن لهم عادة تعديل كل شيء يأخذونه عن الآخرين وختمه بالعقل القومى. ذلك يتضح فى الفن والمؤسسات السياسية وحتى فى الدين».

وهذه ظاهرة جديرة بالملاحظة رغم أنه ليس من السهل طبعاً تحديد المرحلة التى يتم فيها تحويل فكرة أجنبية أو تكنيك أو عادة لتصبح بعد ذلك جزءاً من الحياة اليابانية. وليس إذن عجيباً أن يوصف اليابانيون

بأنهم شعب له رغبة فى التطفل والمعرفة لا تقبل الاكتفاء. هذه الرغبة فى المستويات المثقفة يصاحبها ذكاء قادر على استيعاب وهضم كل ما هو جديد مهما كان معقداً أو صعباً. ولكن الأمر على نقيض ذلك تماماً مع اليابانى الفرد العادى فهو يميل إلى المحافظة التى تصل إلى مرحلة الانغلاق على الذات. ويفسر البعض هذا بأن كل من الصفتين تحمى إحداهما الأخرى.

وهناك أنواع معينة من السلوك نجدها سائدة فى الطبيعة البشرية اليابانية، فاليابانى يفضل أن يعمل كجزء من جماعة على أن يعمل كفرد، وهو يحس بشعور الإخلاص والولاء للجماعة، ويميل إلى مراعاة مقاييسها ومعاييرها بدقة كبيرة. والأسرة فى اليابان عظيمة الأهمية، ونموذج تكوينها ينعكس فى الغالب على الجماعات الأخرى. والتقاليد فى اليابان لا تخلع على الفرد أهمية كبرى، والعادة تملى عليه أن يصغر من نفسه ويتجاهلها وإخفاء ما فى النفس وعدم الإفصاح عنه يعتبر من السلوك الحسن عند اليابانى. ويتميز اليابانيون ببعض الخصائص من أبرزها عدم رغبتهم فى مواجهة الحقيقة مواجهة مباشرة، بل يستخدمون جملا وأوصافاً فى الأحاديث لا تعبر عن رأيهم بدقة ولا تفصح عن الكثير مما فى داخلهم، الأمر الذى يحول بين الأجنبى وسهولة فهم العقلية اليابانية.

واللغة اليابانية لغة تتميز بهذه الخاصية، فهى لغة غير دقيقة، تحوى العديد من المصطلحات والأوصاف للشىء الواحد، والتى يمكن فهم كل

منها وترجمتها إلى معانى عديدة. ومن المفيد هنا أن نتحدث قليلا عن أصول هذه اللغة وتركيبها ذلك أنها وصفت بأنها السبيل نحو فهم العقل والمزاج اليابانى.

أصول اللغة اليابانية غير معروفة على وجه الدقة على أنها وجدت قبل تسجيل التاريخ. ولم يكن هناك أى نظام للكتابة فى اليابان حتى عام ٤٠٠م. وظل الأمر كذلك حتى القرن السادس عندما أخذت البوذية فى الانتشار، وأدى ذلك إلى دراسة اللغة الصينية. وهكذا اعتمد اليابانيون على الحروف الصينية فى كتابة لغتهم. غير أن هذا الأمر لم يستمر طويلا على ذلك الشكل. فقد أتى الوقت الذى ظهرت فيه الحاجة إلى اختراع نظام جديد للخط عرف باسم «كاتا كانا» Katakana، فيه مزج بين الصينية والأصوات اليابانية. وبالرغم من محاولات التبسيط التى أدخلت على اللغة اليابانية فى العصور الحديثة إلا أن التأثيرات الصينية لاتزال واضحة حيث يرى الدارسون أن حوالى ٤٠٪ من الكلمات المستخدمة الآن فى اليابان أصلها صينى. كذلك حاول اليابانيون استيعاب كثير من الألفاظ والكلمات الأجنبية (إنجليزية وألمانية مثلا) واستعمالها بشكل ما فى لغتهم.

وسواء كانت اللغة ـ أية لغة ـ سهلة أو صعبة بالنسبة للأجنبى فهذا لا يهم كثيراً أصحاب هذه اللغة. ولكن اللغة اليابانية صعبة بالنسبة لليابانيين أنفسهم.

نبذة موجزة عن تاريخ اليابان القديم:

كان اليابانيون القدماء تنظمهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وحدات من القبائل المستقلة. وكل منها يحكمها زعيم ديني بالوراثة وقرب نهاية القرن الأول بعد الميلاد، بدأت إحدى هذه القبائل في فرض سيادتها الدينية والسياسية على القبائل الأخرى وما إن حل القرن السادس حتى اتخذت هذه القبيلة الشمس ديناً قومياً لها. واكتسبت أيضاً حق الإشراف على العلاقات الخارجية لليابان، وصار لها تبعاً لذلك حق قيادة أى قوات ترسل إلى الخارج، وكانت إلى جانب ذلك تتولى الفصل فى المنازعات والخلافات التى تقوم بين القبائل المختلفة. وكانت تلك القبائل تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى. وأخذت هذه القبائل تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على القبيلة الإمبراطورية.

وشهد القرن السابع محاولات لإقامة نوع من السلطة المركزية عن طريق إلغاء نظام القبائل وإقامة نظام حكم بيروقراطى تكون فيه ملكية الأرض للدولة على غرار حكم أسرة تانج فى الصين. ولكن مبدأ الوراثة لم يلبث أن استعاد وجوده وأصبح أساس توزيع السلطات والمناصب فى اليابان. وانتشرت فى أنحاء اليابان نوع من الملكيات كانت من الناحية القانونية عن السلطة المالية والإدارية للموظفين المحليين. وكانت أغلب هذه الأراضى إما ملكاً لكبار نبلاء البلاط الإمبراطورى، وأما تحت حمايتهم. وسرعان ما نشأت طبقة عسكرية جديدة من الذين استخدمهم

كبار أصحاب الأراضى لرعاية مصالحهم فى كل إقليم. ولم تكن هنا حكومة مركزية قوية مما أدى فى الغالب إلى استخدام القوة فى تسوية المنازعات على الأراضى، الأمر الذى اقتضى أن يكون المشرفون على إدارة هذه الملكيات الكبيرة على قدر وافر فى استخدام الأسلحة. ولقد عمد أفراد هذه الطبقة العسكرية الناشئة إلى الدخول فى محالفات عديدة فيما بينهم ضماناً لسلامتهم المشتركة. ولم يكد يحل منتصف القرن الثانى عشر حتى أصبح زعماء هذه الأحلاف الحكام الحقيقيين للأقاليم.

وفى تلك المرحلة ظهرت بعض الاضطرابات فى العاصمة. فسارع نبلاء البلاط الإمبراطورى بدعوة أتباعهم إلى العاصمة ليساعدوا فى فض المنازعات التى اندلعت فيها، وتدريجياً نجح هولاء المحاربون فى اغتصاب السلطات التى كان يمارسها الإمبراطور وأخذت كل فئة تحارب الأخرى لكى يستقر لها حكم اليابان بأسره. وقد خرج منتصراً فى هذا الصراع «مينا موتو ــ يوريتومو» وأتباعه. وفى عام ١١٢٩م أنعم عليه الإمبراطور بلقب «سى ــ تاى ــ شوجون» ومعناها القائد الأكبر قاهر البرابرة، ومنحه الإمبراطور حق تعيين خلف له فى هذا المنصب.

ولقد كانت سلطة يوريتومو تقوم على ولاء عدة آلاف من المحاربين الذين يتولون إدارة بعض الأراضى المنتشرة فى ربوع اليابان. ولكن كانت هناك فى نفس الوقت عدة ملكيات زراعية لا يمت أصحابها بأية صلة للقائد الأكبر «الشوجون» فعمد الشوجون إلى الحصول على إذن

إمبراطورى بتعيين وكيل له فى كل إقطاعية زراعية أوكل إليه مهمة تحصيل جانب من إيجار المزرعة يكون بمثابة ضريبة يتم تخصيصها لتعزيز قواته العسكرية.

وفى عام ١٣٣٣م تمت الإطاحة بهذه الشوجنية. التى أقامها يوريتومو بسبب المؤامرات التى حيكت ضده فى البلاط الإمبراطورى إلى جانب ازدياد السخط عليه من جانب طبقة المحاربين،الأمر الذى أسفر عن ظهور فرع جديد من نفس أسرة «مينا ـ موتو» وهو فرع اشيكاجا وظفر زعيمه بلقب «الشوجون». ولكن هذا الفرع الجديد لم يكن باسطاً سلطانه بدرجة واسعة على البلاد وظلت اليابان مقسمة بين عدد من الزعماء المحليين كان أكثرهم من رجال الأمن الذين سبق أن أقامتهم شجونية يوريتومو فى كل إقليم.

ولما كان مركز رجل الأمن وراثياً ويمتد سلطانه إلى الإقليم بكامله، فإن الأسرة التى تتمتع بهذا المنصب تصبح بالتالى فى مركز يضمن لها السيطرة على الإقليم بأسره. ولم تكن هذه الملكيات منظمة على طريقة الإقطاعيات الأوروبية. وإنما كان على رأس كل إقليم شخص يسمى «دايمو» وهو بمثابة أمير الإقطاع يكون مسئولا عن جمع الضرائب من المزارعين ويستخدم هذه الحصيلة فى دفع أجور أتباعه وهكذا كان نظامهم بيروقراطياً لا إقطاعياً.

وفى نهاية القرن الخامس عشر أصبحت الحرب بين هؤلاء الأمراء من الأمور المألوفة، وكان أمل كل منهم أن يظفر بالسيادة الكاملة على اليابان. ولما اشتد الصراع بينهم تم القضاء على كثير من الأسرات وحل محلهم قواد جدد من رجال الدايمو من أصول مغمورة. وفى أواخر القرن السادس عشر أمكن لأحد هؤلاء القواد واسمه «أودا ـ نوبو ـ ناجا» أن يسير بخطوات واسعة نحو توحيد البلاد ولكنه اغتيل قبل أن يتم مهمته. واستولى على السلطة شخص يدعى «تويو ـ تومى ـ هيديوشى» وهو ابن فلاح بدأ حياته كجندى مشاه. وما إن حل عام ١٥٩٠م حتى أصبح سيداً على اليابان بأسرها لكنه لم يظفر بلقب «الشوجون» لأن التقاليد كانت تقتضى بألا يظفر بهذا اللقب العسكرى السامى إلا من كان من أسرة ميناموتو.

ولما توفى هيديوشى ١٥٩٨م ورثه نجله الذى كان لا يزال طفلا. وقد نازعه على السلطة قائد الدايمو توكوجاوا أياسو الذى نجح فى السيطرة على أكبر رقعة من أرض اليابان وتمكن من القضاء على معارضيه فى معركة «سيكيجاهارا» فى ٢١ أكتوبر ١٦٠٠م وفى عام ١٦٠٣ عينه الإمبراطور «شوجونا» وهو منصب كان له الحق فى النيل به من ناحية التقاليد لأن التوكاجاوا كانوا يمثلون فرعاً من أسرة ميناماتو. رغم القضاء نهائياً على آخر خطر يهدد شوجونيه توكوجاوا فى عام ١٦١٥م عندما تم الاستيلاء على القلعة العظيمة التى بناها هيديوشى فى أوساكا. وأعقب ذلك انتحار وارث هيديوشى الوحيد.

شوجونية توكوجاوا:

كانت شوجونية التوكوجاوا تمتلك مساحات واسعة من الأراضى تنتج نحو ٣١٪ من محصول الأرز فى البلاد. كما سيطرت الشوجونية أيضاً على مناجم الفضة والذهب ومراكز المدن الهامة. ومن هذه الممتلكات استمدت قوتها وعمل أفرادها من أجل استمرار هيمنة التوكوجاوا على اليابان.

لقد كان الإمبراطور فى ذلك الحين هو مصدر جميع السلطات الشرعية. وكان من المتعذر على رجال الدايمو الاتصال به نظراً لوقوع الإمبراطور تحت رقابة صارمة من جانب حكام أسرة التوكوجاوا. وكان يتحتم على جميع الدايمو أن يقضوا بضعة أشهر من كل عام فى مدينة «إدو» وهى عاصمة التوكوجاوا، وكلما أرادوا العودة إلى إقطاعاياتهم كان عليهم أن يتركوا زوجاتهم وأطفالهم كرهائن فى العاصمة. ولم يكن فى إمكان أى رجل من رجال الدايمو أن يغادر إقطاعيته أو أن يعقد قرانه دون أن يحصل على موافقة الشوجون. كما لم يكن فى إمكانه أن يصك نقوداً أو يبنى سفناً حربية أو ينقل قواته إلى ما وراء حدوده إلا فى أحوال معينة يوافق عليها الشوجون. وقد عمل أفراد التوكوجاوا أيضاً على إضعاف منافسيهم من قواد «توزاما» عن طريق إبعادهم عن مناصب الحكومة المركزية لكى يحولوا بينهم وبين محاولة القضاء عليهم فى الداخل كما عمدوا أيضاً إلى تجريدهم من أموالهم وذلك بتكليفهم بمهام خاصة تقتضيهم تأديتها الإنفاق بسخاء.

أنشأ التوكوجاوا لطبقتهم نظاماً وراثياً صارماً كان الهدف منه منع حدوث أى تغيير من شأنه الإضرار بحكمهم. وكانت أعلى طبقة فيه هى طبقة «الساموراى» التى تضم نحو ٦ ٪ من سكان اليابان. وكان ينتمى إلى هذه الطبقة الرفيعة جميع العسكريين من الشوجُونية وكان أغلبهم يعيش فى أدو أو فى عواصم الدايمو الأخرى. وكان لا يسمح لهم بمزاولة الزراعة أو الاشتغال بالتجارة أو العمل فى أية حرفة أخرى. وكان الدخل الذى يعيشون منه مستمداً من منح الأرز التى يقدمها لهم الدايمو. ويعيش الساموراى الذين لا يشغلون وظائف إدارية عيشة الكسل والخمول وقت السلم. ولهذا حرص التوكوجاوا إلى تشجيعهم على التعليم والدراسة وبذلك أصبحت الطبقة العسكرية هى طبقة المثقفين أيضاً.

وبعد طبقتى رجال الدايمو والساموراى يبقى أمامنا من التركيب الطبقى التقليدى لليابان فى تلك الفترة الغالبية العظمى من اليابانيين الذين ينتمون إلى طبقة المزارعين.وكانت القرية تتألف من أصحاب أملاك ومستأجرين. وتتراوح مساحة الأراضى المستأجرة فى البلاد بين ٢٥ ٪ إلى أكثر من ٥٠ ٪، كما كانت المساحات التى يمتلكها أصحاب الأراضى تختلف اختلافاً كبيراً، فبعض الملاك لم يكن يمتلك أكثر من نحو فدان وربع بينما يمتلك آخرون مساحات كبيرة ترتفع إلى نحو ٨٥ فداناً. ويجب الإشارة هنا إلى أن صاحب الأرض آنذاك من الناحية

الشرعية لا يمتلك أرضاً لأنها وفقاً للقانون ملك للإمبراطور، ولكنه له الحق في زراعتها. وكان أصحاب الأراضي مسئولين في مجموعهم عن الضرائب التي يفرضها رجال الدايمو على القرية.

وإلى جانب طبقة المزارعين، كانت هناك طبقتان معترف بهما من قبل التوكوجوا وهما طبقة الصناع وطبقة التجار على التوالي وهما من أهل المدن. وقد ارتفع شأن طبقة التجار ارتفاعاً هائلا في ظل حكم التوكوجاوا ولقد ترتب على إنشاء ونمو مركز كبير لعمليتي البيع والشراء في أوزاكا نتيجة الازدهار التجارى أن أصبح للجالية التجارية على وجه الخصوص ـ ألوان خاصة من الثقافة والفنون والتمثيل الدرامي (الكابوكي) والطباعة بالخشب فضلا على مظاهر متعددة من البذخ والترف. وسعت هذه الطبقة التماساً للجاه واستكمالا لتحقيق الذات إلى تزويج بناتهم للنبلاء خاصة رجال الساموراى.

سياسة العزلة:

عمدت شوجونية التوكوجاوا إلى إغلاق اليابان في وجه جميع الأجانب فيما عدا الهولنديين والصينيين الذين سمح لهم بالإتجار في نجازاكي تحت رقابة شديدة. وقد صدر قبل ذلك بثلاث سنوات مرسوم يحرم على أي ياباني السفر إلى الخارج وإلا تعرض لحكم الإعدام. ويبدو أن الهدف من إصدار هذا المرسوم سنة ١٦٣٦م كان الرغبة في تجنب ما

قد يهدد استقرار نظام الحكم، إذ كان يخشى أن يؤدى انتشار المسيحية، التى كانت قد وجدت لها بعض الأنصار فى الأوساط اليابانية عقب وصول الغربيين الأوائل عام ١٥٤٢م، إلى زعزعة أركان حكمهم، وهنا عامل آخر يكمن وراء اتخاذ هذا القرار وهو الرغبة فى قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة فى اليابان وبين الساموراى الذين فروا إلى الخارج بعد أن جرد أسيادهم من إقطاعياتهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت عوامل كانت سبباً فى تقويض دعائم حكمهم إذ لم يكن فى مقدور هذه الشوجونية أن تصمد فى وجه التطورات الاقتصادية والثقافية المتعاظمة، ومن المتناقضات ألا يجد التوكوجاوا غير أنفسهم من يلومونه على الصعاب الاقتصادية التى بدأت تطيح بهم منذ بداية القرن الثامن عشر. حيث ساهموا فى خلق طبقة كبيرة من التجار وأتاحوا لهم الكثير من المزايا، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تدهور حال المنتجين الزراعيين، وأصبح من العسير على الشوجونية أو الدايمو أن يحافظوا على موارد دخلهم. وللتغلب على تلك المشكلة المالية بدأت الشوجونية تقترض من التجار الذين استغلوا هذا الوضع لصالحهم، وأخذوا يعملون على رفع مستواهم الاجتماعى فكانوا يشترون حق التبنى فى عائلات الساموراى أو يزوجون بناتهم لأبناء هذه الطبقة النبيلة. وما أن أشرف القرن التاسع عشر حتى انطمست معالم الفوارق الاجتماعية بين الطبقتين. وقد قدر لهذه الطبقة التجارية الناشئة أن تلعب دوراً هاماً فى انفتاح اليابان على العالم الخارجى.

وعندما تبوأ التوكوجاوا السلطة فى اليابان حاولوا إقامة أساس فلسفى لنظام حكمهم بتشجيع دراسة الكونفوشيوسية، وقد استمالتهم هذه المدرسة بما فيها من فضائل كطاعة الوالدين والإخلاص لهما. ولكن لم يكد ينقضى زمن طويل حتى ظهرت مدارس فكرية أخرى لا تتمش مع أراء التوكوجاوا، أخذت تنادى بضرورة البحث فى التاريخ اليابانى القديم. وسرعان ما انتهى الذين يقومون بهذه الدراسة إلى إدراك حقيقى للمركز الشرعى للإمبراطور. وأخذوا مع الوقت ينادون بضرورة إعادته إلى سلطانه ونفوذه القديم.

وفى عام ١٦٣٠م عمدت الشوجونية إلى حظر استيراد أية كتب أجنبية فيها ذكر للمسيحية من قريب أو بعيد. ولكن الشوجون المستنير يوشيمون (١٧١٦-١٧٤٤م) أدرك أن اليابان قد حرمت معرفة لا تقدر بثمن فأباح فى عام ١٧١٩م استيراد الكتب العلمية، وفى عام ١٧٤١م أمر اثنين من العلماء بدراسة اللغة الهولندية وقد تهافت رجال الساموراى على تعلمها بهدف الاطلاع على الفنون الغربية كالطب والفلك والمساحة والتسليح والفنون الحربية ورسم الخرائط والرسم والتصوير من مصادرها الأصلية.

وفى عام ١٨٠٣م أنشأت الشوجونية مكتباً متخصصاً لترجمة الكتب العلمية الهولندية، كانت بمثابة البوادر الأولى لانفتاح اليابان واحتكاكهم الحضارى بالغرب. وكان من نتيجة هذا النشاط أن حصل

جانب كبير من الساموراى قبل ظهور الأدميرال بيرى Perry الأمريكى، على قدر كبير من المعارف الغربية مما عمل على ازدياد سخطهم على كل محاولة ترمى إلى الحد من استمرار دراستهم، وأخذا يتطلعون نحو اكتساب المزيد من الثقافة الغربية التى تمكنهم من تحديث أسلحتهم وتنظيم جيشهم والنهوض عسكرياً.

انتهاء مرحلة العزلة:

منذ حلول أوائل القرن التاسع عشر أصبحت مسألة عزلة اليابان موضوع اهتمام دول الغرب البحرية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. إذ كانت السفن التى تنقل الفراء أو المشتغلة بصيد الحوت بين شمال غرب الباسيفيكى والصين تمر متفادية خليج اليابان حيث كانت تخشى على الدوام خطر الغرق على شواطئ اليابان كما تخشى المعاملة السيئة التى كان يلقاها من اليابانيين البحارة المنكودو الحظ الذين قد يتركون على الشاطئ بعد غرق سفنهم. وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيداً فى منتصف القرن التاسع عشر بعد استخدام السفن البخارية التى كانت بحاجة ماسة إلى محطات تتزود منها بالفحم.

ولقد رأينا أن الشوجونية اليابانية فى ظل حكم التوكوجاوا قد ظلت على تمسكها بسياسة العداء للأجانب، وعدم فتح البلاد لهم، نظراً لأن العزلة القومية كانت أول خط دفاعى للبلاد، وقد رأوا أن شعار «اطردوا

البرابرة» من شأنه دعم سيطرتهم. غير أنها تأثرت بهزيمة الصين فى حربها الأولى مع بريطانيا، الأمر الذى دفعها عام ١٨٤٢م إلى تعديل نظامها الصارم فى مواجهة الأجانب وألغت أمرها السابق بإطلاق النار على السفن دون إنذار مسبق، كما صرحت لبعض الموظفين اليابانيين بتزويد السفن الأجنبية بالمواد الغذائية بحيث تبقى السفن راسية لا ينزل منها أحد من ركابها الأجانب.

بدأ المسئولون الأمريكيون لاعتبارات استراتيجية فى عام ١٨١٥م مباحثات فردية ترمى إلى فتح أبواب اليابان الموحدة أمام العالم الخارجى. وفى عام ١٨٤٦م بدأت المحاولات الرسمية عندما زار الكومودور بيدل خليج إدو غير أن محاولته باءت بالفشل. غير أن الأخطار التى كان يتعرض لها بحارة السفن الغارقة، ورغبة رجال الأعمال الأمريكيين فى التوسع التجارى فى المحيط الهادى، وأمل بعثات التبشير فى ممارسة مهامهم التبشيرية فى اليابان كل ذلك حمل الحكومة الأمريكية فى النهاية على اتخاذ إجراء حاسم لمعالجة هذا الموقف المتشدد من جانب الحكومة اليابانية.

بدأ اقتحام الولايات المتحدة الفعلى لشواطئ اليابان فى ٨ يوليه ١٨٥٣م عندما وصل أسطول قوى من البوارج الأمريكية بقيادة الكومودور بيرى Commedore Perry إلى خليج أدو. ونزل بيرى فى حراسة عسكرية إلى البر وسلم خطاباً من الرئيس الأمريكى فيلمور يطالب

فيه بامتيازات تجارية وإنشاء محطات لتزويد السفن الأمريكية بالفحم وحماية الأمريكيين الذين تغرق سفنهم أمام الشواطئ اليابانية. ثم غادر بيرى بعد أن أعلن، بصورة لا تخلو من التهديد، عن عودته فى الربيع القادم بقوة عسكرية أكبر حجماً ليتلقى رد الحكومة اليابانية على هذه المطالب الأمريكية.

آثار ظهور بيرى الرعب والفزع لدى اليابانيين، وقامت الحكومة اليابانية على إثر ذلك بترجمة خطاب فيلمور وأرسلته إلى رجال الدايمو لكى يقوموا بإسداء المشورة بشأنه، وهى خطوة لم يسبق لها نظير كما يرى بعض المؤرخين، الهدف منها المشاركة فى عملية صنع القرارات الخاصة بالشئون الخارجية وتبين من الردود التى وصلت، أن ٢٥ رداً أيدت فتح أبواب اليابان للتجارة الخارجية. فى حين لم يستسغ ١٩ رداً فكرة التجارة الأجنبية ولكنها أوصت بتجنب الدخول فى حرب مع الأجانب. بينما اقترح ١٥ رداً رفض طلب بيرى رفضاً قاطعاً. وعلى الرغم من أن هذه الردود التى تلقتها الحكومة كانت فى جملتها لا تمثل سوى ٢٠٪ من جملة الردود المتوقعة، فإن الحكومة اليابانية اتخذتها بمثابة مؤشراً بالقرار النهائي الذى ينبغى التوصل إليه وهو المقاومة بكل الوسائل الممكنة ولكن مع تجنب الدخول فى صراع مباشر مع الأمريكيين، وعندما عاد بيرى فى فبراير ١٨٥٤ طلب موافاته بالرد الحاسم على أحد أمرين وهما: إما عقد معاهدة بهذا الخصوص أو الحرب. ولم يجد المفاوضون اليابانيون أمامهم من خيار سوى الرضوخ

للمطالب الأمريكية وتم توقيع معاهدة «كاناجوا» Kanagawa فى ٣١ مارس ١٨٥٤م بين الطرفين.

وتقضى نصوص تلك المعاهدة بفتح مينائى شيمودا الواقعة على خليج ادو، وهاكودات فى هوكايدو للسفن الأمريكية التى تبغى الحصول على الوقود والمواد الغذائية، كما نصت المعاهدة على تعيين قنصل أمريكى فى شيمودا. ويلاحظ أن الشوجونية قامت بتوقيع معاهدات مماثلة مع بريطانيا فى ١٤ أكتوبر ١٨٥٤م، ومع روسيا فى ٧ فبراير ١٨٥٥م وربما كانت الحكومة اليابانية تخشى تعرض اليابان للكوارث التى حلت بالصين حين رفضت سياسة الانفتاح، مما جعلها تسارع بالتوقيع على اتفاقيات مماثلة لتلك الاتفاقيات التى فرضت على الصين.

على أن أهم ما يلفت الأنظار هنا موقف شباب الساموراى المتعطشين إلى المعارف الغربية، حيث كانوا يتسللون فى ظلام الليل إلى السفن الأمريكية ويرجون ربابنتها أن يأخذوهم معهم إلى أمريكا وكان هؤلاء الهاربون يعدمون إذا اكتشف أمرهم لمحاولتهم خرق مبدأ العزلة. وتدل تضحية هؤلاء ومجازفتهم على أن هناك قوى تعمل عملها فى داخل اليابان لنسف الأبواب الموصدة فى وجوههم وفتحها على مصراعيها للاتصال بالعالم الخارجى.

وأدت الاتفاقية التى عقدها بيرى إلى استقدام تاونسند هاريس ليشغل منصب القنصل فى شيمودا. وتعد الاتفاقية التجارية التى عقدها مع

اليابان فى يوليو ١٨٥٨م علامة حقيقية لانفتاح اليابان أمام التجارة الخارجية وإقامة الأجانب فيها حيث قامت اليابان بتوقيع معاهدات مماثلة مع بريطانيا فى أغسطس من العام ذاته وفى شهر أكتوبر تم توقيع معاهدة أخرى مع فرنسا. ومن ثم أصبح لكل دولة أساطيل تبحر فى المياه الإقليمية لليابان وفى موانيها دون حظر أو خطر. ولابد أن نشير هنا إلى أن تلك المعاهدات كانت غير عادلة، فجعلت اليابان فى مرتبة أقل من الدول التى عقدت تلك المعاهدات معها. وبذلك تشابهت تلك المعاهدات مع معاهدات تيان ـ تسن التى عقدتها الصين مع إنجلترا وبقية الدول الأخرى.

سقوط الشوجونية:

كان توقيع هذه المعاهدات نذيراً بقيام حركة مناهضة للشوجونية تحمل شعور الكراهية للأجانب ووقعت عدة اعتداءات على بعض الأجانب من قبل بعض رجال الساموراى الذين اتصفوا بعدائهم وكراهيتهم الشديدة للأجانب. فقاموا بإحراق دار المفوضية البريطانية مرتين عام ١٨٦٢م. وفى العام التالى تم إحراق المفوضية الأمريكية ثم أصدر الإمبراطور أمراً إمبراطورياً فى ٢٥ يونيو ١٨٦٣م يقضى بطرد الأجانب من البلاد. وعلى أى حال لم يحاول أن يطيع هذا الأمر من رجال الدايمو غير دايمو تشوشو الذى أصدر الأمر إلى قلاعه بإطلاق النار على السفن المارة خلال مضيق شيمونوسيكى.

وكان رد الفعل الغربي عنيفاً تجاه هذا الشعور المعادى للأجانب، ففى أغسطس ١٨٦٣م دخلت وحدات حربية بريطانية إلى خليج كاجوشيما، وقصفت المدينة بالقنابل ثم قام أسطول متحالف (قوات بريطانية وفرنسية وهولندية وأمريكية) فى شهر سبتمبر ١٨٦٣م بتدمير قلاع تشوشو وإبادتها عن آخرها (وبرهنت هاتان الحادثتان على أن السلاح الغربي يفوق الدفاعات اليابانية بكثير) ونتيجة لذلك أخذ مركز الشوجونية يضعف رويداً رويداً وأخذت ثقة الإمبراطور فيهم تهتز ولاسيما بعد عجز قوات الشوجون عن تأديب قوات الدايموتشوشو الذين حاولوا اختطاف الإمبراطور ليكونوا الناطقين باسمه والمعبرين عن إرادته.

وفى أغسطس ١٨٦٦م توفى الشوجون ولم يكن له ولد يرثه، لذلك خلفه فى المنصب عضو من أسرة ميتو فرع التوكوجاوا المناصر للإمبراطور، ووجد هذا الشوجون الجديد نفسه محاطاً بمشاكل مالية وأخرى تتصل بالعلاقات الخارجية بالإضافة إلى الثورة الداخلية، وأخذت سلطته على البلاط الإمبراطورى وعلى أعضاء الدايمو فى الضعف تدريجياً. فقدم فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٧م استقالته من منصب الشوجونية إلى الإمبراطور الشاب ميجى[1] الذى ارتقى العرش فى ٣ فبراير ١٨٦٧م، وكان هذا الحادث بدء عصر النهضة الميجية.

---

(١) ولد الإمبراطور موتسو ـ هيتو (Moutso - Hito) الذى بدأ عهد الميجى فى ٣ نوفمبر ١٨٥٢م. وكان هذا الإمبراطور متفتحاً ذكياً نشيطاً. ومن هنا أتى نعته. ونعت عهده بالميجى (أى الحكم المستنير) وكان يتمتع منذ نعومة أظافره بقدرات إدارية وتنظيمية فائقة.

نهضة اليابان الحديثة

خــاضت اليــابان تجــربة الميــجى اشن «ثورة الميــجى»(١) فى الخمسينيات من القرن التاسع عشروما تبعها من عملية تحديث استمرت حتى نهاية ذلك القرن. وكانت ذروة تلك التجربة فى الفترة التى شهدت تغييرات هائلة تتمثل فى الانتفاضة العارمة التى اجتاحت اليابان فى الفترة من عـام ١٨٦٨م وحـتى عـام ١٨٧١م وأدت إلى القـضـاء على نظام الشوجونية وقامت حكومة مركزية عصرية، فكان ذلك نقطة تحول فى تاريخ اليابان، التى أخذت تنهض بكافة مؤسساتها، واتجهت بخطى واسعة نحو التصنيع. حيث سعت اليابان إلى مسايرة طابع العصر، وإجراء تغييرات شاملة فى جميع المجالات، حتى تستطيع الصمود أمام ضغط العالم الغربى وزحفه عليها. وسوف نحدد مظاهر النهضة فى هذه المجالات على النحو التالى:

أولا ـ التعليم الحديث:

تمثلت النهضة التعليمية باليابان فى ثلاثة اتجاهات هى:

---

(١) الميجى آشن Meiji Ishim تعد الميجى آشن نقطة تحول في التاريخ اليابانى، فرغم أن الأحداث الحقيقية التى وقعت عام ١٨٦٨م لم تكن سوى مجرد تغيير ضئيل فى ميزان القوة داخل الطبقة الحاكمة القديمة فلا يجب أن نغفل أن الميجى آشن قد أنهى سطوة الطبقة المحاربة وأحلت نظام مركزى تسانده السلطة التقليدية فى البلاد محل نظام الإقطاع القديم الذى اعتمد على اللامركزية فى الحكم: وقد اعتبر اليابانيون وأهالى منطقة شرق آسيا استعادة الإمبراطور لهيمنته وسيطرته على مقاليد الحكم فى البلاد حدثا هاما بالنسبة لهم.

الاتجاه الأول: وقد تمثل فى الاستعانة بالعلماء والمعلمين الأوربيين سواء أكانوا أعضاء البعثات التبشيرية أو العلماء المتخصصين فى اللغات الأوروبية وخاصة اللغتين الهولندية والإنجليزية. فعندما أمر الإمبراطور رعاياه فى ميثاق الأمة[١] عام ١٨٦٨م أن يطلبوا المعرفة فى كل مكان تدفقت أعداد من العلماء الأوربيين إلى اليابان، ودعى إلى اليابان الخبراء الفنيين من كل الدول المتقدمة حيث وضعوا موضع الترحيب. وقد حملت السفن القادمة إلى اليابان مئات المعلمين والمستشارين والفنيين الأجانب. وأصيب اليابانيون بحمى التحول إلى الغرب لدرجة أنه فى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر، أنفقت الحكومة حوالى ٣٠٪ من ميزانية ووزارة التربية والتعليم على رواتب المعلمين الأجانب وعلى المعونات التى كانت ترسل للطلاب الذين كانوا يدرسون بالخارج. وكان هدف الحكومة الأسمى هو زرع الأنظمة والمناهج الدراسيه الغربية فى النظام التعليمى بدءاً بالمرحلة الابتدائية وحتى المستوى الجامعى.

الاتجاه الثانى: وتمثل فى ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة اليابانية وإنشاء المدارس الحديثة، ويرجع الفضل الأول فى هذا السبيل إلى خبير أمريكى يسمى «ماريون ـ سكوت» Marion Scott أنشأ مدرسة للمعلمين للعمل بالمدارس الحديثة فى اليابان واستعان بكتبه التى تحمل أفكاره وغيرها من الكتب الأمريكية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة التى ترجمت إلى اليابانية، وكانت أهم الكتب التى نقلت العلم إلى اليابانيين

(١) حول هذا الميثاق انظر الملحق رقم (٣).

مؤلفات كل من جان جاك روسو، وهربرت سبنسر، ودستوفسكى، وتولستوى الذين ساعدت أفكارهم فى زيادة وعى اليابانيين بأحوال العالم المحيط بهم.

الاتجاه الثالث: إرسال البعثات اليابانية إلى الدول الأوروبية المتقدمة لينهل أفرادها من العلوم الحديثة، وكانت وزارة التعليم تدقق فى اختيار أعضاء البعثات من أفضل العناصر الوطنية، وكانت معظم هذه البعثات يتم إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا. ولقد كانت نظم التعليم فى عهدها الأول خاضعة لمؤثرات أمريكية كبيرة. ولكن هذه المؤثرات لم تلبث فى عام ١٨٨٠م وما بعده أن تضاءلت وحل محلها التأثير الألمانى. عندما شعر قادة الإصلاح اليابانى أن أساليب التربية الألمانية التى تركزت على الجوانب الخلقية التى تؤمن بأن هدف التعليم خلق الإدارة المستنيرة التى تميز بين الصواب والخطأ هو ما يناسب الطبيعة اليابانية الاجتماعية، فبدأت المناهج الألمانية تحل محل المناهج الأمريكية على يد أعضاء البعثات اليابانيين.

ونتيجة لتوفر العناصر الثلاثة: الاستعانة بالعلماء والخبراء الأجانب، وترجمة الكتب الأوروبية، وإرسال البعثات إلى الدول الأوروبية المتقدمة، نهض التعليم فى اليابان فى عصر الميجى فى شتى جوانبه. وقد ركزت الحكومة جهودها فى السنوات الأولى على بناء البنية الأولى للمجتمع وهى الطفل، فاهتمت بالتعليم الابتدائى، وأصدرت قانوناً للتعليم

الإجبارى عام ١٨٧٢م وأتاحت فرص التعليم لجميع طوائف الشعب الياباني. وتم إنشاء المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة، وقسمت البلاد إلى ثمانية مناطق تعليمية بكل منها ٣٢ مدرسة متوسطة و١١٠ مدرسة ابتدائية. بالإضافة إلى المدرسة الخاصة بإعداد المعلمين الوطنيين التى أنشئت بمعاونة خبير التعليم الأمريكى «ماريون سكوت» وتم إنشاء مدارس لتعليم البنات، وأرسلت الحكومة اليابانية بعثة من خمس فتيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعند عودتهن عام ١٨٧٢م، تم إنشاء العديد من مدارس البنات.

وبعد أن جعلت الحكومة التعليم إجبارياً، مضت فى تأكيدها للجانب النفعى والعملى للمعرفة فأسست الجامعات. وكانت جامعة طوكيو أول جامعة قومية تقوم بتأسيسها عام ١٨٨٦م وضمت كليات الاداب والعلوم والقانون والهندسة والطب والزراعة ثم افتتحت عام ١٨٩٧م جامعة «كيسوتو»، وفى عام ١٩٠٠م تأسست أول كلية للبنات لتعليم اللغة الإنجليزية، وفى نفس العام أدارت الدكتورة «يوشيو كايابوى» كأول طبيبة يابانية، أو كلية طب للنساء.

واتسم التعليم فى بداية عصر الميجى بالإغراق فى الطابع الغربى، وقد بلغ هذا التأثير أقصى مدى له وطالب البعض بضرورة إلغاء اللغة اليابانية الصعبة واستبدالها بلغة إنجليزية مبسطة تدرس للأطفال فى المدارس. وكان لتلك الآراء رد فعل شديد داخل اليابان تمثل فى التيار

الذى أخذ ينادى بضرورة التحول والتمسك بالطابع اليابانى من أجل الحفاظ على الثقافة الوطنية اليابانية. وكانت المواجهة والتراضى والاندماج بين تيار التحول إلى الطابع الغربى وتيار التحول إلى الطابع اليابانى من أهم القضايا التى شغلت الأوساط التعليمية والدراسية فى اليابان خلال تلك المرحلة. وقد بدأ التعليم فى النصف الثانى من عصر الميجى يتجه نحو التمسك بالطابع اليابانى وأصبحت كافة المواد الدراسية فى مراحل التعليم الإلزامية تدرس باللغة اليابانية. كما بدأت الجامعات تستبدل المعلمين اليابانيين بالمعلمين الأجانب إلى أن حل اليابانيون محل الأجانب فى نهاية الأمر.

وبذلك طورت اليابان نظامها التربوى إلى جانب احتفاظها بثقافاتها الوطنية، واتجهت إلى الاهتمام بشئون العلم والتكنولوجيا التى أتاحت للدول الأوروبية أن تصير قوى عالمية حديثة وكبيرة حتى تتمكن من اللحاق بركب التقدم الغربى. وبذلك استطاعت اليابان فى زمن قصير أن تسد الفجوة التى كانت تفصل بينها وبين الدول الأوروبية فى مجال التعليم، ويمكننا القول بأنها فاقت فى هذا المجال اليوم مثيلاتها فى الغرب الأوروبى.

ثانياً ـ النظام السياسى:

اشتمل النظام السياسى اليابانى فى عصر الميجى على تغييرات فى

جميع نواحى الحياة السياسية متأثرة بالنظم السياسية الأوروبية خاصة الألمانية والبريطانية والفرنسية. وهذه التغييرات تمثلت فى تشكيل أول مجلس وزراء، ووضع دستور وحياة نيابية برلمانية وتشكيل أحزاب سياسية.

وقد أنشئت الوزارات على النسق الأوروبى فى بداية عصر الميجى. وقد تمثلت تلك الوزارات فى وزارة المعارف ووزارة المالية ووزارة الجيش ووزارة الحربية، وهاتان الوزارتان العسكريتان أصبحتا فى عام ١٨٧٩م تماثلان هيئة أركان حرب فى النموذج الألمانى. وفى عام ١٨٨٩م أعادت الحكومة النظر فى قانون التجنيد الإجبارى، وألغت كافة الاستثناءات، وكان ذلك القرار جزءاً من خطة تهدف إلى دعم القوات المسلحة حتى تتمكن اليابان من خوض غمار الحروب خارج حدودها. وأقبل الشباب على أداء الخدمة العسكرية الوطنية بعد أن كانوا يتهربون منها، ويرجع الفضل فى ذلك إلى نظم التعليم التى غرست الروح الوطنية فى عقولهم.

والجدير بالذكر أنه فى الفترة من ١٨٧٣-١٨٧٥م ظهرت بوادر إنشاء أحزاب سياسية فى اليابان، كما شهدت تلك المرحلة حملة كبيرة ترمى إلى الدعوة لإنشاء هيئة برلمانية وروجت مبادئ وأفكار روسو وسبنسر بترجمتها إلى اليابانية واستخدامها فى حملة الدعاية ضد الحكومة. وفى عام ١٨٧٨م أنشئت جمعيات للتمثيل النيابى فى كل مقاطعة، ومنحت هذه الجمعيات سلطات مالية محدودة. ولكن هذه الجمعيات لم يكتب

لها أن تقوم بدورها المنشود إذ سادت البلاد موجة من الشغب السياسى الذى حال دون ازدهار هذه الجمعيات.

وعلى الرغم من أن الحكومة تمكنت من قمع ذلك الشغب إلا أنها لم تغفل مع هذا الحاجة إلى إقامة بنيان سياسى واضح المعالم فى البلاد. لذلك تقدم عدد من المفكرين السياسيين اليابانين عام ١٨٨١م بمقترحات لإنشاء نظام نيابى على النسق البريطانى، ومن ثم إقامة برلمان ودعوته للاجتماع فى عام ١٨٨٣م. وشهدت هذه المرحلة وقوع اضطرابات خطيرة بسبب انتشار الفساد[١]، وارتفعت الأصوات فى طول البلاد وعرضها تنادى بأنه لا مناص من قيام برلمان لمنع الفساد السياسى. وفى ١١ أكتوبر ١٨٨١م تولى الإمبراطور رئاسة اجتماع هام حضره جميع أعضاء الوزارة وأصدر وعده بإقامة برلمان فى غضون عشرة زيام. وفى اليوم التالى صدر أمر إمبراطورى يتضمن وعداً للأمة بإنشاء برلمان قبل حلول عام ١٨٩٠م.

أسندت الحكومة اليابانية إلى «إيتوهيروبومى» مهمة إعداد الدستور الذى وعد به الإمبراطور فقضى الفترة من عام ١٨٨١م إلى ٨٣ فى

(١) قررت الحكومة فى نهاية شهر يوليه ١٨٨١م أن تبيع لاتحاد بعض الشركات فى أوساكا المنشآت التى أقيمت فى هوكايدو لمساعدة نهضة التعمير والنمو الاقتصادى. وكان ثمن البيع يمثل قدراً ضئيلا من القيمة الأصلية لرأس المال الذى استثمر فى هذه المنشآت. وقد أعلن الإمبراطور فى اجتماع ١١ أكتوبر إلغاء تلك الصفقة لكى يضع حداً للاضطرابات الخطيرة التى سادت البلاد. (انظر: آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ص ٢٦-٢٧).

أوروبا يدرس الدساتير الغربية. وعندما عاد إلى اليابان بدأ مهمته الفعلية في وضع الدستور، وبادر إلى إدخال تغييرات تمهيدية إلى الإدارة الحكومية. وفي عام ١٨٨٥م شرع في إعادة تنظيم الجهاز الإدارى، وتألفت حكومة وطنية على النسق الألمانى تكونت من تسع وزارات هى الخارجية والداخلية، والمالية والحربية والبحرية والعدل والتعليم والزراعة والتجارة والمواصلات. وتم تحديد اختصاصات كل وزير فى وزاراته داخل هذا الإطار السياسى الجديد. كما أسند إلى «أتيو هيروبومى» رئاسة الوزراء. وكان وزراء حكومة أيتو جميعاً من أبناء مقاطعتى «ساتسوما» و«تشوشو» اللتين كانتا أول مناطق اليابان احتكاكاً بالحضارة الأوروبية الحديثة، كما كانوا من طبقة «الساموراى» ، الذين شاركوا فى وضع النظام الميجى.

واستكمالا للنظام السياسى الذى وضعه أتيو هيروبومى أنشئت فى عام ١٨٨٤م طبقة الأمراء والإشراف على النسق الألمانى حيث ضمت خمس درجات عالية هى بالتتابع، الأمير، الماركيز، الكونت، الفيوكونت، البارون وتم توزيع هذه الرتب على نبلاء البلاط القديم، ورجال الدايمو السابقين ومختلف زعماء الحكومة. ومن ثم حدث الفصل بين الشئون العامة للدول وشئون البلاط الإمبراطورى.

وكان صدور الدستور اليابانى فى ١١ فبراير ١٨٨٩م خاتمة جهود بذلها «اتيوهيروبومى» تنفيذاً لقرار الإمبراطور. حيث قامت لجنة إعداد

مشروع الدستور برئاسة «أتيو» بعملها فى سرية تامة منذ تشكيلها فى مارس ١٨٨٤م وخلال عامى ١٨٨٦م و ١٨٨٧م مستعينة بخبرة الدكتور «هرمان روسلر» أستاذ القانون الدستورى الألمانى. حتى أعلن الدستور فى ١١ فبراير ١٨٨٩م فى حفل أقيم فى القصر الإمبراطورى حضره ممثلو الدول الأجنبية. وقد نص الدستور اليابانى بالنسبة للسلطة التشريعية على وجود المجالس الآتية:

١ ـ مجلس شيوخ أو لوردات «أشراف» على غرار مجلس اللوردات البريطانية وتضمن مجلس الأشراف أعضاء منحوا حق العضوية مدى الحياة وهم من يحملون ألقاباً تعادل لقب أمير وماركيز. أما الأعضاء الآخرون وهم ممن يحملون ألقاب الكونت والفيو كونت والبارون فينتخبهم زملاؤهم الأشراف ومدة عضويتهم سبع سنوات، وتضمن المجلس فئة أخرى من الأعضاء عينوا بأمر إمبراطورى لمدى الحياة وكانوا من كبار الموظفين. وسمح أيضاً لكبار دافعى الضرائب فى كل مقاطعة بانتخاب عضو أو عضوين لتمثيلهم فى المجلس. وقد أقيم هذا المجلس ليكون قوة محافظة تحد من تطرف مجلس النواب وكان نجاحاً فى أداء مهمته.

٢ ـ مجلس النواب على غرار الرايشستاغ الألمانى. وقد اختير أعضاء مجلس النواب بالانتخاب الشعبى، غير أن قانون الانتخاب نص على شروط من ناحية الأملاك يجب توافرها فى الناخبين، فلم يزد عدد

الناخبين الذين توافرت فيهم هذه الشروط على ٤٥٠ ألفاً. وقد زاد عددهم نتيجة لحركات الإصلاح حتى بلغ ١٢ مليوناً فى عام ١٩٢٨م.

وكانت سلطات البرلمان التى تقاسمها المجلسان من نوعين وهما: المالية والتشريعية، فكان على الحكومة أن تقدم للبرلمان فى كل عام مشروعاتها وخططها الخاصة بالنفقات والإيرادات وأن تقدمها على شكل ميزانية، وهى لا تستطيع إدخال أى تعديل فى نسبة أى ضرائب جديدة إلا بموافقة البرلمان، ولا يمكنها التعاقد على قروض بغير هذه الموافقة. ولكن هذا البرلمان لم يكن مع هذا يملك من السلطات النهائية ما تملكه عادة المجالس التشريعية وتستخدمه بشكل يكفل لها فرض سلطانها على السلطة التنفيذية.

وقد أفرد الدستور للإمبراطور بعض سلطات تتعدى سلطة البرلمان، منها العلاقات الدبلوماسية، وإعلان الحرب، وعقد الصلح، وتكوين الهيئة التنفيذية، ومرتبات الموظفين والمدنيين والعسكريين، وحق العفو، وتخفيف الأحكام، وإعلان حالة الحصار، وإدخال التعديلات الدستورية وتنظيم وراثة العرش، وتعيين الأوصياء وفى إمكان الإمبراطور - أى الحكومة - أن يصدر الأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين، أو التى تقتضيها صيانة السلام العام والأمن، وتوفير الرفاهية للرعايا. وكان عمل البرلمان يخضع لإشراف الحكومة التى كانت لها السلطة فى دعوته للانعقاد، وتعطيله، وحله.

ولعل خير سلاح استخدمه البرلمان فى نضاله مع الحكومة هو حق الاستجواب الذى يجوز استعماله لإثارة أى مسألة وكان يجوز أيضاً لأى المجلسين أن يوافق على قرارات بلوم الحكومة أو إعلان عدم الثقة بها، ولكن لم يكن لهذه القرارات أى تأثير من الناحية القانونية، ولم ينجح البرلمان فى إقرار مبدأ المسئولية الوزارية، ولهذا كان الأثر الوحيد لقرارات كهذه هو استثارة الرأى العام ضد الحكومة.

واستكمالا للنظام السياسى اليابانى الحديث على النسق الأوروبى فقد سعت الحكومة اليابانية إلى تنشيط الحياة الحزبية فقام ما عرف باسم «حزب الأحرار» بزعامة اتياجاكى تاسوكى مقتبساً فلسفته السياسية من الفكر الليبرالى الفرنسى. وحزب آخر بزعامة «أوكوما» والذى حظى بتأييد من الشعب اليابانى وخاصة حكومة الميجى.

ونتيجة لهذه التغييرات السياسية التى حدثت فى اليابان، فقد حظيت اليابان باحترام العالم الغربى، وتنازلت بريطانيا عن امتيازاتهافى اليابان وحذت بقية الدول الأوروبية حذو بريطانيا بالتنازل عن الامتيازات التى كانت قد فرضتها على اليابان من قبل، وتطلعت اليابان إلى أن تصبح دولة كبرى وقوة عظمى وهو ما سوف يظهر فى سياستها الخارجية.

ثالثاً ـ التطورات الاقتصادية:

كانت سياسة حكومة الميجى ترمى فى المقام الأول إلى المحافظة على استقلال اليابان، وكانوا بعيدى النظر إلى حد جعلهم يدركون أن القوات العسكرية للبلاد لا يمكن أن يكون لها أثر يذكر إلا إذا اعتمدت على اقتصاد حديث قوى يمكنه أن يسد مطالبها، ولهذا كانت مسألة إقامة اقتصاد عصرى، من أول المهام الجوهرية التى كرس لها هؤلاء الزعماء جهودهم. وكانت البداية قد وضعت فعلا خلال عهد التوكوجاوا حيث قامت حوالى عام ١٨٦٦م باستيراد آلات نسيج القطن من إنجلترا واستقدمت فنيين لهذه الصناعة، كما تم قبل عام ١٨٨٠م إنشاء فرناً عاكساً للحرارة وحوضاً لبناء السفن وترسانة بحرية. وتولت حكومة الميجى رعاية معظم هذه المنشآت وأضافت إليها بعض المؤسسات الاستراتيجية التى أقامتها بنفسها، كما أنشأت مصانع نموذجية فى ميادين أخرى كنسيج القطن والأسمنت والإصواف، ولف الخيوط الحريرية، وكان الغرض الأساسى منها سد الحاجات الضرورية العاجلة ولتكون نموذجاً تحتذيه المؤسسات الخاصة.

وتمكنت الحكومة اليابانية فى الفترة من ١٨٧٢ – ١٨٨٤م من بناء معظم السكك الحديدية، وأمكن لها عن طريق هذه الشبكة الحديدية ربط كافة المدن الكبرى بعضها ببعض. ولم تقتصر هذه الجهود الجبارة على السكك الحديدية وإنما شملت كذلك الخدمات التلغرافية. فما أن

حل عام ١٨٨٠م حتى كانت كافة المدن الهامة قد ارتبطت بخدمة تليفونية وتلغرافية كاملة، وكان العامل الاستراتيجية قد أملى هذه الجهود فى تقدم وسائل المواصلات والاتصالات. وكذلك ظهرت بصمات الدولة الواضحة فى إنشاء الترسانات البحرية فكانت الدولة تمتلك خمس ترسانات بحرية كبرى. كما تولت الحكومة بنفسها حفر المناجم وصناعة التعدين. وإلى جانب ذلك قامت الحكومة بمشروعات الرى وتم إدخال وسائل التسميد الصناعى فى الزراعة. وفى جميع هذه المجالات، كان الغرب هو النموذج المثالى الذى تحتذيه اليابان.

وفى ٥ أكتوبر ١٨٨٠م قررت الحكومة أن تنسحب من ميادين الصناعة والتعدين. حيث تم بيع كافة المشروعات التى تمتلكها الدولة للأفراد أو المؤسسات الخاصة، فيما عدا السكك الحديدية والخدمات التلغرافية والترسانات البحرية. وبيعت هذه المشروعات إلى المؤسسات الخاصة بأسعار منخفضة للغاية عن تكلفتها الأصلية، ولقد ثار فى الأوساط اليابانية جدلا كبيراً حول بيع هذه المشروعات. ولكن يبدو أن الحكومة اليابانية فى تلك الآونة، كانت تنظر للأمور نظرة عسكرية جعلتها تخفف من أعباء بعض المشروعات التى ترى أنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بمسئوليته تجاهها. وفى نفس الوقت هيمنت الحكومة وبقوة على النظام المصرفى الأمر الذى مكنها أن تدير بطريقة غير مباشرة دفة النشاط الاقتصادى إلى الوجهة التى تريدها.

وقد خلق هذا النشاط الاقتصادى بعض المشاكل المالية للحكومة تبلورت فى إمكانية تركيز استثمار رووس الأموال داخل البلاد مع الحصول على العملة الأجنبية لتمويل صفقات المهمات والمساعدات الفنية اللازمة للمشروعات الصناعية من الخارج. ولما كان اليابان بلداً زراعياً فى المقام الأول، والزراعة هى المورد الرئيسى للإيراد فقد أصبح لا مفر من فرض ضرائب باهظة على هذا الجانب من الاقتصاد للحصول على رأس المال للصناعة. وقد تيسر ذلك بفضل الاستثمار الزراعى وزيادة مساحة الأراضى المنزرعة.

ومن أبرز المشكلات الاقتصادية التى واجهت حكومة الميجى التضخم النقدى فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر الناجم عن خروج الذهب من البلاد بكميات كبيرة عقب فتح الموانئ، والترخيص للبنوك الأهلية بإصدار أوراق نقدية دون مقابل. ولمواجهة تلك الأزمة المالية، اتخذت الحكومة بعض الاجراءات وقامت بتخفيض قيمة العملة عام ١٨٦٠م، الأمر الذى ساعد على استمرار التضخم النقدى واستمرار ارتفاع الأسعار، وقد عمدت الحكومة لمواجهة هذا الوضع إلى انتهاج سياسة الانكماش الاقتصادى فى السبعينيات من هذا القرن، والتى استمرت إلى منتصف الثمانينيات حيث عاود الاقتصاد اليابانى انطلاقة مرة أخرى.

ولقد كان المورد الوحيد للأموال الذى أصرت الحكومة اليابانية على

رفضه رفضاً تاماً خلال تلك الأزمة هو القروض الأجنبية، خوفاً من الوقوع تحت طائلة الديون الخارجية التى تفرض على الدول المدينة تقديم امتيازات متعددة للدول الدائنة. ولعل اليابان كانت متأثرة بما حدث للصين حينما أغرقتها الدول الغربية عمداً بالقروض والديون مما عرقل مسيرة تطورها وانتقص من سيادتها. ولذا نجد اليابان منذ عصر الميجى وحتى نهاية القرن التاسع عشر، لم تعقد سوى قرضين صغيرين. حيث تقدمت حكومة الميجى بطلبين للاقتراض من لندن. تضمن الطلب الأول مليون جنيه استرلينى لإنشاء خط سكة حديدية يربط بين طوكيو ويوكوهاما عام ١٨٧٠م. وتضمن الطلب الثانى ٢,٤ مليون جنيه استرلينى لتصفية الرواتب المتوارثة التى كانت تتقاضاها طبقة الساموراى السابقة عام ١٨٧٣م. ولم تجد اليابان صعوبة فى تسديد الأصول والفوائد بسبب الجهود التى بذلتها الحكومة لتوحيد البلاد، والنهوض بالاقتصاد القومى، وتحسين الأنظمة النقدية والمالية.

وقد واصلت حكومة الميجى سياسة التنمية الصناعية، والسير بخطى واسعة فى هذا الميدان، وصار شعارها «زيادة الإنتاج والنهوض بالصناعة». فاستقدمت المهندسين الغربيين واستعانت بالآلات الغربية. وعملت الحكومة كذلك على استيراد التكنولوجيا فى جميع المجالات، وسعت إلى الاستفادة من مهارات المتخصصين الأجانب فى تعليم اليابانيين. وأصبحت اليابان أشبه ما تكون بمعمل تجارب فى نظر مثقفى أوروبا فى

القرن التاسع عشر، وسعى الكثيرون من المتخصصين فى مجالات العلم والتكنولجيا إلى الذهاب إلى اليابان أثناء فترة الميجى. وفتحت اليابان أبوابها لمعظمهم دون تردد. وكانت التكنولوجيا الحديثة آنذاك فى طور النمو وأخذ التطور التكنولوجى يعتمد على عملية المحاولة والخطأ والتجريب، مما عرض حكومة الميجى خلالها لأخطار مالية جسيمة. ثم بدأت حكومة الميجى بعد ذلك مرحلة انتقاء التكنولوجيا واختيار ما يتناسب منها مع أحوال البلاد الاجتماعية والطبيعية. وبعد مرور قرن ونصف قرن مرت خلالها اليابان بتجارب مريرة، وسلكت خلالها طريقاً شاقة ومؤلمة، غدت اليابان تمتلك اليوم تكنولوجيا فائقة التقدم. وأصبح بمقدورها تصدير التكنولوجيا لهذه الدول التى اضطرت فيما مضى إلى استيراد التكنولوجيا منها، ولغيرها من الدول.

رابعاً ـ الدين والدولة:

كان انتعاش مذهب الشنتو خلال عهد التوكوجاوا وتأكيدها الحق الإلهى للإمبراطور فى أن يحكم اليابان، عاملا هاماً هيأ المبرر القانونى للإطاحة بحكم الشوجونية. فلا عجب إذ رأينا ساسة الميجى يتمسكون بذلك المذهب ويرون فيه وسيلة لتركيز ولاء الشعب اليابانى للإمبراطور وحكومته. ومذهب الشنتو فى الأصل مزيجاً من عبادة الطبيعة والسلف، ثم تطورت وأصبحت تقوم على نظريات من الكونيات والسلالات الإلهية. وبينت كيف أن «إيزاناجى» أبا السماء، و«إيزانامى» أم الأرض قد أنجبا

جزر اليابان كما أنجبا عدد لا يحصى من الآلهة، وأظهرت كيف أن «أماتيراسو» أو «ميكاى» إحدى بناتهما أصبحت آلهة الشمس وأرسلت فيما بعد حفيدها ليؤسس أسرة تتولى حكم اليابان إلى الأبد.

وعندما دخلت الديانة البوذية إلى البلاد فى القرن السادس الميلادى أخذت ديانة الشنتو فى الاضمحلال حتى أصبحت معابدها تحت إدارة الكهنة البوذيين الذين ربطوا الهيئات الشينتوية ببعض مقدسات الديانة البوذية. ولكن ذلك لم يعنى القضاء التام على الشنتو، وإنما استمرت أغلب معابدها الكبرى تتلقى الدعم من الهيئات الرسمية المختلفة. وحدث فى نهاية عهد التوكوجاوا حركة انتعاش كبرى من الناحية المادية والثقافية تأسست على أثره فروع طائفية لمذهب الشنتو لكل منها كهنتها الخاصة ومعتقداتها المقررة..

ولقد رأت حكومة الميجى ضرورة فصل مذهب الشنتو العقيدة الدينية الرسمية للدولة عن البوذية وفروعها الطائفية وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل هى توخى الدقة والعناية فى فصل الفروع الطائفية للديانة الشنتوية عن المذهب الرسمى. فى الوقت نفسه أظهرت حكومة الميجى منذ تسلمها السلطة اتجاهاً مناهضاً للبوذية، فانسحب على إثر ذلك أعضاء الأسرة الحاكمة من الطوائف البوذية، كما صدرت التعليمات بمنع إقامة الحفلات البوذية داخل القصر الإمبراطورى، وتمت مصادرة الكثير من أملاكها ومعابدها. ولكن منذ عام ١٨٧٢م اقتنعت الحكومة

بأن البوذية متغلغلة مع مذهب الشنتو فى عقلية اليابانى العادى لدرجة أنه لا يمكن الاعتداء على أحداهما دون الإضرار بالأخرى. ولهذا رأت الحكومة ضرورة التخلى عن سياستها العدائة التى كانت تنتهجها إزاء البوذية وكان موقف الدولة فى عصر الميجى من المسيحية لا يقل عداء عن البوذية،وواصلت الدولة سياسة القمع التى كانت تنتهجها شوجونية التوكوجاوا من قبل. غير أن الحكومة ما لبثت أن تراجعت عن سياستها العدائية تجاه المسيحية حتى لا تؤثر تلك السياسة على علاقاتها الخارجية بالعالم الأوروبى ومن ثم عمدت إلى الإفراج عن الأربعة آلاف مسيحى الذين سبق اعتقالهم داخل السجون اليابانية.

ومع أن الحكومة تخلت عن سياسة قمع الديانات الأخرى فإنها واصلت جهودها فى إنشاء نظام دينى للدولة. وحتى عام ١٩٣٠ كانت الحكومة تتولى أمر خمسة ألف كاهن وترعى شئون مائة ألف معبد كانت مرتبة فى ١٢ طبقة أعلاها المعبد الأكبر فى «إيز» وكان مكرساً لآلهة الشمس. وعملت حكومة الميجى على استخدام نظام التعليم الحديث وسائر وسائل الدعاية لنشر العقائد الثلاث للنظام الدينى فى نفوس اليابانيين، وهذه العقائد هى:

أولا : أن الإمبراطور إله مقدس لأنه امتداد زمنى لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية وخاصة تلك التى تنتمى إلى روح وطبيعة آلهة الشمس.

ثانياً : اليابان تتمتع بالرعاية الخاصة من قبل الآلهة ولهذا فإن ترابها وأهلها ومؤسساتها فريدة فى نوعها وتسمو على غيرها.

ثالثاً: إن لليابان رسالة مقدسة وهى : «جمع العالم بأسره تحت سقف واحد» (هاكو إيشى يو)، وبذلك يتاح لسائر البشر مزايا التمتع بحكم الإمبراطور. وانتهجت الحكومة فى عام ١٨٦٩م سياسة تقديس أرواح الذين ماتوا فى سبيل الإمبراطور. ويعتبر الإمبراطور الحالى هو الخامس والعشرون بعد المائة من سلالة الشمس المشرقة Sun Goddess.

خامساً ـ الحياة الاجتماعية:

كان من الطبيعى أن التغييرات التى أصابت الحياة بمختلف جوانبها فى اليابان تنعكس على الحياة الاجتماعية فظهرت المطاعم الجديدة التى تقدم الأطعمة الغربية كلحوم البقر وبأدوات مائدة غربية، بعد أن كان اليابانيون يحرمون أكل لحوم البقر لكونه يتنافى مع التعاليم البوذية، كما ظهر الشباب اليابانى مرتدياً الملابس الأوروبية. كما ظهرت الملابس الأوروبية فى مراسم البلاط والحفلات الرسمية منذ عام ١٨٧٢م.

ومن المظاهر الغربية فى الحياة الاجتماعية اليابانية ظهور الطراز الأوروبى فى البناء. وشجع الإمبراطور الناس على ذلك بدعوى أن الطراز

التقليدى اليابانى لم يعد صالحاً مع التطور الحادث فى شتى نواحى الحياة اليابانى، كما بدأت تدخل التعبيرات الغربية فى أحاديث الناس، والتأثيرات الغربية فى عادات اليابانيين التى جعلت العادات المتأثرة بالطقوس البوذية تضعف أمامها.

ولقد كانت المشكلة الكبرى التى صاحبت دخول الثقافة الغربية هى اضطراب القيم حيث شهدت اليابان فترة من الزمان كان الشعب خلالها يقلل من شأن التراث الثقافى التقليدى ولا يقنع إلا بما هو جديد. وكان الحظر الكامن فى هذه العملية يهدد بالقضاء على الوحدة الاجتماعية والثقافية والروحية للبلاد.

وقد حاول قادة الفكر فى مواجهتهم لهذا الحظر، أن يجدوا المخرج فى الشعارات التالية: «الروح الشرقية والفنون الغربية» و«الروح اليابانية والعلوم الغربية» ولكن هذه الشعارات فى الواقع لم تكن ذات أثر كبير نظراً لأن الحضارة أو الثقافة كل لا يتجزأ، وأنه من المستحيل تبنى الواجهة العلمية أو الفنية لتلك الحضارة واستبعاد الباقى. ولهذا السبب كان من المحتم عند إدخال الثقافة الغربية إلى اليابان أن تتصارع القيم الواردة من الغرب مع قيم الثقافة اليابانية التقليدية، وقد أدى ذلك إلى الاضطراب. ولما كانت القيم ذاتها نتاج تاريخ طويل، فإنه لم يكن من السهل خلق قيم جديدة. الأمر الذى أدى إلى تفسخ الأوضاع القديمة تدريجياً ومن ثم «ضياع ضمير الشعب اليابانى وإخلاصه» على حد تعبير

الكاتب الياباني الشهير ناتسومي سوسيكي (١٨٦٧-١٩١٦م)؟ وبالرغم من ذلك فقد كان دخول الثقافة الغربية إلى اليابان مسألة حيوية للغاية حتى ولو كان ثمن ذلك حدوث بعض الاضطرابات في القيم، إذ لم يكن هناك مجال للتراجع على الاطلاق وقد أثبتت النتائج النهائية نجاح تلك السياسة نجاحاً منقطع النظير، حيث ساهمت في انطلاق المجتمع الياباني نحو التقدم.

ومن إيجابيات هذه التغييرات في الحياة الاجتماعية انتشار حركة التعليم ومحو الأمية بين اليابانيين وظهور فكرة تحرير المرأة على النسق الأوروبي وظهور أفكار تحررية للمثقفين اليابانيين على صفحات الصحف، وظهور محلات بيع الكتب وشيوع مبدأ التسامح الديني وغير ذلك من مظاهر اجتماعية حديثة. وقد أحدثت هذه التغييرات هزة في عقول ونفوس اليابانيين ووجدت رفضاً وإنكاراً من البعض الذين ساروا ضد المبادئ والعادات المستوردة ولكن عجلة الحياة الحديثة استمرت في طريقها لتصبح اليابان قوة عظمى في شرق آسيا تتطلع لجيرانها.

سادساً ـ العسكرية اليابانية:

يعكس الأدب الياباني طبيعة العقلية اليابانية في تعلقها المفرط بالبطولات وغالباً ما تلاحظ ذلك في قصص الأطفال والمسرح الشعبي وأساطير آلهة اليابان في أن الحرب ـ غالباً ـ هي التي تحسم الأمور وتقرر

مصير الأبطال، وهذه العقلية ناشئة من البيئة الجغرافية والتاريخية القاسية لليابان والمنازعات والحروب الداخلية والخارجية، حيث انعكست فى تاريخ اليابان وأساطيرها، وتركت آثارها على ثقافة هذا البلد.

وفى أغلب فصول التاريخ السياسى والاجتماعى لليابان كانت العسكرية قيمة إيجابية، وكان العسكريون والمقاتلون موضع احترام الجميع لدورهم المصيرى فى الصراعات الطويلة من أجل الاستحواذ على السلطة بين الأسر الإقطاعية، وكانت قوة العسكريين تصل -* كما سبق أن رأينا - حداً يشكلون فيه إلى جانب الإمبراطور سلطة أقوى من سلطة الإمبراطور نفسه، ويكونون وراء تشكيل عواصم جديدة ومستقلة. وقد ظلت حكومة الشوجون العسكرية تحكم اليابان مدة سبع قرون (١١٨٥-١٨٦٧م) وتعتبر تقاليد المبارزة الساموارئية وتقديس القيم القتالية من خصوصيات هذه الحقبة الزمنية الطويلة، وتركت هذه المرحلة الحماسية ذكريات من الأساطير والملاحم البطولية، وكان من نتائج هذه الرحلة أن أغلقت اليابان أبوابها وبدأت مرحلة انزواء طويلة (١٦٣٩-١٨٦٧م) وهى الفترة التى برزت فيها مظاهر الغرور والشعور بالتفوق والاعتزاز بالنفس، وعندما أعلن الإمبراطور ميجى قراره الجرئ عام ١٨٦٨م بفتح أبواب اليابان بوجه التقدم العالمى. أبدى الشعب اليابانى من التعاون والشعور بالثقة الشيء العظيم، وكان بوسعه الاتصال بالأجانب والمبادرة إلى اقتباس العلوم الغربية فى جميع المجالات والسير فى طريق التطور والرقى.

وفى ظل هذه الانطلاقة الواضحة حظى الجيش اليابانى بنصيب وافر من الاهتمام. ففى عام ١٨٧٨م تم إعادة تنظيم الجيش بواسطة «ياما جاتا أريتومو Yamagata Aritomo وهو من مجموعة الساموراى فرع تشوشو، ليكون جيشاً حديثاً على النسق الأوروبى والألمانى بوجه خاص. كما طبق قبل ذلك عام ١٨٧٣م نظاماً للتجنيد الإجبارى، فكان جميع الذكور فوق سن العشرين مكلفين بتأدية الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات، واعتمد ذلك النظام على مبدأ المساواة أكثر من النظم العسكرية بالدول الغربية المتقدمة آنذاك.

وقد أدرك اليابانيون مدى تفوق الغرب فى مجال التكنولوجيا العسكرية بعد هزيمة الصين فى حرب الأفيون (١٨٤٠-١٨٤٢) وبعد وصول الكومودور Commodore الأمريكى إلى شواطئ اليابان عام ١٨٥٣م. وانعكس ذلك على اهتمام حكومة الميجى اهتماماً شديداً بالعلوم العسكرية من حيث تبنى الأساليب الحديثة وتجارب البلدان المتقدمة. ووضعت أساس الصناعات الحربية (المدافع، بناء السفن) . وجاء بناء أسطولها البحرى تقليداً للأسطول الهولندى، ومن ثم الأسطول الإنجليزى.

واتجهت المصروفات العسكرية فى اليابان منذ عصر الميجى إلى التضخم حتى بلغت ١٠٪ من الدخل القومى للبلاد، حيث عمدت اليابان بالرغم من تخلفها الكبير بالقياس إلى الدول الغربية، إلى اللحاق بها من الناحية العسكرية. وأصبح شعار «بلد ثرى وجيش قوى» على رأس خطط وبرامج الحكومة اليابانية.

اليابان فى المجال الدولى

فى منتصف القرن التاسع عشر. كانت اليابان تخشى خطر الوقوع فى براثن الاستعمار الغربى شأنها فى ذلك شأن بقية دول آسيا وفى عهد طوكوجاوا جاءت نهاية العزلة القومية التى فرضتها اليابان على نفسها طوال مايزيد على قرنين من الزمان، بعد أن استخدمت الولايات المتحدة دبلوماسية البوارج الحربية. وفى عام ١٨٥٨م عقدت اليابان معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة وهولندا وروسيا وإنجلترا وفرنسا (معاهدات أنسى Ansei) وكانت تلك المعاهدات غير عادلة. وبذلك تشابهت تلك المعاهدات مع معاهدات Tientsin التى عقدتها الصين مع إنجلترا وبقية الدول الغربية.

غير أن اليابان لم تتعرض للأخطار التى تعرضت لها الدول الاسيوية الأخرى وعلى رأسها الصين، ونجت اليابان من الوقوع فى براثن الاستعمار بفضل عدة عوامل خارجية وأخرى داخلية سنبرزها فيما يلى:

أولا : جاءت مهمة بيرى Perry التى كلف بها لفتح اليابان بعد مضى عشر سنوات على حرب الأفيون، وكان القادة الإقطاعيون يعرفون أن الهزيمة قد لحقت بالصين، فتنبهوا إلى مقدار تعرض اليابان لخطر التهديد الأجنبى، وقاموا ببعض الاستعدادات لتحاشى التعرض لذلك الخطر.

ثانياً: كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تسعى إلى إقامة روابط تجارية مع اليابان. ولم تقم بريطانيا بذلك الدور رغم تفوقها البحرى والتجارى الهائل. وأكدت واشنطن على أن سياستها تختلف عن سياسة لندن التوسعية، وأنها تنتهج سياسة اللين ولا ترمى إلى التوسع. وتزايدت المسئوليات التى أُلقيت على كاهل بريطانيا فى آسيا، فكان عليها التصدى للمقاومة الشعبية فى الصين بعد انتهاء حرب الأفيون، والقضاء على ثورة ١٨٥٧م فى الهند. لذا لم تتوفر لها القوة العسكرية التى يمكن استخدامها ضد اليابان.

ثالثاً : عندما تعرضت ساتوما وتشوشو لهجوم القوى الغربى اضطرت اليابان إلى الاستدانة من الخارج، واستخدمت تلك القروض فى الإنفاق على تحديث القوة العسكرية فى اليابان ونظراً للتنافس الشديد بين القوى الغربية، لم تستطع أية دولة من دول الغرب القيام بهجوم منفرد على اليابان مما قلل من خطر وقوع اليابان فى قبضة الاستعمار وتحويلها إلى مستعمرة غربية.

رابعاً : كانت الدول الغربية تخشى المقاومة الشعبية إذا ما أقدمت على استخدام القوة العسكرية لغزو اليابان، كما فعلت فى آسيا. لذا استخدمت تلك الدول قوتها فى اعتدال. وأرادت إنجلترا إنهاء الحكم الإقطاعى الذى كان يحول دون التوسع التجارى وأدركت أن التدخل الغربى المباشر سيعمل على إعاقة نشاطها التجارى.

ففضلت تشجيع القيادات الإقطاعية التى كانت ترى ضرورة الحاجة إلى إدخال الحضارة الغربية والقيام بالإصلاح التدريجى بدءاً بالقمة فما دونها.

خامساً: فى الوقت الذى قامت فيه الفرقة البحرية بزعامة بيرى بالقاء مرساة أمام الشواطئ اليابانية عام ١٨٦٣م. كانت قوة الحكام العسكريين والإقطاعيات قد اضمحلت، وعجلت مطالب الغرب بإقامة علاقات تجارية مع اليابان بانهيار تلك القوة. وكان ذلك الانهيار مريعاً. فلم تكن هناك حاجة إلى التدخل الأجنبى أو التهديد باستخدام القوة لإخضاع اليابان للسيطرة الاستعمارية بعد أن انهارت العزلة القومية التى فرضتها اليابان على نفسها، وانهارت معها الحركات المناوئة للأجانب وراء تحمس الغرب لفتح اليابان وإقامة علاقات تجارية معها بعد انهيار الحكم الإقطاعى. فى الوقت الذى عمدت فيه حكومة الميجى إلى المحافظة على الاستقلال الوطنى عن طريق مهادنة الغرب وإرساء قواعد التحديث، من أجل النهوض باليابان ومسايرتها لطابع العصر. وارتبطت سياسة الحكومة للنهوض بالبلاد بالنزعة العسكرية، وحققت تلك السياسة قدراً كبيراً من النجاح فى التسعينيات من القرن التاسع عشر. وكانت القاعدة التى أرست عليها اليابان قوتها الإمبريالية حتى غدت فى مرتبة متساوية مع الغرب.

الحرب اليابانية الصينية ١٨٩٤-١٨٩٥م:

لقد تركت السياسة الدولية أثرها على التطور السياسى فى اليابان وعلى اتجاهاتها التوسعية فى عام ١٨٩٤م. فقد كانت قضية إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها اليابان مع الدول الأوروبية وكذلك قضية الصراع من أجل السيطرة على كوريا هما أبرز قضيتين اهتم بهما الرأى العام والقوى السياسية فى اليابان. وكانت القضية الأولى أكثر حدة وتفجراً وأدت إلى إقامة أكثر من وزير خارجية وانتقاد البرلمان لحكومة «ايتو» لعجزها عن حلها وذلك أثناء مناقشة البرلمان للشئون الخارجية عامى ١٨٩٣ ، ١٨٩٤م ولذا فقد قام وزير الخارجية «شيزو» Shuzo فى الوزارة التى أعقبت سقوط «إيتو» وتشكلت برئاسة «ياماجاتا» Yamagata بزيارة بريطانيا للتفاوض لإلغاء المحاكم القنصلية ولاستقلال اليابان فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية وتمكن من عقد أول معاهدة لإلغاء النصوص غير المتكافئة وقعت فى لندن فى ١٤ يوليو ١٨٩٤ لتبدأ السريان اعتباراً من عام ١٨٩٩م. وتلى توقيع المعاهدة مع بريطانيا توقيع اتفاقيات مماثلة مع القوى الدولية الأخرى وهكذا أصبحت اليابان كدولة على قدم المساواة من الناحية القانونية مع الدول الغربية وتحقق لها الهدف الأول من سياستها الخارجية آنذاك.

المشكلة الكورية:

منذ عام ١٨٩٤ أصبحت قضية الصراع على كوريا تحتل المكانة

الأولى فى السياسة اليابانية وذلك لارتباطها بالسياسة التوسعية اليابانية فى القارة الآسيوية. حيث اتجهت اليابان تحت ضغط تزايد السكان[1] وفى ظل التطور الصناعى الذى حدث بها واحتياجها إلى أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، للتوسع الخارجى على حساب الدول المجاورة لها خاصة كوريا والصين.

وقد بدأ الصراع الحديث على كوريا منذ منتصف القرن التاسع عشر ولكن القوى المحافظة في اليابان منعت الوطنيين المتطرفين من الدخول فى حرب مع الصين على كوريا عام ١٨٧٣م بدعوى أن اليابان لم تتدعم بعد اقتصادياً وسياسياً. وفى عام ١٨٨٥م تجدد الصراع بين الدولتين على كوريا وكادت الحرب أن تقع بينهما وانتهت الأزمة باتفاقية «لى ـ إيتو» Li - Ito حيث تخلت كل من الصين واليابان مؤقتاً عن ادعائهما بحق السيطرة المطلقة على كوريا. كما اتفقتا على أن تخطر كل منهما الأخرى إذا قامت بإرسال أية قوات لشبه جزيرة كوريا على أن يتولى تدريب الجيش الكورى مدبرون من دولة ثالثة.

ورغم هذا فلم تعتبر اليابان أو الصين أن الاتفاقية تمثل تسوية نهائية للصراع حول كوريا إذ استمرت الصين فى اعتبار نفسها صاحبة

---

(١) كان سكان اليابان حوالى ٢٦ مليون نسمة عام ١٧٢١ وأصبحوا ٥٦ مليون عام ١٩٢٠ ثم ٧٣ مليون عام ١٩٤٠ ثم ٨٩ مليون عام ١٩٥٥ وفى إحصاء عام ١٩٧٧ بلغ عدد السكان ١١٤ مليون نسمة.

الاختصاص فيما يتعلق بالشئون الخارجية لكوريا ولذا فقد قامت باستدعاء القائم الأعمال الأمريكي في سيول ونبهته لخطورة نشاطه الذى كان يستهدف الدعوة لاستقلال كوريا، كما استمر «يوان شيه كاى» كمقيم صينى في سيول وذلك من أجل ضمان خضوع كوريا لرغبات الصين. ولم تكن اليابان راضية عن هذا المسلك من جانب الصين إلا أنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة لكى تضع نهاية دائمة لمسألة لمن تكون السيطرة على كوريا.

وقد انعكس النزاع الصينى اليابانى حول كوريا على القوى السياسية فى كوريا نفسها فبينما كان البلاط الكورى محافظاً وموالياً للصين إلى حد ما فإن بعض العناصر الراغبة فى التقدم وجدت فى اليابان ليس فقط حليفاً ومؤيداً لها وإنما أيضاً نموذجاً للرقى والتحضر يجدر الاقتداء به والاقتباس منه. وأدى هذا التنازع بين الطرفين إلى تمرد كبير فى جنوب كوريا عام ١٨٩٤م قامت به طائفة، دينية معادية لليابان عرفت باسم «تونجهاك» Tonghaks وقد دعت هذه الطائفة للمحافظة على الثقافة الشرقية وطرد جميع مظاهر الحضارة الغربية من البلاد. ولم يكن المتمردون مؤيدين للبلاط الكورى بل كانوا يعملون ضده، وهزمت قوات الحكومة فى أول اشتباك لها مع المتمردين ولذا فإن الملك الكورى طلب المساعدة من الصين التى بادرت بإرسال قواتها إليه وفى نفس الوقت أبلغت اليابان بذلك بناء على اتفاق ١٨٨٥م وأكدت الصين فى

بلاغها لليابان بأن قواتها سوف تنسحب عندما يتم القضاء عل يالتمرد في كوريا. ولكن اليابان اعتبرت هذا المسلك الصينى بمثابة تهديد لها ولمركزها فى كوريا. ولذا فإن مجلس الوزراء اليابانى برئاسة Yamagata ورئاسة الأركان اليابانية اتفقا على أن هذا التصرف الصينى يجب ألا يمر بلا تحد ومواجهة وهكذا قررت اليابان إرسال قواتها على الفور إلى كوريا.

ومنذ تلك اللحظة تطورت الأحداث سريعاً فرغم أنه تم القضاء على المتمردين خلال أسبوعين فإن كلا من اليابان والصين قد رفضت سحب قواتها، وراوغت اليابان الإفصاح عن نواياها عندما استفسرت منها بريطانيا في هذا الشأن، كما قامت بإتمام الاستعدادات الخاصة بالتعبئة فى قواتها البحرية والبرية. وفى ٢٦ يونية ١٨٩٤م طلبت من الملك الكورى إجراء بعض الإصلاحات الإدارية وأبلغته أن قواتها لن تنسحب قبل إتمام هذه الإصلاحات وبعد ذلك بيومين وافق مجلس الوزارة اليابانى على أن تدخل اليابان الحرب، إذا كان ذلك ضرورياً، لإرغام الصين على سحب قواتها من كوريا. وفى منتصف يوليو حذرت الصين بأن إرسالها لمزيد من القوات لكوريا سيعتبر عملا عدائياً. وفى ٢٣ يوليو دخلت القوات اليابانية قصر الملك وأجبرته على توقيع معاهدة تنص على طرد الصينيين من بلاده. وبعد ذلك بيومين قامت البحرية اليابانية بإغراق ناقلة جنود صينية. وفى أول أغسطس ١٨٩٤م أعلنت اليابان الحرب على الصين.

وكان الاعتقاد الذى ساد فى بادئ الأمر بين الكثيرين من المراقبين

الأجانب هو أن اليابان ستخرج منهزمة فى صراعها مع جارتها الكبيرة، ولكنهم كانوا مخطئين فى تقديرهم هذا فمستوى التدريب والعتاد فى اليابان كانا يفوقان مثيله فى البحرية الصينية، وفى منتصف سبتمبر سيطرت اليابان على خليج «تشيهلى» Chihli وهو ذو أهمية استراتيجية إذ أنه مكن اليابان من أن تحول بفاعلية دون قيام البحرية الصينية من تدعيم القوات الصينية فى منشوريا وكوريا، واستولت اليابان على ميناء بورت آرثر فى ٢١ نوفمبر وفى خلال الشهور الثلاثة التالية سيطرت اليابان على كل كوريا وشبه جزيرة لياوتنج الغنية بالمعادن والموارد الطبيعية.

وفى شهر مارس ١٨٩٥م ذهب لى هونج شانج رئيس وزراء الصين إلى اليابان للتفاوض على الصلح. وفى ١٧ أبريل ١٨٩٥م توصل الطرفان إلى اتفاق شيمونوسكى Shimonoseki حيث اعترفت الصين بصورة نهائية وكاملة باستقلال كوريا وقررت التنازل لليابان عن فرموزا وجزر بسكادور المجاورة لها وشبه جزيرة لياوتونج فى جنوب منشوريا ووعدت بدفع تعويضات تبلغ ٣٦٠ مليون ين وكذلك فتح أربع مدن صينية أمام اليابان للتجارة والصناعة. وأخيراً أن يظل ميناء «واى هاى واى» Weihai Wei فى الشاطئ الشمالى لشبه جزيرة شانتونج تحت الاحتلال اليابانى حتى يتم دفع التعويضات كما اتفق على أن يجرى التفاوض لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين.

وقد ترك انتصار اليابان فى حربها ضد الصين أثره على السياسة

اليابانية حيث تزايدت ثقة الشعب اليابانى فى الحركة الإصلاحية والثقة بين رجال الأعمال اليابانيين والحكومة ذلك لأن زيادة المشتريات أثناء الحرب والفرص التى أتيحت لرجال الأعمال فى القارة فى ظل اتفاقية شيمونوسكى والتعويضات الصينية التى دفعت بالذهب، كل هذا كان له أثره فى دعم الاقتصاد اليابانى وفى زيادة نشاط البنوك اليابانية فى الصين وكوريا.

وهناك العامل النفسى الذى نتج عن الانتصار فأحس اليابانيون بقوتهم وزاد احتقارهم للصين كما نظمت المباريات الشعرية بين الطلاب حول هذا المعنى: وتصور اليابانيون حربهم على أنها مواجهة بين التقدم والتخلف وأن انتصارهم دليل عملى ملموس على تفوقهم وسمو قيمهم الأخلاقية ومؤسساتهم الحديثة.

ولكن اتفاق شيمونوسكى لم يكن ليرضى القوى الدولية المنافسة لليابان وبصفة خاصة روسيا. فعقد ممثلو روسيا وفرنسا وألمانيا اجتماعاً فى طوكيو يوم ٢٣ أبريل قرروا فيه تقديم النصح اليابانى بالتخلى عن أى تفكير فى الاستيلاء على شبه جزيرة لياوتونغ والجزء الذى تطالب به من منشوريا. أما بريطانيا فهى وإن لم تنضم للدول الثلاث إلا أنها لم تساعد اليابان وكانت تظهر الميل نحو تأييد نصيحة الدول الثلاث. ولما رأت اليابان أنها منفردة وليست فى حالة تسمح لها بتحدى هذه القوى الكبرى أذعنت لمطالبهم بالتخلى عن شبه جزيرة لياوتونغ مقابل أن تدفع

الصين تعويضاً إضافياً قدره ٣٠ مليون تايل[1].

الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥م):

هيأت الحرب الصينية اليابانية مركزاً عظيماً لليابان في كوريا، ولكنها فقدته في نهاية عام ١٨٩٥م بعد تورط الموظفين اليابانيين في اغتيال ملكة كوريا والتجاء الملك وولي عهده إلى السفارة الروسية في سيول طالباً الحماية. وهكذا دخلت اليابان في اتفاقيات مع روسيا عام ١٨٩٦م وعام ١٨٩٨ لتسوية خلافاتهما حول كوريا. وجاءت الإهانة الكبرى في عام ١٨٩٨ عندما ظفرت روسيا، خلال فترة تهافت الدول الغربية للحصول على الامتيازات داخل الأراضي الصينية، بقطعة أرض استأجرتها في شبه جزيرة لياو تونغ وحصلت على امتيازات بإنشاء سكك حديدية في منشوريا. وأقامت اليابان منطقة نفوذ لها في إقليم فوكين المواجهة لفورموزا، ولكن هذا لم يعوضها عن المرارة التي شعرت بها بعد تنازلها عن شبه جزيرة لياو تونغ.

وقد أيقظت هذه الأحداث اليابان على أهمية الدبلوماسية الدولية. وعبر عن ذلك وزير خارجيتها بقوله: «إننا انتصرنا في الحرب وانهزمنا في الدبلوماسية»، كما أنه أكد على طبيعة العلاقات الدولية بقوله: «ما

---

(١) التايل: تعني أوقية صينية من الذهب وتعادل واحد وثلث أوقية وكانت تستخدم كوحدة نقدية.

لم تسند الدبلوماسية قوة فإنه محتوم عليها بالفشل». ولذا فإن اليابان سعت لتدعيم موقفها العسكرى والاقتصادى فرفعت شعار «دولة غنية وجيش قوى»، وذلك كوسيلة لمنع تكرار مثل هذه الإهانة فى المستقبل. ومن ثم قررت عام ١٨٩٥ مضاعفة حجم الجيش وزيادة عدد القوات البحرية. وفى المجال الاقتصادى شجعت إقامة الصناعات الثقيلة واعتبرتها مشروعات قومية وأقامت شبكة من الخطوط الحديدية لخدمة الاحتياجات العسكرية.

وفى عام ١٨٩٩م عندما نشبت ثورة البوكسرز فى الصين، أرسلت اليابان قوات للاشتراك مع حملة الحلفاء لإنقاذ البعثات الدبلوماسية المحاصرة فى بكين. وكان مسلك اليابانيين جيداً إلى حد استرعى المراقبين الأجانب وأحدث أثراً طيباً فيهم. ولكن هذه الثورة أثارت مع هذا متاعب جديدة مع روسيا التى دفعت بجيوشها إلى منشوريا وظلت تتحرش بالصينيين وتضغط عليهم ليسلموا لها بالإشراف على المنطقة. على أن الخوف المشترك من المصالح الروسية فى الشرق الأقصى، دفع اليابانيين والإنجليز على التقارب، وفى ١٠ يناير ١٩٠٢م تم توقيع المحالفة الإنجليزية اليابانية لمدة عشرين عاماً. نصت هذه المعاهدة على الاعتراف بمصالح بريطانيا فى الصين ومصالح اليابان فى كوريا، كما نصت على أنه إذا اضطرت إحدى الشريكتين إلى الدخول فى حرب مع أكثر من دولة دفاعاً عن نفسها، انضمت الشريكة الأخرى إليها واشتركت فى الحرب.

شرعت اليابان في التفاوض المباشر مع روسيا عام ١٩٠٣م من أجل الحصول على موافقتها على الاعتراف بحقوقها في حرية التصرف في كوريا. ولكن اليابان وهي تسعى إلى هذا التفاهم مع الروس كانت واقعة تحت الضغط البريطاني، لذلك فقد كانت تسعى في نفس الوقت إلى تحجيم نطاق النفوذ الروسي في منشوريا لكي لا يتعدى منطقة السكك الحديدية فقط على أن يظل المتبقي من منشوريا تحت السيطرة الصينية. ولكن الروس لم يكونوا على استعداد لتسليم كوريا وعندئذ قرر اليابانيون أن الحل الوحيد هو الحرب. وفي ٧ فبراير سنة ١٩٠٤م قطعت العلاقات الدبلوماسية، ووجهت اليابان ضربة مفاجئة إلى الأسطول الروسي المتمركز في ميناء بورت آرثر، ومالت كل من ألمانيا وفرنسا إلى التدخل لصالح روسيا ولكن الولايات المتحدة أنذرتهما بأن هذا العمل سيدفعها إلى الوقوف بجوار اليابان.

ونجح اليابانيون نجاحاً ساحقاً في البر والبحر، وفي شهر مارس سنة ١٩٠٥م أجبرت القوات اليابانية القوات الروسية على الانسحاب من جنوب منشوريا. وفي شهر مايو من نفس العام حدثت بين الأسطولين الروسي والياباني معركة فاصلة في مضيق «تسو شيما» الياباني عرفت باسم معركة بحر اليابان انتصر فيها الأسطول الياباني على الروسي. وفقدت روسيا أربعة آلاف من جنودها إلى جانب أسر أربعة آلاف آخرين في حين لم تفقد اليابان سوى ١١٦ وجرح ٥٣٨ مقاتل. كما ضاعت

هيبة روسيا كدولة كبيرة لها وزنها فى السياسة الأوروبية والعالمية. وفى ٨ يونيو ١٩٠٥م قام الرئيس الأمريكى روزفلت بإرسال مذكرة لكل من المتحاربين يطلب منهما ضرورة وضع حد لهذه الحرب. ورحبت كل من الدولتين بمؤتمر الصلح الذى انعقد فى «بورتسموت» Port Smouth الأمريكية. وفى ٥ سبتمبر ١٩٠٥م تم توقيع معاهدة بورتسموث، وقد وضعت تلك المعاهدة حداً لأطماع روسيا فى اليابان وانتزعت اليابان منها سكة حديد منشوريا، كما اعترفت روسيا بمركز اليابان المتفوق فى كوريا وكانت هذه خطوة أولى لضمها إليها نهائياً فى عام ١٩١٠م. وقد شعر جماهير الشعب اليابانى بالإحباط عندما خلت تلك المعاهدة من أية مادة تنص على التعويضات. وتعددت حوادث الشغب فى طوكيو وقامت العديد من مظاهرات الاحتجاج فى طول البلاد وعرضها لاستنكار ذلك السلام المهين. ولكن على أية حال فقد غدت اليابان عقب هذه الحرب عنصراً مؤثراً على الصعيد الدولى.

وتمثل معاهدة بورتسموث نجاحاً لسياسة الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأقصى فى مستهل القرن العشرين والتى حددها وزير الخارجية الأمريكى «جون هاى» John Hay فيما سمى بسياسة الباب المفتوح للحفاظ على سلامة الأراضى الصينية ومن ثم استمرار انفتاحها للتجارة الدولية. كذلك حماية جزر الفليبين من المطامع اليابانية. وبعد ذلك ببضعة أسابيع أطلقت الحكومة الأمريكية يد اليابان فى كوريا مقابل تعهد

اليابان باحترام المصالح الأمريكية في الفيلبين بموجب مذكرة تافت ـ كاتسورا، وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٥م أعلنت اليابان الحماية على كوريا

وكانت فرنسا تشعر بالقلق على ممتلكاتها فى الهند الصينية لاحتمال تورطها فى حرب قريبةمع إنجلترا، ولذلك سارعت فى شهر يونيو ١٩٠٧م بتوقيع معاهدة مع اليابان اعترف فيها كل طرف بمصالح الطرف الآخر فى الشرق الأقصى.

أما الروس فقد اجتمعوا مع اليابانيين فى صيف عام ١٩٠٧م وقاموا بتوقيع عدد من المعاهدات من بينها بروتوكول سرى يقضى بتقسيم منشوريا فيما بينهم. وربما كان هذا التقارب ناجماً عن تدهور العلاقات بين أمريكا واليابان بسبب سياسة الباب المقفول التى اتبعتها اليابان فى منشوريا، الأمر الذى دعى الأمريكيين إلى الرد على هذا الإجراء باتخاذ تدابير ضد النشاط اليابانى على ساحل المحيط الهادى وساد الخوف من وقوع الحرب بين الدولتين وقد لجأ الرئيس الأمريكى روزفلت لمعالجة هذا الموقف إلى ما سمى باستخدام «العصا الغليظة» والرد اللين» تمثل فى قيام الأسطول الأمريكى برحلة حول العالم استعراضاً للقوة، والتوصل إلى عقد ميثاق التحكيم الأمريكى اليابانى فى مايو ١٩٠٨م.

واعتقد اليابانيون أنهم حصلوا على اعتراف أمريكا بمركزهم الخاص فى منشوريا عقب المذكرات التى تم تبادلها بين روت وتاكاهيرا

فى نوفمبر ١٩٠٨م. ولكن هذا الاعتقاد تبدد عندما اقترح وزير الخارجية الأمريكية فى ديسمبر ١٩٠٦ تدويل الخطوط الدولية فى منشوريا. وكان الرد على هذا أن وقعت روسيا واليابان معاهدة فى شهر يولية ١٩١٠م تعهدا فيها بالاشتراك فى العمل دفاعاً عن مصالحهما. ثم لم ينقضى سوى شهر واحد على هذه المعاهدة حتى أعلنت اليابان ضمها لكوريا. وفى عام ١٩١٢م تعزز التحالف الروسى واليابانى بمعاهدة تؤكد تقسيم منشوريا. وبمقتضى هذه المعاهدة حصلت روسيا على النصف الغربى من منغوليا الداخلية بينما أخذت اليابان النصف الشرقى.

وبمجئ العقد الثانى من القرن العشرين حدث تغير هام فى علاقات القوى فى شرق آسيا، حيث انشغلت الدول الأوروبية المتنافسة جزئياً عن هذا الميدان إبان الحرب العالمية الأولى ومن ثم أتاحت الفرصة لظهور قوى جديدة متنافسة فى المنطقة وهى الولايات المتحدة واليابان. ويمكن القول أن الحرب العالمية الأولى أتاحت لليابان فرصة ذهبية للتوسع فى الصين إذ بادرت اليابان فور اندلاع الحرب بالإعلان عن تمسكها بالتزاماتها المترتبة على التحالف اليابانى الإنجليزى، ومن ثم أعلنت الحرب على ألمانيا وانطلقت لاحتلال الأقاليم التى كانت تسيطر عليها الصين وفى خلال فترة وجيزة احتلت اليابان الممتلكات الألمانية فى شانتونغ والجزر الألمانية فى المحيط الهادى. وفى بداية عام ١٩١٥م قدمت اليابان للصين ما عرف باسم المطالب الإحدى والعشرين التى كانت لها أصداء عالمية

واسعة النطاق كما كان لها رد فعل عنيف داخل الصين تمثل فى حركة مايو ١٩١٩م. وقد قسمت هذه المطالب إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: تقضى بمنح اليابان الحقوق التى كانت لألمانيا فى شانتونج إلى جانب امتيازات لبناء خطوط حديدية إضافية.

المجموعة الثانية: تنص على اعتراف الصين بحقوق اليابان الخاصة فى منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، ومد عقد إيجار ميناءئ بورت آرثر ودالنى Dalny وخط حديد جنوب منشوريا لمدة ٩٩ سنة.

المجموعة الثالثة: تهدف إلى قيام اليابان باحتكار التعدين وباستخراج الفحم من حوض نهر اليانجتسى العام.

المجموعةالرابعة: تمنع الصين من أن تؤجر لأية دولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة واقعة على شاطئ الصين.

المجموعة الخامسة: أن تستخدم الصين مستشارين يابانيين فى الشئون السياسية والمالية والعسكرية، وأن تشترك اليابان فى حفظ الأمن فى المدن الهامة، وأن تحصل على امتيازات إضافية فى السكك الحديدية، وأن تحصل على حق احتكار المناجم والموانئ والخطوط الحديدية فى إقليم فوكين. وأخيراً توافق الصين على أنه من حق اليابانيين نشر العقيدة البوذية فى الصين.

يتضح لنا من قراءة هذه المطالب أنها لم تكن تمس الصين فى كيانها الإقليمى فحسب بل وأيضاً فى كيانها الحضارى والفكرى فضلا عن إخضاعهاالسياسى والاقتصادى والعسكرى لليابان. ونظراً لضعف «يوان شيه كاى» فقد اتجه للرفض غير المباشر فأعلن قبوله لبعضها وتأجيل بحث البعض الآخر وفى نفس الوقت سعى للحصول على تأييد عالمى لرفضها. إلا أن القوى الأوروبية كانت مشغولة بالحرب. لذا لم تحقق مساعى «يوان» ما كان يتطلع إليه، واكتفت الولايات المتحدة على تقديم احتجاج شفوى على تلك المطالب وأعلنت تمسكها بسياسة الباب المفتوح، فاضطرت اليابان إلى سحب المجموعة الخامسة وتعديل بنود المجاميع الأخرى وقدمتها للصين فى ٩ مايو ١٩١٥ مع إنذار نهائى بقبولها، فاضطرت الصين إلى قبولها فى اليوم التالى. وأعقب ذلك مقاطعة الصينيين للبضائع اليابانية ولكن هذه المقاطعة لم تجد لاحتكار اليابان لأسواق الشرق الأقصى أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك لما أصاب أوروبا من اضمحلال عقب تلك الحرب.

وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح فى فرساى لم يكن الاهتمام الوحيد لليابان هو فقط الحصول على شانتونغ وتلك الجزر التابعة لألمانيا. وإنما كان اهتمامها منصباً كذلك على الحصول على بيان يصدر من المؤتمر بإعلان المساواة العنصرية. ولكن اعتراض استراليا وخوف الرئيس الأمريكى ولسن من استثارة الرأى فى الولايات المتحدة أديا إلى رفض هذا القرار.

ولذلك تم الاكتفاء باسترضاء اليابان عن طريق إسناد مهمة الانتداب على جزر المحيط الهادى إليها رغم معارضة مندوبى الصين،وأخيراً أصبحت اليابان واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس العصبة. وبهذا اعترف رسمياً بأنها إحدى الدول العالمية.

مؤتمر واشنطن:

منذ أن حطمت الحرب العالمية الأولى ميزان القوى الذى كان سائداً فى شرق آسيا وأدت إلى بروز دور الولايات المتحدة فى المنطقة. وقد نمت البحرية الأمريكية بحيث أصبحت أكبر قوة عالمية فى المنطقة. وهو ما لم يكن التحالف اليابانى البريطانى يأخذه في الحسبان. كما أن اليابان بحصولها على المستعمرات التى كانت خاضعة لألمانيا تزايدت مسئولياتها الأمنية فى شرق آسيا، وفى نفس الوقت واجهت معارضة أمريكية لسياستها إزاء الصين. وفى إطار هذه الأوضاع الجديدة عقد مؤتمر واشنطن البحرى فى الفترة من نوفمبر ١٩٢١ حتى فبراير ١٩٢٢ وحضرته تسع دول بحرية هى الولايات المتحدة وبلچيكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال واليابان والصين.

واهتم مؤتمر واشنطن بمعالجة القضايا التى لم يتم الاتفاق عليها فى مؤتمر باريس ومن أبرزها مستقبل العلاقات بين القوى الكبرى فى المحيط الهادى. وقد أسفر هذا المؤتمر عن ثلاث معاهدات هامة، ففى ١٣

ديسمبر سنة ١٩٢١ وقعت فرنسا وإنجلترا واليابان والولايات المتحدة ميثاق الدول الأربع الذى نص على المحافظة على «الحالة الراهنة» فى المحيط الهادى، وأدى هذا الميثاق إلى إنهاء الحلف اليابانى الإنجليزى.

وفى ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عقدت معاهدة الدول البحرية الخمس وقضت بإنقاص حمولة الأساطيل وإعدادها على أن تكون نسبة الأساطيل بين الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان كنسبة ٥ : ٥ : ٣، وأن لا يزيد الحد الأقصى للسفن الحربية الكبيرة على ٣٥ ألف طن، وحاملات الطائرات على ٢٧ ألف طن، وأعلنت هدنة بحرية مدتها عشرة أعوام، كما نصت المعاهدة على الإبقاء على الأوضاع الراهنة بالنسبة للاستحكامات الممتدة بين هاواى وسنغافورة تقريباً. وكانت هذه المعاهدة فى مصلحة اليابان لأنها جعلت من الأسطول اليابانى قوة لا يمكن أن يتحداها فى المياه الآسيوية أى من الأسطولين الإنجليزى أو الأمريكى بمفرده، وأنقذتها أيضاً من الخراب المالى بسبب التسابق فى التسليح البحرى.

أما المعاهدة الثالثة فهى «ميثاق الدول التسع» التى وقعت فى ٦ فبراير ١٩٢٢م، وكان الغرض منها احترام ومراعاة سلامة أراضى الجمهورية الصينية واستقلالها السياس والإدارى والجدير بالذكر أن ما تضمنته تلك المعاهدة من بنود لم يكن الهدف منها الحفاظ على مصلحة الصين بل إن الهدف الأول كان حماية الحقوق التجارية والاقتصادية للشعوب الأجنبية من أن تقضى عليها اليابان وبعبارة أخرى

أن المعاهدة كانت محاولة من الدول الغربية مجتمعة للحفاظ على مصالحها فى الصين فى مواجهة المطامع التوسعية لليابان. ولقد حققت الصين مكسباً لا يستهان به فى ذلك المؤتمر فهى من ناحية قضت على المطالب الإحدى وعشرين لليابان ومن ثم حققت الصين فى مؤتمر واشنطن ما عجزت عن تحقيقه فى مؤتمر الصلح بباريس ومن ناحية أخرى فإن ما ترتب على المؤتمر من إلغاء المعاهدة البريطانية اليابانية لعام ١٩٠٢م قد زاد من موقف الصين تحسناً وهى المعاهدة التى استندت إليها السياسة اليابانية فى التوسع فى الأقاليم الصينية انطلاقاً من ضمانها لعدم معارضة بريطانيا.

اليابان بين الحربين العالميتين:

بدأت قوة اليابان تظهر بشكل واضح منذ أواخر القرن التاسع عشر. حيث تأكد التفوق اليابانى فى حربين كبيرتين الأولى هى الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٠م) والتى انتهت بانتصار اليابان وعقد معاهدة «شيمونسكى». والحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥م) والتى انتهت بانتصار اليابان بتوقيع معاهدة «بورتسموث» فى ٥ أغسطس ١٩٠٥م،. ولذا ظهرت اليابان فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى كدولة عملاقةمما دفع الدول الأوروبية إلى شراء انضمام اليابان إليهم بأى ثمن.

وباشتراك اليابان فى الحرب العالمية الأولى حصلت على مكاسب كثيرة. ولكن هذه المكاسب كانت رهناً بفترة الحرب فما جاء عام ١٩٢١م حتى تغيرت الظروف المحيطة باليابان فى غير صالحها وأخذت مكاسبها تتلاشى ومن ذلك:

أولا : حصلت اليابان على مكانة متفوقة فى ميدان الشرق الأقصى بعد هزيمة روسيا ولكن هذه الهزيمة لم تستمر طويلا إذ سرعان ما قامت الثورة الروسية ١٩١٧م بدأت روسيا فى أعقابها فى العمل على استرجاع كل ما أخذته اليابان منها فاستردت ميناء بورت آرثر والجزء الشمالى من جزيرة سخالين وخط حديد منشوريا ولم يكن ذلك فى صالح اليابان.

ثانياً: إن الحرب العالمية الأولى لم تصل إلى نهايتها نتيجة إعلان الرئيس الأمريكى ولسن المبادئ الأربعة عشر، واستجابة ألمانيا إلى الصلح على أساسها، وبذلك حصلت على صلح مشرف ونهاية الحرب بهذه الصورة أدت إلى احتفاظ الدول الأوروبية بقدرتها الصناعية فلم تمض ثلاث سنوات من نهاية الحرب حتى تمكنت هذه الدول من استعادة قوتها الصناعية وبدأت منتجاتها تنافس البضائع اليابانية فى ميدان الشرق الأوسط الذى انفردت به اليابان طوال فترة الحرب مما أضر بالصناعة اليابانية وأغلقت كثير من المصانع اليابانية أبوابها، ثم ازدادت متاعبها بتلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة

التى اجتاحت العالم ١٩٣٠م.

ثالثاً : فيما يتعلق بالناحية الزراعية وحالة الفلاح نجد أن زيادة عدد السكان ترتب عليه تفتيت الملكية الزراعية إلى درجة كبيرة بحيث أصبح حوالى ٧٢٪ من الفلاحين كانت ملكية الواحد منهم لا تزيد عن هكتار واحد. وقد تطلب هذا من الحكومة اليابانية ضرورة التدخل لعلاج الموقف علاجاً حاسماً وسريعاً حتى لا تصبح هذه الملكية ملكية اسمية. وقد وجدت الحكومة أن حل هذه المشكلة لن يتأتى إلا عن طريقين ألا وهما:

أولا : زيادة عدد الأراضى المنزرعة.

ثانياً: الهجرة.

فيما يتعلق بزيادة الأرض المنزرعة فقد قامت الحكومة بمسح شامل لأراضيها حيث تبين أن هناك حوالى خمسة ملايين فدان قابلة للزراعة ولكنها فى حاجة إلى مجهود كبير وأموال وفيرة ومدة لا تقل عن خمسة وعشرين سنة فاتجهت للحل الآخر وهو الهجرة فبدأت تشجع الهجرة إلى الولايات المتحدة واستراليا ومنشوريا. ولخوف الولايات المتحدة من العنصر الأصفر (اليابان) إلى أراضيها أصدرت قراراً بتحريم هذه الهجرة عام ١٩٢٤م وقبل ذلك قيدت استراليا الهجرة إلى أراضيها وهكذا أصبحت منشوريا المخرج الوحيد للهجرة أمام اليابان. وكان هذا الإقليم خاضعاً آنذاك للحكومة الصينية. مما دفع اليابان إلى التفكير جدياً فى ضرورة شن حرب على هذا الإقليم لانتزاعه من الصين.

وقد ساعدها على ذلك سببان:

الأول: أن إقليم منشوريا يتبع الصين من الناحية الاسمية، ولكه يتمتع باستقلال ذاتى فى إدارة شئونه أى أن سلطة الصين عليه غير قوية.

ثانياً : أن لليابان مصالح خاصة فى هذا الإقليم منذ انتصارها فى الحرب اليابانية الروسية ١٩٠٥م متمثلة فى مينائى «بورت آرثر» و«ديران»، كذلك خط حديد منشوريا الذى مكن اليابان من تدعيم مصالحها فى جنوب منشوريا. واستخدام رؤوس الأموال اليابانية استخداماً صحيحاً. ولقد لعبت اليابان دوراً كبيراً فى تنمية اقتصاديات إقليم منشوريا مما جعلها تنظر إلى هذا الإقليم كمنطقة نفوذ لها يجب ألا تقف مطامعها فيه على حق امتلاك سكة حديد منشوريا فقط بل يجب أن تتعداها إلى إخضاع منشوريا بأكملها إلى سيادتها.

وعندما بدأت الصين تنتبه إلى سياسة اليابان تجاه منشوريا بدأت تتخذ موقفاً إيجابياً إزاء السياسة اليابانية الهدف منه وقف تغلغل اليابان فى إقليم منشوريا على أن ينحصر نشاطهم فقط على خط حديد منشوريا، كما أرسلت الصين عدداً كبيراً من عمالها لتدعيم مركزها فى هذا الإقليم بالإضافة إلى أنها بدأت فى إقامة خطوط سكك حديدية لمنافسة الخط اليابانى لوضع حد لتفوقها الاقتصادى فى الإقليم

ا ستاءت اليابان من عرقلة الصين لمجهوداتها الاقتصادية ووجدت أن

الحل الوحيد لتدعيم مصالحها فى منشوريا هو إبعاد الصين عن منشوريا. وأن هذا الإبعاد لن يتحقق إلا عن طريق الحرب.

وقد أثارت مشكلة منشوريا كثيراً من الجدل فى الصحف والرأى العام حيث انقسم اليابانيون إلى فريقين: فريق يرى ضرورة استخدام القوة لتحقيق الأطماع اليابانية، وفريق آخر كان يرى ضرورة الوصول إلى هذا الهدف بالطرق السلمية.

وقد تأرجحت سياسة اليابان فى الفترة الممتدة من ١٩٢٧-١٩٣٠ بين هذين التيارين (الأخذ بالطرق السلمية أو الاندفاع نحو التحرب) تبعاً للسياسة التى يعتنقها وزير خارجيتها. حيث تعاقب على الوزارة اليابانية رجلان هما البارون «شيد نهارا» (يمثل رأى المعتدلين)، والبارون «تاناكا» يمثل رأى المتطرفين) وكلما تقلد أحدهما الوزارة، تسير السياسة اليابانية فى الاتجاه الذى يرضاه، حتى إذا ما ترك الوزارة مالت إلى الاتجاه العكسى.

وقد جاءت الأزمة الاقتصادية ١٩٣١م فى أعقاب ذلك وكانت لها اثار سيئة على اليابانيين. وبدأت الولايات المتحدة وهى أكبر مستوردة لخام الحرير من اليابان تقلل من نسبة ما تستورده هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تضاءلت المصنوعات اليابانية التى كانت اليابان تصدرها إلى المستعمرات الأوروبية فى جنوب آسيا وأفريقيا حيث أخذت الدول خلال

هذه الأزمة بمبدأ الاكتفاء الذاتى وبذلك ساء الوضع فى اليابان ورأت أن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو التوسع فى منشوريا ولم يكن أمامها سوى استخدام القوة وبدأ صوت المنادين بالحرب يعلو على الأصوات المعتدلة.

وقد رأى اليابانيون فى هذه الحرب علاجاً لأمرين هامين: الأول يتمثل فى شغل الرأى العام اليابانى عن متاعبه الداخلية، الثانية محاولة اليابان معالجة أزمتها الاقتصادية عن طريق الاستيلاء على منشوريا.

ولذلك أعلن الساسة اليابانيون ضرورة شن حرب على منشوريا لاقتطاعها من الصين وبدأت الوزارة اليابانية تعمل على تعبئة الرأى العام اليابانى لذلك وتحين الفرصة لتحقيق أطماعها. ولقد واتتهم هذه الفرصة فى ١٨ أغسطس ١٩٣١ على إثر انجفار قنبلة وضعها الصينيون فى خط حديد جنوب منشوريا. وهكذا بدأت الحرب اليابانية الصينية (١٩٣١-١٩٣٦م) ونستطيع أن نقسمها إلى ثلاث مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى: بدأت بالهجوم على منشوريا والاستيلاء على مدنها الواحدة تلو الأخرى إلى أن تمكنت من اجتياح كل المدن المنشورية فى غضون خمسة أسابيع منذ بدء هذه العمليات العسكرية.

ونظراً لضعف الصين حربياً وعدم مقدرتها على مواجهة اليابانيين بدأت تشن حرباً اقتصادية على اليابان ووجهت لها ضربة قوية فى مدينة

شنغهاى حيث بلغت استثمارات اليابان حوالى ٢٨٠ مليون دولار فأصدرت أمراً بتحريم تداول المنتجات اليابانية فى هذه المدينة. ونتيجة لتحرش الصين باليابان اقتصادياً قامت اليابان بإرسال قواتها لتهديد شنغهاى فى ٢٦ يناير ١٩٣٢ دون إعلان الحرب وقد اشتبكت القوتان فى معركة حربية انتهت بهزيمة الصين وانتصار اليابان فى ١٥ مارس ١٩٣٢م.

ونتيجة لهذه الهزيمة أصبح لليابان الحق فى تقرير مصير منشوريا ووضع نظام الحكم بداخله على الوجه الذى ترتضيه فأعلنت أولا: استقلال منشوريا فى إدارة شئونها استقلالاً ذاتياً تحت اسم منشوكو ثم ما لبث أن تطور ذلك الأمر إلى إعلان اليابان استقلال منشوكو عن الصين. وتم وضع اتفاق بين الدولتين (اليابان ـ منشوكو) يخول لليابان حق الدفاع عن منشوكو وذلك عن طريق إقامة حامية عسكرية بها. وهكذا وضعت اليابان منشوريا تحت الحماية. ولم توافق الصين بطبيعة الحال على هذا الوضع الجديد.

ولما كان كل من الدولتين عضواً فى عصبة الأمم المتحدة، وقانون العصبة ينص على احترام كل عضو من أعضائها لحرية العضو الآخر، طلبت الصين من العصبة وقف اعتداء اليابان على منشوريا وحل مشكلتها. فتبنت العصبة هذه القضية وطلبت من اليابان إثبات حسن نواياها والانسحاب من منشوريا. وعندما لم تستجب اليابان لذلك أصدرت

العصبة قرارين بضرورة انسحاب اليابان الكامل من إقليم منشوريا.

فأجابت اليابان على قرارى العصبة بأنها لن تسحب قواتها من الصين إلا بعد موافقة الصين على شروط الانسحاب والتى تتضمن اعتراف الصين بحق اليابان فى إنشاء سكك حديدية أخرى وبكل الحقوق التى يتمتع بها اليابانيون فى الإقليم. وعلى إثر ذلك أعلنت الصين أنها لن تدخل فى مفاوضات مع اليابان إلا بعد انسحابها الكامل من المناطق التى استولت عليها. ولذا كونت العصبة لجنة تقصى حقائق فى منشوريا مهمتها تقديم تقرير للعصبة عن سبب التوتر فى العلاقات بين الدولتين وما تراه اللجنة من توصيات لإنهاء تلك الخلافات وقد باشرت اللجنة بزعامة اللورد لايتون عملها وتمكنت فى سبتمبر ١٩٣٢ من رفع تقريرها للعصبة. ويعطينا هذا التقرير صورة واضحة عن منشوريا فى ظل الاحتلال اليابانى، وقد طالب أعضاء هذا التقرير فى نهايته بضرورة الاعتراف باستقلال منشوكو استقلالا ذاتياً ولكن فى ظل السيادة الصينية.

وفى ديسمبر ١٩٣٢ عقدت العصبة اجتماعاً غير عادى للنظر فى قرارات اللجنة والاستماع إلى وجهات نظر المندوبين الصينى واليابانى محاولة التوفيق بينهما. وعندما فشلت اليابان فى إقناع العصبة بوجهة نظرها أو أن تعتمد عليها فى تحقيق أطماعها ضربت بقرارات العصبة عرض الحائط وأعلنت انسحابها منها سنة ١٩٣٣ وبذلك وجهت اليابان

أولى الضربات القاضية التى وجهت للعصبة وكانت من أسباب انهيارها.
وقد شجع هذا الموقف المائع المتردد للعصبة تجاه تلك القضية، اليابان على ارتكاب المزيد من الاعتداءات ضد الصينيين ووقفت العصبة موقف المتفرج إزاء ما يجرى داخل الصين.

وقد شجع موقف العجز والتراخى الذى سلكته العصبة كثيراً من الدول على الانسحاب منها مثل إيطاليا أثناء احتلالها الحبشة سنة ١٩٣٥م، وألمانيا أثناء عدوانها على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وهولندا سنة ١٩٣٩م، الأمر الذى أحط من قدر هذه المنظمة الدولية وكان له أكبر الأثر فى سقوطها واندلاع الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية: بدأت سنة ١٩٣٣، وكان لوزير الحربية اليابانى الجنرال آراكى أكبر الأثر فى قيام هذه الحرب مرة ثانية نظراً لنزعته التوسعية وإيمانه بمبدأ التوسع عن طريق الحرب. بدأت هذه المرحلة بتقدم القوات اليابانية من إقليم منشوكو نحو سهل «جيهول» الصينى واستمر زحفهم نحو بكين حتى وصلوا إلى سور الصين العظيم دون أن تلق أية مقاومة صينية ونظراً لخطورة الموقف بالنسبة للحكومة الصينية فقد طلبت عقد هدنة بينها وبين اليابان فى ١٩ مارس ١٩٣٣ تمهيداً لحل النزاع بين الدولتين عن طريق المفاوضات وقد تم ذلك فى هدنة «تاناجكو» Tanagko وهى تنص على:

١ ـ انسحاب القوات اليابانية إلى ما وراء سور الصين العظيم وهذا يعنى اعتراف الصين باحتلال اليابان لإقليم «جيهول».

٢ ـ انسحاب القوات الصينية إلى مواقع جديدة جنوب سور الصين تنتهى على بعد ثلاثين كيلو متراً من شمال مدينة «تيان ـ تسن».

٣ ـ المنطقة الواقعة بين خط حديد اليابان والخط الحديدى الصينى منطقة محايدة، منزوعة السلاح ولا يحق لأى طرف من الطرفين أن يدخلها.

ويتبين لنا من شروط هذه المعاهدة أن اليابان تمكنت من الاستيلاء على بعض أجزاء من الأراضى الصينية دون تقديم تضحيات كبيرة. كما أن الحكومة الصينية قد سلمت بوجود القوات اليابانية فى أراضيها كأمر واقع. وهكذا تنتهى هذه المرحلة دون الدخول فى مصادمات عسكرية عنيفة بين الجانبين.

المرحلة الثالثة: انتهت المرحلة الثانية من الصراع اليابانى الصينى بهدنة «تاناجكو». وقد وجد الساسة اليابانيون فى أعقابها ضرورة التريث بعض الوقت حتى تتمكن اليابان من تنظيم المناطق التى خضعت لها بالإضافة إلى حل بعض المشاكل الداخلية وأهمها استفحال الأزمة المالية وزيادة ما ينفق على الأعمال الحربية.

وقد وجدت الحكومة أن معالجة هذه المشاكل لن يتأتى إلا عن طريق حلين لا ثالث لهما، الأول هو زيادة الضرائب على الشعب لموازنة ميزانية الدولة وللإنفاق على العمليات الحربية والثانى التقليل فى نفقات الجيش والبعد عن سياسة التوسع المسلح.

ولهذا السبب انقسمت الوزارة اليابانية إلى قسمين، فريق برئاسة وزير المالية الذى يرى بعدم فرض ضرائب جديدة لأنها وصلت إلى حالتها القصوى وعدم إمكانية الشعب للمزيد منها وأن من الأفضل ضغط المصروفات العسكرية، والفريق الآخر برئاسة وزير الحربية الذى يرى ضرورة الاستمرار فى سياسة التوسع المسلح وأن يقوم الشعب اليابانى بتقديم المزيد من التضحيات لرفع شأن بلادهم وقد ترتب على هذا الانقسام فى الرأى أن استقالت الوزارة.

غير أن الحكومة اليابانية الجديدة لم تنجح فى الضغط على العسكريين الذين انتهزوا فرصة قيام بعض الفلاحين الصينيين فى إقليم «جيهول» بالثورة، وهاجموا الصين فى عام ١٩٣٥م واجتازوا السور العظيم. ولقد تقدمت الحكومة اليابانية بمطالبها إلى الحاكم الصينى العسكرى فى بكين والتى تنص على ضرورة وضع مقاليد الحكم فى هذه المنطقة فى أيدى الموالين للسلطات اليابانية والقضاء على كل حركات المقاومة للنفوذ اليابانى. وقد أعلنت اليابان موافقة الحاكم الصينى على هذه المطالب دون الرجوع للحكومة الصينية المركزية. وفى نفس الوقت

استغل اليابانيون فرصة قيام بعض الجنود الصينيين باعتراض طريق بعض اليابانيين فى إقليم «تشاهار» شمال غرب بكين واحتجوا على ذلك. وبالرغم من تقديم الصين للاعتذار الواجب إلا أن اليابان طالبت بضرورة انسحاق القوات الصينية من هذه المنطقة. وفى هذه المرحلة أبدت الحكومة اليابانية استعدادها لتسوية هذه الخلافات مع الحكومة الصينية فى مقابل موافقة الصين على الشروط الآتية:

أولا : الاعتراف بنفوذ اليابان ومصالحها فى منشوريا.

ثانياً : التعاون بين الحكومتين الصينية واليابانية بهدف القضاء على القوات الشيوعية داخل الصين.

ولما رفضت الصين الاستجابة لهذين المطلبين، هددتها اليابان بفصل شمال الصين عنها وإنشاء حكومة مستقلة من ولايته الخمس. وإزاء هذا التهديد قامت الحكومة الصينية بحشد بعض قواتها على حدود هذه الولايات ولم تجرؤ على وضعهم داخل هذه الولايات مما يدل على مدى ضعف الحكومة الصينية آنذاك.

ولقد كانت الدول الكبرى فى ذلك الوقت تقف من الصين موقفاً متخاذلا، ولم تجد منهم الصين المعونة اللازمة أو مجرد التأييد غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلا حيث تطوّرت الأحداث بصورة نبهت هذه الدول إلى خطورة ترك اليابان تعبث بالمعاهدات الدولية وتفعل ما

تريد ومن أهم هذه الأحداث :

أولا : تصريح وزير خارجية اليابان أن هدفه تحقيق السلام فى الشرق الأقصى وتوحيد الصين بشرط عدم لجوءها إلى الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة فى طلب أى مساعدات فنية أو شراء أسلحة لأن ذلك يعد عملا عدائياً موجهاً ضدها وهذا يعنى أن اليابان اعتبرت منطقة الشرق الأقصى منطقة نفوذ لها بصفة عامة والصين بصفة خاصة. أى أنها ضربت بسياسة الباب المفتوح عرض الحائط.

ثانياً : إعلان اليابان إلغائها لمعاهدة واشنطن ١٩٢٢م والتى نصت على أن لا تتجاوز قوة الأسطول اليابانى ٥/٣ قوة الولايات المتحدة البحرية أو إنجلترا وهذا يعنى أن اليابان بدأت فى زيادة قوتها للدرجة التى تريد بها تهديد مصالح هذه الدول فى ميدان الشرق الأقصى.

بدأت الولايات المتحدة فى إتخاذ بعض الاجراءات اللازمة لحفظ التوازن فى الشرق الأقصى فعملت على زيادة قوتها البحرية وبدأت فى إنشاء قواعد بحرية جديدة فى المحيط الهادى. من ناحية أخرى رأت الولايات المتحدة ضرورة تغيير سياستها تجاه روسيا والاعتراف بالنظام الجديد فيها ١٩٣٣م تمهيداً للتعاون معها للقضاء على النفوذ اليابانى.

ولقد سعت إنجلترا عام ١٩٣٥ إلى أن تصل إلى اتفاق مع اليابان للتعاون معها اقتصادياً فى الصين وعندما فشلت اتجهت إلى مساعدة الصين مالياً متجاهلة التحذير اليابانى.

أما روسيا، فعندما شعرت بازدياد الضغط اليابانى على إقليم منغوليا الخارجية تقدمت لحكومتها بمعاهدة عسكرية تقتضى دفاع روسيا عن هذا الإقليم ضد أى اعتداء خارجى.

غير أن هذه الدول لم تحاول انتهاج سياسة موحدة ضد الخطر اليابانى مما شجع اليابان على التقدم إلى الصين ١٩٣٦ تطالبها بقبول مبدأ التعاون الاقتصادى معها ولكن الحكومة الصينية رفضت قبول هذا المبدأ حتى يتم انسحاب اليابان من شمال الصين. ولقد كان ذلك الموقف سبباً فى قيام اليابان بشن حرب شاملة ضد الصين ١٩٣٧م.

الحرب اليابانية الصينية ١٩٣٧:

بدأت الحرب اليابانية تستعد لشن حرب كبرى على الصين نتيجة لرفضها مبدأ التعاون الاقتصادى معها، متذرعة بمختلف الحجج والأسانيد (كحماية رعاياها ـ توفير منافذ تجارية لمنتجاتها) لتبرير عدوانها. غير أن الهدف الحقيقى وراء كل ما قامت به فى الصين من عمليات حربية هو التوسع والفتح أى تحقيق سياسة الضم. وكان الدافع وراء حرب ١٩٣٧م مبعثه خوف اليابان من تطور الموقف فى الصين فى غير صالحها. فالحكومة الوطنية بدأت تعمل بكل نشاط لزيادة قوة الجيش وشحذ همة الشعب الصينى لمناهضة النفوذ اليابانى والقضاء عليه. فكان لابد من قيام اليابان بعمل إيجابى حاسم للحد من هذه السياسة الصينية. وكانت

الظروف مهيئة لاشتعال نار الحرب بين الطرفين. وقد استغلت اليابان فرصة اشتباك حامية صينية فى الجنوب الغربى من بكين مع سرية يابانية، وطالبت على إثر هذه الحادثة بسحب القوات الصينية من الولايات الشمالية، وعندما رفضت الصين الإذعان لتلك الأوامر قطعت اليابان علاقاتها معها وقامت بهجوم خاطف على الصين واستولت على بكين ثم توالت العمليات الحربية اليابانية التى حازت فيها الانتصار تلو الانتصار نتيجة تفوق أسلحتها وتنظيمها العسكرى الدقيق. ومع بداية عام ١٩٣٩م كانت اليابان تسيطر على الصين الشمالية وجزء من الصين الوسطى وشاطىء الصين الجنوبية.

بينما فشلت فى انتزاع المناطق الريفية من أيدى القوات الشيوعية وكان ذلك كفيلا بزعزعة نفوذ اليابانيين وعدم استقرار سلطتهم مما دفعهم إلى التفكير فى محاولة التخلص من تشانغ كاى شيك واستبداله بشخص موالى لليابان يعمل على تحقيق التعاون الاقتصادى معها وقبول بناء حاميات يابانية فى البلاد.

وقد استمر هذا الوضع حتى قيام الحرب العالمية الثانية حيث انضمت اليابان لدول المحور (ألمانيا، إيطاليا) وحققت من وراء ذلك مكاسب جديدة ونجحت فى احتلال أندونيسيا بعد ضرب الأسطول الأمريكى فى «بيرل هاربر». غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت حداً للأطماع اليابانية بعد أن أسقطت عليها القنابل الذرية فى «هيرو

شيما» و«ناجا زاكي» مما أدى إلى هزيمتها واستسلامها واستعادت الصين منشوريا، واقتسمت روسيا وأمريكا كل ممتلكاتها الخارجية بمقتضى معاهدة «يالتا» وهكذا عادت اليابان إلى ما كانت عليه عام ١٨٧٤م فأصبحت لا تملك سوى الجزر الأربع الكبرى وبعض الجزر المحيطة بها.

مرحلة ما بعد الحرب

لقد تسببت الحرب الشعواء التى انتهت عام ١٩٤٥م فى إحداث خراب عظيم فى اليابان. إذ أحرقت ودمرت أكثر المدن والصناعات وأصبحت المواد الغذائية التى لا غنى عنها لحياة البشر قليلة وشحيحة.

ووجدت الحكومة اليابانية نفسها مضطرة قبل الشروع فى إعادة تعمير البلاد وبناء الاقتصاد القومى الذى كان فى حالة انهيار شبه تامة، إلى البدء بتوزيع الطعام على الأهالى كما كان التضخم المالى الذى أحدثه إصدار الأوراق المالية بلا حساب إبان الحرب من أعظم المشاكل التى واجهتها البلاد.

الإصلاحات التى أدخلها الاحتلال:

ومع ذلك فقد وفرت الهزيمة الفرصة لنهضة قومية شاملة، فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تغيير البناء الاجتماعى فى اليابان بتطبيق سلسلة من الإصلاحات. كان من آثارها إدخال تغييرات إدارية تستهدف دفع النمو الاقتصادى. وكان من أهم هذه التغييرات الإصلاح الزراعى، فقد كان انخفاض نسبة النمو الزراعى قبل الحرب العالمية الثانية من أخطر المشاكل التى تواجه اليابان ولم يكن السبب فى ذلك عائداً إلى النواحى الفنية، بل إلى ضعف البناء. والجدير بالذكر أنه عندما امتلك العمال الزراعيون الأرض للإصلاح الزراعى زادت رغبتهم فى العمل وإقبالهم على الإنتاج.

ومن ناحية أخرى فقد كان من اثار التضخم المالى أن الأموال التى كانت تتركز فى المدن، أن أعيد توزيعها لتشمل الريف أيضاً. وساعد ذلك بالإضافة إلى انتشار التعاونيات الزراعية واستخدام الوسائل العلمية والفنية الحديثة التى أدخلت بعد الحرب مثل المبيدات الحشرية والكيماويات والأدوات والآلات الميكانيكية على زيادة الإنتاج.

ولما كان التوازن فى نمو الإنتاج الزراعى والصناعى من الأمور المرغوب فيها لتحقيق النمو الاقتصادى، فقد توافر هذا الشرط فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد انخفض عدد العاملين فى الزراعة انخفاضاً حاداً من ٤٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٦٠م وإلى ١٨٪ فى ١٩٧٠م وذلك نظراً للحاجة إلى الأيدى العاملة فى المناطق الحضرية. وبالرغم من هذه الظروف فقد زاد الإناج الزراعى فيالبلاد بنسبة ٢,٥٪ سنوياً، الأمر الذى يعتبر نجاحاً رائعاً.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مسألة الإصلاح الزراعى كانت قيد البحث، وأن الإجراءات الخاصة بتطبيق الإصلاح الزراعى كانت قد وضعت بالفعل قبل الاحتلال. والمعروف أن فرض أمر أو برنامج ما من الخارج، مهما كان طيباً وهاماً، لا يأتى بالنتائج المرجوة دائماً، أما بالنسبة للزراعة فى اليابان فقد كانت الدراسات حول الإصلاح الزراعى من أجل زيادة إنتاجية الأرض جارية قبل الحرب، وكانت هناك

دراسات شاملة للظروف السائدة فى المناطق الزراعية، كماكانت هناك خطط موضوعة بالفعل على أساس تلك الدراسات.

وقد ساعد هذه الدراسات والخطط فى توافق الإصلاح الزراعى مع الظروف السائدة في اليابان وساهمت كثيراً فى نجاح برنامج الإصلاح.

وفضلا عن ذلك، فقد ساعد الإصلاح الزراعى وكذا نمو الاتحادات العمالية وتصفية الاحتكارات المالية الكبرى «زايباتسو» على تحقيق المساواة فى توزيع الثروة وإرساء القواعد المتينة للاقتصاد القومى، أى أنها ساعدت على توسيع السوق المحلية، مما فتح الطريق أمام النمو الصناعى.

وقد اتجهت اليابان بعد الحرب إلى إنتاج السلع وبيعها بكميات كبيرة في السوق المحلية، مما ساهم فى تخفيض تكاليفها، وكانت نفس هذه السلع تصدر بعد ذلك إلى الخارج أما قبل الحرب فقد كان الاتجاه هو العمل على خفض التكاليف عن طريق خفض أجور العاملين تحقيقاً للأسعار المنافسة فى الأسواق الخارجية كما كان الحال بالنسبة للقطن. وهذا كله يعنى أن الموقف بعد الحرب قد تغير تغيراً جذرياً عما كان عليه قبل الحرب.

إعادة بناء الاقتصاد:

وعلى أساس هذه الإصلاحات البناءة حقق القطاع الحديث من

الاقتصاد القومى تطوراً رائعاً. إذ لم تكد تنتهى فترة الاضطراب التى أعقبت الحرب حتى انتهجت اليابان إلى مواجهة النكسات المؤقتة الناجمة عن الخراب والدمار الذى أحدثته الحرب ورأت اليابان أن أكثر ما تحتاج إليه فى الواقع هو اكتساب خبرات الدول المتقدمة للاستفادة منها فى التنمية الاقتصادية.

فبينما كان الدمار الذى أصاب اليابان مسألة مادية بحتة، فإن أهم ما يتميز به الشعب اليابانى، أى قدرات الإنسان اليابانى، بقيت كما هى.

وقد سبق أن ذكرنا أن اليابان كانت قد أنفقت جهوداً عظيمة فى تطوير التعليم ونشره، وكان لهذا الرصيد الهائل أثره الكبير فى تلك الظروف التى حاقت بالبلاد، إذ كان هناك العدد الوفير من العمال ذوى الكفاءة العالية.

ومن الطبيعى أنه إذا أتيحت لهذه القوى العاملة ذات الكفاءة العالية رؤوس الأموال اللازمة، فإن النتيجة الحتمية زيادة الإنتاج بسرعة فائقة.

وكانت اليابان بعد الحرب ـ بالمقارنة بالدول الأجنبية ـ توجد نسبة عالية جداً من الإنتاج السنوى من السلع من أجل تراكم رأس المال. ففى عام ١٩٦٢ بلغت نسبة الأصول الثابتة فى الإنتاج القومى العام ٣٤,٤٪ فى اليابان بالمقارنة مع ١٦٪ فى الولايات المتحدة، ١٩,٦٪ فى فرنسا، و ٦٥,٣٪ فى جمهورية ألمانيا.

وحتى فى عام ١٩٧٣ آخر عام نمو اليابان الاقتصادى السريع منذ منتصف الخمسينيات كانت الأرقام الموازية هى ٣٦،٧٪ فى اليابان مقابل ١٨،٢ ٪ فى الولايات المتحدة و ٢٨،٩٪ فى فرنسا، و ٢٤،٧٪ فى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وقد ساهمت تلك الأموال جنباً إلى جنب مع وسائل التكنولوجيا الحديثة التى أدخلتها اليابان من الخارج على نطاق واسع، فى دفع عجلة الإنتاج وزيادته. وكانت اليابان طوال فترة التوتر التى سادت البلاد قبل الحرب وبعدها لم تستورد من الدول الصناعية الكبرى سوى قدر ضئيل للغاية من التكنولوجيا، بينما شهدت اليابان بعد انتهاء الحرب واستقرار الأمور تدفق العلوم التكنولوجية، كما شهد العالم بعد ذلك تقدماً هائلا فى كافة فروع التكنولوجيا.

وكان من أثر التطورات التكنولوجية فى اليابان أن زادت قدراتها الإنتاجية، كام أمكن تخفيض بعض الواردات مثل القطن والمطاط الخام، ولم ترتفع درجة الاعتماد على الواردات.

ومن ناحية أخرى فقد أدى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى توفير فرص أكبر للاستثمار الأمر الذى ساهم فى زيادة تراكم رؤوس الأموال.

وجدير بالذكر أنه مع زيادة الإنتاج ارتفعت صادرات اليابان بشكل مطرد. والحقيقة أن التوسع فى الصادرات مسألة عظيمة الأهمية بالنسبة

لدولة مثل اليابان، نظراً لاعتمادها على المواد الأولية من الخارج، وكان من أثر التوسع العام فى التجارة العالمية أن زادت صادرات اليابان بمعدل أعلى من التجارة العالمية، وبالمقارنة بزيادة الصادرات العالمية التى بلغت ٤١ ٪ خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٥٨-١٩٦٢ إلى ١٩٦٢ فقد سجلت الصادرات اليابانية ارتفاعاً بلغت نسبته مائة فى المائة.

وفى الآونة الأخيرة على أى حال مقابل ١٨٨ لكل زيادة مئوية فى الصادرات العالمية خلال السنوات الخمس بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٦ سجلت اليابان زيادة بمقدار ١٨٠ ٪.

وفى نفس الوقت انعكاساً لافتقار اليابان إلى قاعدة كافية من المواد الخام كانت هناك زيادة حادة فى وارداتها (٢٢٨ ٪ زيادة لليابان مقابل ١٨٢ ٪ زيادة للواردات العالمية فى الفترة التالية).

دور الحكومة:

وبالرغم من النمو الرائع الذى حققه الاقتصاد اليابانى إلا أن الدور الذى لعبته الحكومات اليابانية المتعاقبة بعد الحرب لا يرقى إلى مستوى الدور العظيم الذى قامت به حكومة ميجى.

وقد اضطرت الحكومة اليابانية عام ١٩٤٨ إلى فرض سياسة مالية خامسة لمقاومة التضخم الذى استفحل أمره بعد الحرب، وذلك من أجل إعادة بناء اقتصادها القومى مع علمها بأن مثل هذه السياسة قد تثير سخط الرأى العام ضدها.

وبفضل السياسة الخارجية التى تبنتها اليابان فى فترة ما بعد الحرب، تلك السياسة القائمة على التعاون الدولى والتمسك بالسلام، أمكن للحكومة اليابانية أن تنخفض فى نفقات دفاعها إلى الحد الأدنى، بالمقارنة بالفترة السابقة للحرب، وكان من أثر هذه السياسة أن ازداد الاستثمارات فى قطاع الإنتاج زيادة هائلة، الأمر الذى دفع عجلة التطور الاقتصادى بسرعة متزايدة، ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بدور توجيهى خلال السنوات الصعبة التى أعقبت الحرب، وذلك لتمكين الاقتصاد القومى من النهوض فى ظل الظروف الاقتصادية القاسية.

وكما حدث إبان الحكم الميجى، كان موظفو الحكومة هم الذين ساهموا بالقسط الكبير فى دفع عجلة التقدم. وكان الموظفون الحكوميون الذين عهد إليهم بوضع أسس السياسة الاقتصادية، هم الذين قاموا بدور الربابنة فى توجيه البلاد نحو التطور الاقتصادى.

وقد كان من أهم الإنجازات التى حققوها أنهم رسموا للبلاد سياسة التصنيع وعملوا على تنفيذها فى أسرع وقت ممكن خلال الخمسينيات. وكانوا هم الذين قرروا فى أوائل الخمسينيات أن ينتقل فى تجارة الصادر من منتجات الصناعات الخفيفة، التى كانت تشكل نصف حجم الصادرات، إلى الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيمياوية. وبعد وضع الخطط المحكمة لتحقيق هذه الغاية، اتجهوا فوراً إلى تطبيقها.

والمعروف انه عندما يكون دخل الفرد الواحد ٣٠٠ دولار فى السنة فإن ذلك يعنى أن حجم البناء الصناعى فى حدود معينة تسمح بمثل هذا الدخل، أما إذا كان دخل الفرد ٣٠٠٠ دولار فى السنة فإن حجم البناء الصناعى تكون له حدود أخرى. وليس من شك أن نجاح الاقتصاد اليابانى فى الانتقال من مستوى إلى مستوى آخر أى من ٣٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار ـ فإن ذلك يعتبر دليلا آخر على المعدل الكبير للنمو الاقتصادى فى الماضى القريب.

نظرة جديدة:

لقد جلب النمو السريع فى الاقتصاد اليابانى فى أواخر الخمسينيات والستينيات شتى أنواع الاختلال فى التوازن : ومثلا على ذلك تأخير نسبى فى تحديث مناطق مثل الزراعة والمصالح الصغرى، الارتفاع المؤكد لأسعار السلك المستهلك، نقص رأس المال الاجتماعى اللغوى مثل الإسكان والطرق والمرافق الأخرى من بيئة المعيشة، تلوث البيئة، اكتظاظ المدن واتجاه انخفاض السكان فى الأرياف، تدمير الطبيعة وازدياد التوتر الاجتماعى الناشئ عن التقدم فى النظم الميكانيكية.

والمفترض بالاقتصاد اليابانى أن يواجه الأوضاع المتغيرة فى الاقتصاد العالمى بما فى ذلك نقص الطاقة والمصادر المعدنية والطلب المتزايد فى الدخل على برامج التأمين الاجتماعى والخدمات المحسنة.

ومن جراء العجز الذى جلبته الأزمة النفطية فى أواخر ١٩٧٣ نشأ التضخم على نطاق عالمى. وكانت اليابان من بين الدول التى كانت أكثر من عانى فى هذا المجال، وواجهت خلال السنوات الأخيرة ظرفاً اقتصادياً على نطاق عالمى تعايش فيه الركود والاتجاه نحو التضخم جنباً إلى جنب. واليابان مدركة كثيراً لتعميق تبادل الاعتماد الاقتصادى بين الدول. وتعترف هذه الأمة بأن المشاكل الاقتصادية التى يجب أن تعالجها اليابان، مثل الركود والطاقة والمصادر تدعو إلى حلول على أساس عالمى.

وإزاء هذه الظروف يتجه الاقتصاد اليابانى حالياًنحو النمو المستقر المتوازن من التوسع السريع فى الماضى، فى الوقت الذى هو أفضل ما يواجه الحاجات المتغيرة والأوسع للمجتمع من أجل تحسين نمط الحياة بصورة عامة.

الظروف المواتية:

لقد كان لحسن الحظ والظروف المواتية دورها فى دفع التطور المذهش الذى حققه الاقتصاد اليابانى بعد الحرب ففى الخمسينيات والستينيات شهد العالم تقدماً تكنولوجياً هائلا، وظهرت المنتجات المصنوعة من الواد الصناعية الأمر الذى قلل من أهمية المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة للمطاط الطبيعى، وأدى الاستغلال الواسع للموارد الدفينة تحت التربة فى ذلك الوقت إلى تقوية مركز المشترى. ومع التوسع

الكبير فى شبكة المواصلات الداخلية أصبح وضع اليابان كجزيرة صغيرة واحداً من المزايا. وكان من شأن الإقبال المتزايد على استخدام السفن الكبرى أن تفوق النقل البحرى تفوقاً كبيراً على المواصلات البرية.

وكان يقال قبل الحرب العالمية الثانية أن وضع اليابان كاملة ذات تعداد كبير تعيش فى رقعة محدودة من الأرض وتفتقر إلى الموارد الطبيعية، بشكل عقبة فى سبيلها، ولكن ذلك غير صحيح الآن، بل على العكس لقد أصبح ذلك من حسن حظ اليابان.

دروس من الماضى:

عندما واجه الشعب اليابانى إبان الحكم الميجى حضارة أجنبية غربية ذات حيوية قوية، تقبلوها على الفور وتشبثوا بها وعملوا ببراعة على تطويرها لتلائم طبيعة البلاد.

وعندما واجه الشعب اليابانى حقيقة الهزيمة التى لم يسبق لها مثيل فى الحرب العالمية الثانية، استماتوا فى الكفاح ونجحوا فى إعادة بناء الأمة إلى درجة قد لا يكون لها شبيه فى تاريخ العالم.

وكما هو الحال بالنسبة للحياة الإنسانية، تواجه الأمم الكثير من التقلبات، وقد يحدث فى المستقبل أن تواجه اليابان نصيباً من المشاكل. ولكن نظرة إلى الوراء،... إلى السنوات الانتقالية، لتعطى الشعب اليابانى

الثقة اللازمة للسنوات القادمة. ففى أوقات الأزمات لم يفقد اليابانيون الأمل داخل نفوسهم، بل واجهوا التحديات بعزم وإصرار وكرسوا جهودهم تسندهم روح الاعتماد على النفس والتمسك بأهداب الاستقلال.

إن روح الإقدام التى يتمتع بها الشعب اليابانى ومقدرتهم على التكيف وإصرارهم على مواجهة التحديات العظيمة، هذه الخصائص هى الحقيقة الكامنة وراء قرن كامل من التطور العصرى فى اليابان.

الفصل الثالث

أندونيســـــيا

الفصل الثالث

أندونيســــــــــيا

تشكل جمهورية أندونيسيا أعظم أرخبيل فى العالم، يضم أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة مأهولة وآلاف أخرى خالية من السكان وتمتد هذه بشكل قوس من شمال جزيرة سمطرة إلى أقصى الشمال الغربى من القارة الاسترالية. أى أكثر من ثلاثة آلاف ميل. وقد أطلق على مجموعة الجزر هذه أسماء متعددة فسميت قديماً باسم نيوسنتارا Nuesantars وانسولاند Insulande وسميت أيضاً باسم جزر الملايو، وباسم جزائر الهند الشرقية الهولندية Dutch East Indies كذلك أطلق عليها العرب الأقدمون اسم جاوة ومازالوا حتى يومنا هذا يحتفظون بتلك التسمية. وفى سنة ١٨٨٤م أطلق عالم ألمانى متخصص بعلم أجناس البشر اسم «أندونيسيا» على تلك الجزر. ومنذ ذلك الحين أخذ اسم إندونيسيا يغلب على ما عداه. وتتكون هذه التسمية من مقطعين هما: «إندو» وهى مشتقة من كلمة الهند، والثانى «نيسيا» ومعناها الجزر. أى أن كلمة «إندونيسيا» تعنى جزر الهند.

والجزر الأندونيسية موزعة فى أربعة مجموعات تسمى على النحو التالى:

١ ــ جزر «سُنْدَا» الكبيرة.

٢ ــ جزر «سُنْدَا» الصغيرة.

٣ ـ جزر «الملوكا» المشهورة باسم «جزر البهارات».

٤ ـ غرب إريان، وهى النصف الغربى من جزيرة «غينيا الجديدة» وتشمل المجموعة الأولى، الأربعة جزر الكبيرة الحجم وهى جاوة وسمطرة وجزيرة سيلاب Célébes والتى تعرف باسم سليبس وبورنيو التى تسمى الآن أيضاً «كلمنتان» ، وعشرات من الجزر الصغيرة المبعثرة حول الجزر الأربعة. ويقطن فى هذه المجموعة أكثر من خمسة وثمانين بالمئة من سكان إندونيسيا البالغ أكثر من مئة وخمسين مليون نسمة. وأكثرها سكاناً هى جزيرة جاوة. وهى الجزيرة الرئيسية والتى يعيش بها حوالى ثمانين مليون نسمة أى أكثر من نصف الأهالى بالبلاد. وتأتى أندونيسيا بالدرجة الخامسة فى العالم فى تعداد السكان بعد الصين والهند والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.

وتضم المجموعة الثانية الجزر التى تمتد من جزيرة «بالى» المشهورة ببركانها العظيم وتمتد هذه المجموعة شرقاً إلى أن تصل جزيرة «تيمور». وأهم تلك الجزر سكانياً واقتصادياً هى جزيرة «بالى» وجزيرة «لامبوك» «سمباوا» و«سمبا» و«فلورس» وجزيرة «تيمور» . ويوجد إلى جانب ذلك عشرات من الجزر الصغيرة والقريبة منها. ويسكن فى هذه المجموعة حوالى عشرة بالمئة من سكان البلاد.

والمجموعة الثالثة المسماة الملوكا وهى المصدر الرئيسى للبهارات

تاريخياً. وتشمل هذه جزيرة سيرام التى فيها تقع العاصمة الإقليمية «أمبون»، وجزر «أمبوينا» و«بورو» ومئات أخرى حولها. وتقع تلك المجموعة فيما بين جزيرة «سليبس» الكبيرة الحجم وأراضى غرب «إريان».

أما غرب إريان فهى النصف الغربى من جزيرة غينيا العظيمة الحجم والواقعة شمالى استراليا. وقد استقل الشرقى منها عام ١٩٧٥م من الحكم الاسترالى تحت اسم «غينيا الجديدة» ويعيش فى غرب أريان حوالى مليون ونصف نسمة من القبائل البدائية وهى بلاد جبلية مغطاة بالغابات الاستوائية الكثيفة. وعندما استقلت أندونيسيا عام ١٩٤٩م رفضت هولندا الخروج من غرب إريان بحجة أن تلك لم تكن تاريخياً جزءاً من جزر الهند الشرقية. ولكن بعد جهد كبير استعادتها أندونيسيا عام ١٩٦٣م.

وتعد جزيرة بورنيو هى أكبر جزيرة فى الحجم فى الأرخبيل الإندونيسى وأقلها تطوراً. وهى أكبر جزيرة فى الكرة الأرضية بعد جزيرة غينيا الجديدة إذ تبلغ مساحتها ٧٤٦٠٠٠كم٢. يعيش فيها حوالى سبعة ملايين نسمة معظمهم قبائل بدائية شرسة تعرف باسم قبائل «داياك». وقد سموهم الملاحة الأوروبيون الذين كانوا يهابونهم «داياك البحر» إذ اشتهروا عندهم بالشراسة والقرصنة. وقد دخل الإسلام هذه الجزيرة فى القرن السادس عشر الميلادى وصار لها سلطان مسلم أواخر ذلك القرن. وظلت تحافظ على استقلالها أمام البرتغال والإسبان والإنجليز والهولنديين

حتى أواسط القرن الثامن عشر ثم ما لبثت أن وقعت تحت السيطرة الهولندية والبريطانية. ومعظم أراضى «بورنيو» الداخلية جبال مغطاة بالغابات الاستوائية الكثيفة أهمها سلسلة جبال «شوتيز» وسلسلة جبال «مولر» أما الشواطئ فتكثر فيها المستنقعات والأدغال والزواحف والحشرات العامة.

وجزيرة سومطرة هى ثانى أكبر جزيرة فى إندونيسيا بالحجم وبعدد السكان. ويقطع هذه الجزيرة من الشمال إلى الجنوب سلسلة جبال «بَارِسَانْ» البركانية. وتكثر فى شواطئها الشرقية المستنقعات مثلها مثل شواطئ «بورنيو» . وهذه الجزيرة غنية بالبترول والفحم والذهب والفضة وبمعدن القصدير. وفيها مزارع عظيمة الحجم من المطاط والقهوة والشاى وقصب السكر. ومن أهم مدنها مدينة «ميدَانْ» ومدينة «بالمْبَانج» المشرفتين على مضيق ملقا «ملاكا». ولكون سومطرة على الجانب الغربى من هذا المضيق، فهى ذات أهمية استراتيجية كبرى. كذلك تشرف شواطئها الجنوبية على مضيق «سُنْدا» الذى يفصلها عن جزيرة جاوة الرئيسية مما يزيد من أهميتها الاستراتيجية. وتقع معظم مدنها وقراها على الجانب الشرقى منها وفوق جبال «بَارِسَانْ». وتبلغ مساحتها ٤٣٠,٠٠٠ كم٢، ومعظم سكانها مسلمون وهم خليط من العرب والهنود والملاويين والصينيين.

الجزيرة «الأم» فى أندونيسيا هى جزيرة جاوة. فيها يعيش أكثر من

نصف سكان البلاد وفى أقصى غربيها تقع العاصمة «جاكرتا» التى أطلق عليها الهولنديون اسم «باتفيا» . وتعد جاوة من أكثر الجزر الإندونيسية تطوراً ومن أهمها اقتصادياً وسياسياً على الرغم من كونها أصغر حجماً من بورنيو وسومطرة. وتمتد جاوة شرقاً وغرباً ضمن خط العرض عشرة جنوب خط الاستواء. وتغطى السهول معظم أراضيها الشمالية بينما تغطيها من الوسط إلى الجنوب، التلال والجبال البركانية. وتقع إلى الغرب منها وفى مضيق «سندا» جزيرة «كراكاتاو» الصغيرة التى فيها أعنف بركان على كل الكرة الأرضية والمسمى باسمها. وقد اشتهر هذا البركان بعد انفجاره عام ١٨٨٣م وهو يعد لليوم أعنف انفجار بركانى فى العصر الحديث. وتبلغ مساحة جاوة حوالى ١٣١,٥٠٠كم٢.

ويشكل أهالى إندونيسيا الذين يبلغ عددهم أكثر من مئة وخمسين مليون نسمة عدة عناصر بشرية وخليط منها ومن حضاراتها كلها تمت إلى أصل ماليسى. ففى جاوة فقط يوجد ثلاثة عناصر رئيسية وهى أولا «الجاويين» وهم أكثر عدداً و«السنديين» الذين يتواجدون فى الغرب من الجزيرة. و«المدريين» الذين يقطنون فى أقصى الشرق منها وفى جزيرة «مدورا» القريبة جداً من جاوة وتعد جزءاً منها.

ويوجد فى جزيرة سومطرة «اشنيين» يسكنون فى أقصى الشمال وهم خليط من دم عربى وماليسى. وقد اشتهر هؤلاء بمحاربة ومقاومة الهولنديين طيلة استعمارهم الطويل هناك . ويوجد أيضاً فى سومطرة

قبائل «تباك» الذين يعتنق الكثير منهم الديانة المسيحية ويعيشون جنوبي أراضي آشن» ويسكن قبائل «منكابو» أواسط الجزيرة، وقبائل «لمبنج» في أقصى الجنوب منها. أما جزيرة «سليس» بها قبائل «مكسر» وقبائل «ترادجا»، و«المنادوين» . ويقطن جزيرتي «فلورس» و«تيمور» في مجموعة «سندا الصغرى» وفقاً لآراء الباحثين «كل أنواع وأصناف البشر الذين مروا بذلك الأرخبيل عبر العصور».

وتطلق كل من العناصر البشرية المختلفة في إندونيسيا على نفسها نعت «بانجا» أي أمة. غير أن معظم تلك الأم هي من أصل ماليسي ولغتهم الرئيسية هي لغة «بهاسا» وهي ماليسية. ودينهم الرسمي هو الدين الإسلامي. ولاختلاطهم بالعرب على مدى القرون تأثرت حضارتهم كثيراً بالحضارة العربية الإسلامية. كما تتسم تلك الحضارة ببعض المؤثرات الهندوسية حيث كان الكثير منهم يعتنق الهندوسية قبل وصول الإسلام إلى هناك.

ويوجد في إندونيسيا أكثر من ثلاثة ملايين شخص من أصل صيني، وفد بعضهم من جنوب الصين قبل عشرة قرون أيام التجارة الصينية مع أهل تلك الجزر. غير أن معظمهم جاء فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٩٣٠م أي بعد الاستثمار الهولندي الكبير لمناجم القصدير والألومنيوم وفي مستعمرات القهوة والمطاط والأرز.

وقد أثرى الكثير منهم أيام الاستعمار الهولندى وصاروا يهيمنون على النشاط الاقتصادى آنذاك.

وقد أطلق الأوربيون على جزر أندونيسيا عند قدومهم إليها اسم «جزر الكنز» لما فيها من بهارات ثمينة وثروات وفيرة من المعادن كالقصدير والنحاس والذهب والفضة والألومنيوم والأحجار الكريمة. كذلك وجد بها البترول وبها أخشاب ثمينة كالساج والماهون وهى غنية كمصدر للقهوة والمطاط والأرز والفستق وقصب السكر والشاى والكينا والبهارات على أنواعها وزيوت النباتات والخيزران والكابوك[١]. كذلك هى كنز فى موقعها الاستراتيجى. إذ تشرف أراضيها على كل الممرات البحرية من الشرق وإلى الغرب وبالعكس. ويستخرج من غابات إندونيسيا حوالى تسعين بالمئة من الكينا فى العالم، وثمانين بالمئة من الفلفل، وخمسة وسبعين بالمئة من كابوك العالم، وحوالى ثلث المطاط الطبيعى فى العالم. وتنتج معظم هذه الثروات فى مزارع كبيرة خاصة فى جزيرة جاوة التى تكاد تكون مزرعة واحدة من الشرق إلى الغرب.

وإندونيسيا عضو فى منظمة الأوبك ومعظم بترولها يستخرج من الجنوب الشرقى من جزيرة سومطرة، وفى الشمال الشرقى من جزيرة

---

(١) نبات يشبه القطن، يقاوم الحر والبرد والتعفن ويستعمل فى حشو سترات النجاة ولأغراض العزل إجمالا من البرد والحرارة. (انظر: فايز صالح أبو جابر، الاستعمار فى جنوب شرقى آسيا).

بورنيو ، وفى الشمال من جاوة، وفى جزيرة «سيرام» من جزر الملوكا، وفى أراضى غرب أريان. وتعد إندونيسيا رابع أو خامس منطقة منتجة للبترول فى العالم، بعد حقول الشرق الأوسط العربى والفارسى والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفنزويلا، ومن ثم إندونيسيا.

التطورات التاريخية فى أندونيسيا(١)

تبعاً لأدق المصادر التاريخية كانت أندونيسيا محط رحال واحد من أقدم الأجناس البشرية في العالم. ويبدو أن السكان القدامي قد اندمجوا بعد ذلك فى عناصر ذات أصل ماليزى كانت قد وصلت خلال قرون عديدة من القارة الآسيوية. وهكذا بدأت قصة مميزة من قصص الاستيعاب العرقى والحضارى.

وقد نجح سكان الأرخبيل قبل بداية الميلاد فى ترويض الثور وجاموس الماء وقاموا بزراعة ورى الأرز، واستخدموا المعادن بما فى ذلك الذهب والنحاس والحديد والبرونز، وكانوا بحارة مهرة فهموا مبادئ وقوانين الملاحة فى عرض البحار.

وأقبلت فترة التداخل والتفاعل القوى بين الأرخبيل والهند ابتداء من القرن الأول الميلادى وإلى أكثر من ألف عام تلت. فزار الأندونيسيون الهند وجلبوا معهم راجعين أفكاراً جديدة خاصة فى مجال العقيدة وفى الحكم والفنون. كذلك وصلت من الهند إلى الأرخبيل سفارات البراهمة الهندوس الذين عملوا مستشارين لملوك أندونيسيا ممن اغتنقوا الهندوسية. كذلك وصل إلى هناك رجال الدين البوذيون. وبدأت تتأسس البعثات التبشيرية الهندوسية والبوذية والأديرة فيما يعرف اليوم باسم أندونيسيا.

(١) حول هذا الموضوع انظر: د. خليل عبد العال، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ١٩٨٨.

ونجح رجال الدين الهندوس والبوذيون فى نشر عقيدتهم.

ويشير «مالكولوم كالدويل» إلى ما يسميه بـ «الجانب المميز من التاريخ الأندونيسى» ويقصد بذلك قدرة الأندونيسيين على «تكوين وتأليف مركب عن طريق توحيد العناصر المختلفة، وقبول الجديد دون الإطاحة بالقديم، والامتصاص والتدرب والمزج أكثر من الاستبدال والاستعاضة». ورغم وقوع أرخبيل أندونيسيا أقرب إلى الصين منه إلى الهند إلا أن العلاقة الحضارية بين أندونيسيا والهند كانت هى التى حازت الغلبة لعديد من القرون. ولا تزال تلك (القرابة) الحضارية تنعكس بوضوح فى كثير من مظاهر الحياة الأندونيسيية كما فى الدراما والأدب وتصميم المنسوجات الممتازة، كما تنعكس أيضاً فى عناصر المزيج الدينى المركب فى أندونيسيا.

أما بالنسبة لتطور أندونيسيا السياسى فقد قامت فيها واندثرت عديد من الممالك والدول فى بقاع مختلفة من الأرخبيل فى خلال القرون التى سبقت الاستعمار الغربى ورغم أن تلك الممالك والدول كانت إقليمية الطابع أى أن سلطانها ونفوذها كانت سلطات محلية أو تقتصر على أقاليمها إلا أن ثمة دولتين شذتا عن تلك القاعدة. كانت الدولة الأولى تقع فى سومطرة وعرفت باسم «إمبراطورية سرى فيجايا» واستمر بقاؤها ما يقرب من ستمائة عام (من القرن السابع الميلادى إلى القرن الثالث عشر الميلادى). وقد ضمت تلك الدولة فى ذروة قوتها معظم ما

يعرف اليوم باسم أندونيسيا واشتملت كذلك على أجاء من قارة آسيا. وتميزت تلك الدولة بأنها كانت إمبراطورية بحرية وتجارية قوية وعظمى وأنها كانت مركزاً للثقافة البوذية.

أما الدولة الثانية فتأسست فى «جاوة» عام ١٢٩٢م وعرفت باسم «إمبراطورية ماجاباهيت». ونجحت تلك الإمبراطورية أيضاً فى توحيد معظم مناطق الأرخبيل ومثلث تلك الإمبراطورية انصهاراً واندماجاً بين التراث البوذى والهندوسى، كما امتاز عصرها بالازدهار الفنى الكبير ويعتبر «جاجا مادا» أشهر رئيس وزراء لتلك الإمبراطورية بل من أعظم الساسة الذين ظهروا فى البلاد فى عصر ما قبل الاستعمار الغربى. ومن هنا سميت أقدم وأكبر جامعة فى أندونيسيا اليوم ـ وتقع فى مدينة «يوجياكرتا» ـ باسمه.

وازدهرت مملكة «ماجابا هيت» لمدة تزيد على قرن رغم أن مملكة أخرى حملت نفس الاسم ظلت قائمة حتى القرن السادس عشر.

ومهما يكن من أمر فقد كانت أندونيسيا قبل ذلك بفترة تتعرض لتأثيرات قوتين جديدتين أثرتا بعمق على تطورها المستقبلى. وكانت هاتان القوتان الجديدتان ـ قوة الإسلام من ناحية وقوة الأوربيين من ناحية أخرى ـ قوتان تتعارض كل منهما مع الأخرى كما كانتا تتعارضان معاً مع كل ما سبقهما من قوى ومؤثرات.

ويبدو أن العرب ـ كما أشرت ـ كانوا على اتصال بأندونيسيا منذ فترة مبكرة قد تصل إلى القرن الأول الميلادى ، ثم وصل المسلمون الأوائل بعد ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى. ومنذ ذلك الوقت حمل التجار العرب ومعهم إلى الأرخبيل أفكارهم الدينية بجانب بضائعهم. وازداد هذا المسار سرعة وحيوية خاصة بعد ظهور «ملقا» ـ على شاطئ ماليزيا الشمالى الغربى، وهى فى غالب الظن تحريف لكلمة ملاقاة أو ملقى أى المكان الذى يلتقى فيه بالعربية. وقد يكون العرب هم الذين أطلقوا هذا الاسم على المدينة ـ فى بداية القرن الخامس عشر الميلادى كمركز تجارى إسلامى رئيسى.

وتحولت بمرور الوقت العديد من الممالك الأندونيسية إلى الإسلام، وانتشرت العقيدة الإسلامية فى الحقيقة فى كل أنحاء الأرخبيل ولا يستثنى من ذلك إلا جزيرة «بالى» التى ظلت حتى اليوم تقاوم الإسلام وتلتصق بتراثها الهندوسى. إلا أن زحف الإسلام عبر أندونيسيا أخذ فى الواقع شكل التشرب والامتزاج أكثر منه شكل الاستبدال العقيدى أو الاستعاضة الدينية والحضارية. حقيقة أن الإسلام فى أندونيسيا اليوم هو دين الأغلبية وأن أندونيسيا دولة إسلامية كبرى إلا أن حضارة البلاد تمثل «تركيبة» أو «توليفة» فريدة مبهرة من العناصر الإسلامية والبوذية والهندوسية والمسيحية وغيرها. وهذه الحقيقة لا يقدرها إلا من عاش فى أندونيسيا وتعمق عن قرب فى فهم أوضاعها الاجتماعية والدينية. وقد

يعجب المرء إذ يرى البوذية والهندوسية تختلطان وتمتزجان فى أندونيسيا على الرغم مما حدث بينهما من نزاعات وصدامات فى الهند موطنهما الأول. ولكن هذا العجب سرعان ما يتلاشى إذا ذكرنا أن هذا الاختلاط حدث فى أندونيسيا حيث تسيطر فكرة «التوفيق» على عقلية الناس. وعندما جاء الإسلام إلى الأرخبيل تم قبوله ولكن تم أيضاً مزجه أو امتزاجه بالعقائد السائدة بمقتضى العقلية التوفيقية أو المزجية للأندونيسيين.

وفى عام ١٢٩٢م ـ وهو كما ذكرت العام الذى تأسست فيه إمبراطورية «ماجاباهيت» ـ زار الرحالة «ماركو بولو» ١٢٥٤-١٣٢٤م، الأرخبيل وأصبح بذلك أول أوروبى تطأ قدماه تلك البلاد. وأبحر المكتشف البرتغالى «فاسكو دى جاما» فى عامى ١٤٩٧م، و١٤٩٨م مطوفاً حول أفريقية حيث اكتشف طريقاً بحرياً من أوروبا إلى الهند. ويتبع «فاسكو» بعد ذلك كثير من المكتشفين البرتغال والإسبان. وتمكن البرتغاليون فى عام ١٥١١م من احتلال «ملقا» وبنوا هناك قلعة وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على معظم التجارة الأندونيسية المزدهرة.

الهولنديـــــون:

وتواكب على أندونيسيا فى نهاية القرن التجار الإنجليز والهولنديون يظهرون تحدياً واضحاً للسيطرة البرتغالية على منطقة التجارة. ونجح

الإنجليز فى عام ١٦٠٠م فى تأسيس «شركة الهند الشرقية البريطانية» كمشروع تجارى خاص. كذلك أسس الهولنديون شركة مماثلة تمكنت تدريجياً من طرد الشركة البريطانية من الأرخبيل. وقام الهولنديون فى عام ١٦٤١م بانقلاب كبير عندما استولوا على «ملقا» من البرتغاليين. واستمر التجار الأسيويون على كل حال فى المتاجرة مع جزر الأرخبيل رغم سيطرة الأوربيين وخاصة الهولنديين على أزمة التجارة فى المنطقة.

والتجأ حاكم مملكة «ماتارام» فى جاوة فى عام ١٦٧٧م إلى الهولنديين طالباً مساعدتهم فى إخماد ثورة قامت ضده. وأسرع هؤلاء فى تقديم المساعدة فى مقابل أن يمنحهم الحاكم بعض المناطق والحقوق التجارية. وتبع ذلك بطبيعة الحال حيازات أخرى قهراً أو عن طريق التفاهم. وهكذا تمكنت شركة الهند الشرقية الهولندية من فرض سلطانها على معظم جاوة وعلى العديد من المدن الساحلية فى جزر أخرى قبل نهاية القرن. وأصبح الأرخبيل يعرف باسم جزر الهند الشرقية الهولندية أو الأراضى المنخفضة الهندية.

إلا أن شركة الهند الشرقية الهولندية أصيبت بالفساد وسوء الإدارة وشرعت تستخدم كثيراً من وسائل الاستغلال فتفرض عنوة بيع المحاصيل بأسعار تقررها مما أدى إلى كراهية عارمة بين الأندونيسيين نحو الشركة وأفلست الشركة فى نهاية الأمر. واستولت الحكومة الهولنديةفى عام ١٧٩٠م على ممتلكات الشركة بما فى ذلك أراضيها فى الأرخبيل.

وقد انعكس الصراع الذى دارت رحاه فى القارة الأوروبية بين فرنسا وخصومها على أحوال أندونيسيا. إذ بعد أن تمكن «نابليون بونابرت» من هولنده أسرعت إنجلترا - خصم نابليون الكبير - بالاستيلاء على الممتلكات الهولندية فى الأرخبيل واستمرت سيطرتها خمس سنوات (١٨١١ - ١٨١٦م) . وفى خلال تلك الفترة كان البريطانى الشهير «سير توماس رافلز» (١٧٨١-١٨٢٦م) هو الذى يدير كل الأمور فى الأرخبيل . وشرع هذا الرجل فى عدة ضروب من الإصلاح كانت نموذجاً للسياسة الاستعمارية المستنيرة.

وعاد «سير توماس رافلز» إلى موطنه فى عام ١٨١٦م، وانتخب فى العام التالى عضواً فى المجتمع الملكى ثم نشر كتابه «تاريخ جاوة» وأخذ عليه لقب «سير» ثم عين فى مدينة «بنجوكولو» فى جنوب «سومطرة» حيث كان البريطانيون قد شيدوا هناك فى عام ١٧١٤م حصناً أسموه «حصن يورك» ثم سمى فيما بعد باسم «حصن مالبورو» . وظل البريطانيون فى تلك المنطقة حتى عام ١٨٣٥م ولا تزال هذه المدينة حتى اليوم تحمل بشكل واضح الطابع البريطانى.

ونجح «سير توماس رافلز» بعد وقت قصير فى تأسيس مستعمرة «سنغافورة» ورفع العلم البريطانى عليها فى السادس من فبراير عام ١٨١٩م ثم رجع لفترة قصيرة إلى «بنجكولو». وعاد إلى سنغافورة مرة أخرى فى عام ١٨٢٢م ليقوم بتنظيم الإدارة فيها. وقد ترك «سير توماس

رافلز» الشرق ـ كما يذكر أحد المصادر ـ متجهاً إلى إنجلترا فى أبريل عام ١٨٢٤م وهو فى غاية اليقين من أن سنغافورة قد أضحت ميناء بحرياً حراً مزدهراً.

وعاد الهولنديون من جديد إلى الأرخبيل فى عام ١٨١٦م. ومع عودتهم واجهوا مشكلة الإدارة من جديد أيضاً. فهل يتابعون نمط الإدارة الذى انتهجه «سير توماس رافلز» أم يعودون إلى نمط وسائلهم القديمة؟ . واختار الهولنديون العودة إلى الوسائل القديمة مع إدخال بعض التعديلات عليها وأطلقوا على هذا النمط اسم «نظام الزراعة»[1] وقد قضى ذلك النظام بتخصيص معظم الأرض لزراعة وإنتاج السلع التصديرية خاصة السكر والبن وبهذا الشكل أهملت زراعة المواد الغذائية مما أدى إلى حدوث مجاعات فى «جاوة» فى أربعينيات القرن التاسع عشر. وخضع الفلاحون فى ظل هذا النظام للعمل القصرى وأصبحت جاوة مزرعة حكومية هولندية واسعة.

وقد كان «نظام الزراعة» نظاما ناجحاً من وجهة النظر الاستعمارية الهولندية إذ سرعان ما ارتفعت الصادرات من أندونيسيا بشكل كبير فتضاعفت صادرات البن أربع مرات وصادرات السكر عشر مرات. إلا أن

(١) تبنت السلطات الاستعمارية هذا النظام نتيجة للثورة الصناعية التى حولت الأراضى المنخفضة إلى دولة صناعية. وقد أثر ذلك التغير الاقتصادى على معاملة الهولنديين لممتلكاتهم الاستعمارية. وقد تزامن نقد هذا النظام على أسس إنسانية مع النقد الذى وجه إلى الجوانب الاقتصادية لنظام استغلال الدولة.

النتائج الاجتماعية لذلك النظام كانت خطيرة للغاية. فقد ازداد السخط الشعبى مما مهد الطريق فيما بعد لحركة الاستقلال. وشرع الهولنديون فى عام ١٨٧٠م يسنون التشريعات من هولنده. وسمحت تلك التشريعات بفتح الأرخبيل للاستثمارات الخاصة من الأراضى المنخفضة ومن غيرها مما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير فى الإنتاج مع ما صاحب ذلك من مثالب وعيوب.

ورغم كل ذلك فقد وجد بعض من رجال الإدارة الهولنديين فى الأرخبيل ممن حاولوا جهدهم تحسين الأوضاع بقدر المستطاع. وظهر نتيجة جهودهم نظام أطلق عليه «السياسة الأخلاقية»[1] فى نهاية القرن. وفى ظل تلك السياسة ارتفعت المصروفات التى خصصت للتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها فى أندونيسيا، وكانت تلك المصروفات تزيد أحياناً على إيرادات المستعمرة. إلا أن ذلك كله كان استجابة متأخرة لم تكن مجدية فى تغيير الأحوال أو فى إزالة الظلم والجور الذى حل بالناس. وربما كان من أخطر الظاهرات آنذاك هو شعور الأندونيسيين المضطرد بأنهم أضحوا متفرجين أو غرباء فى بلادهم. وظلت مشاركتهم فى إدارة شئونهم ومصائرهم فى أدنى المستويات.

(١) بينما كانت المستعمرات الهولندية فى الأرخبيل تتقدم وتتحول إلى أكثر المناطق المستعمرة ازدهاراً على أساس قدرتها الإنتاجية وتزايد أرقام الصادرات والواردات فيها كانت مستويات المعيشة للجماهير الأندونيسية فى انحطاط مستمر. وقد قامت محاولات فى بداية القرن العشرين لعلاج تلك الأوضاع كانت من نتائجها تلك «السياسة الأخلاقية» التى شرع الأخذ بها فى عام ١٩٠١م.

ومن الخطأ النظر إلى التجربة الهولندية فى أندونيسيا باعتبارها فقط تجربة استعمارية إمبريالية. فهذه التجربة فى الحقيقة وفى جوهرها ترمز إلى التوترات التى نتجت عن الصدام بين العلم الغربى والتقنية الغربية من ناحية والقيم التقليدية التى سادت فى المجتمع الأندونيسى والمجتمعات المماثلة من ناحية أخرى. ويمكن ملاحظة النتائج الخطيرة لمثل ذلك الصدام وتلك التوترات فى كثير من البلاد ومن بينها المجتمع «اللاطبقى» فى الاتحاد السوفيتى. فقد لاحظ «سولزنشتين» بمرارة فى هذا الصدد أن الشعب الروسى: «قد اقتفى أثر التقنية الغربية وقتاً طويلا أكثر من اللازم وبإخلاص فائق أكثر مما ينبغى» . وقلة من البلاد هى التى تمكنت على أية حال من أن تكون بمنأى عن النتائج الاجتماعية للعلم الغربى والتكنولوجيا . إلا أن المجتمعات التقليدية بشكل عام كانت هى المجتمعات الأكثر تعرضاً والأكثر إصابة من جراء تلك النتائج.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الهولنديين فى إطار «السياسة الأخلاقية» أخذوا يبعثون بأعداد كبيرة من الشباب الأندونيسى إلى الأراضى المنخفضة للدراسة، وهناك تلقى هؤلاء الشباب بأشخاصهم وبكل حيزيتهم تلك الصدمة الحضارية التى تلقى مثلها الشبان الصينيون والهنود وغيرهم. فقد اكتسب هؤلاء الشباب الخبرة الحرفية والعملية وعادوا إلى أوطانهم وعقولهم مملوءة بالأفكار والمفاهيم الغربية عن الحرية الفردية والنزعات الليبرالية والماركسية وغيرها من أفكار ومفاهيم. وقد

ساعد ذلك كله بلاشك على سرعة التحرك نحو الصحوة القومية أو الوعى القومى ونحو الاستقلال عن الهولنديين. كان لذلك كله نتائج بعيدة المدى ودائمة الأثر حملوها على أكتفاهم بعد الاستقلال وظلت معهم حتى اليوم.

وفى إطار تلك التطورات التاريخية فى أندونيسيا يمكن أن نشير إشارة سريعة هنا إلى أن حركة الاستقلال الأندونيسى كانت قد بدأت قبل نجاحها النهائى بقرون عندما كانت أندونيسيا لا تزال فى القبضة الهولندية. ولسوف نشير إلى ذلك فى إطار الحديث عن الحركة الوطنية والاستقلال.

ويكفى القول هنا إلى أن أندونيسيا الحالية لم تتوحد كلها فعلياً تحت الحكم الهولندى إلا قبل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير. كذلك يجب أن نشير إلى أن السياسة الهولندية منذ البداية كانت تترك حكم معظم مناطق الأرخبيل فى يد الحكام المحليين المتعارضين مع الهولنديين. فقد وجد الهولنديون أن تلك السياسة أكثر يسراً من الناحية الإدارية وأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية ولم يتم إخضاع أندونيسيا للحكم الهولندى أو ما سمى باسم الحكم الموحد أو الحكم المركزى إلا فى أواخر أيام الاستعمار الهولندى نفسه.

وثمة شيء من السخرية التاريخية فى هذا المسار التوحيدى. إذ أن

هذا المسار نفسه قد ساعد كثيراً على تمهيد الطريق للحركة الاستقلالية. فلم تتوحد أندونيسيا ـ كما ذكرت ـ إلا مرتين فى كل تاريخها. لكن توحدها للمرة الثالثة على أيدى الهولنديين كان له أهمية أكبر لحداثته.

وكما أوضح «رسلان عبد الغنى» كانت «اللغة الهولندية» عاملا مؤثراً قوياً من عوامل تحرير الأندونيسيين. ذلك أن اللغة الهولندية قد زودتهم بعامل موحد مشترك فى بلادهم التى كانت تمور بعشرات اللغات واللهجات (وجد فى أندونيسيا خمسة وعشرون (٢٥) لغة مختلفة ومائتان وخمسون (٢٥٠) لهجة متباينة). فضلا على ذلك فقد كانت تلك اللغة هى الملجأ والحماية خاصة فى جاوة حيث كانت الاختلافات الطبقية والاجتماعية تنعكس بشكل حاد فى أشكال متعددة ومختلفة من الألقاب والممارسات. ولكن فيما بعد تمكنت اللغة المعروفة باسم «بهاسا أندونيسيا» (وهى لغة مشتقة من اللغة الماليزية) من أن تصبح العامل المشترك الأساسى بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية التى حلت محل الهولندية كلغة ثانية.

اليابانيــون:

عندما قامت القوات الألمانية النازية بغزو الأراضى المنخفضة فى العاشر من شهر مايو عام ١٩٤٠م هربت الحكومة الهولندية إلى بريطانيا وتوقف نظام الحكم الهولندى تماماً. إلا أن حكومة المنفى (حكومة

هولندا فى لندن) استمرت فى إدارة شئونها الدولية وعلاقتها مع أندونيسيا من لندن. وتركزت كل السلطات فى أندونيسيا فى شخص الحاكم العام الهولندى الذى أدار شئون الحكم بطريقة استبدادية مطلقة.

وفى خلال تلك الأزمة العالمية وعدت حكومة هولندا بالنظر فى إدخال بعض التعديلات الدستورية فى أندونيسيا عند نهاية الحرب على أساس تغير الأوضاع العالمية والتغير الذى ربما يطرأ على مفهوم الديمقراطية والحكم بعد الحرب. وقد عرف ذلك الاتجاه من قبل السلطات الهولندية باسم «وعود نوفمبر».

وفى عام ١٩٤٢م انقضت اليابان بأساطيلها على أندونيسيا واحتلتها وطردت فلول الهولنديين منها. وتمثل الحرب العالمية الثانية تحولا خطيراً فى تاريخ أندونيسيا الحديث. إذ ألحقت الحرب بأندونيسيا ـ كما ألحقت بغيرها من البلاد ـ الدمار والخراب. ولكن الحرب من ناحية أخرى أدت فى نفس الوقت إلى تراخى القبضة الاستعمارية وكانت بداية لعهد جديد تميز بالكفاح الثورى من أجل الحرية والاستقلال. فبعد استسلام الهولنديين أقام اليابانيون على الفور حكمهم العسكرى فى أندونيسيا. وحرص اليابانيون على التخلص من كل نفوذ هولندى فى البلاد كما حرصوا على كسب الرأى العام الأندونيسى إلى صفهم حتى يتمكنوا من الاستفادة من تلك القوة البشرية الهائلة التى كان يمثلها الشعب الأندونيسى فى حربهم . ورأى اليابانيون أن أفضل وسيلة لكسب التأييد

والتعضيد الشعبى فى أندونيسيا هى منح أندونيسيا والقرى الوطنية فيها تسهيلات سياسية. وبالفعل أفرجت السلطات اليابانية عن زعماء أندونيسيا المعتقلين ورحبت بعودة المنفيين منهم ومنحتهم جميعاً حرية الحركة فى المجال السياسى. وبثت الدعاية اليابانية شعوراً عميقاً لدى الأندونيسيين بأن استقلالهم أصبح وشيك الحدوث ولابد من بداية عهد جديد من التعاون بينهم وبين الأندونيسيين. فاستقرت الأمور بشكل عام فى هذه المنطقة فى وقت حاسم وحساس. وقام اليابانيون بتشجيع الأندونيسيين على تكوين جمعيات ووحدات عسكرية أندونيسية تحت رعايتهم لإعدادهم لتخليص المنطقة من الاستعمار الغربى ودحر قواته. وفى نفس الوقت سعت الحركة الوطنية الأندونيسية آنذاك ـ وكما سوف نذكر ـ إلى مظاهرة اليابان فى الوقت التى استمرت فيه الدعوة إلى الاستقلال والتخلص من أى محاولة يابانية للسيطرة على البلاد والحيلولة دون عودة الهولنديين إليها فى أى صورة من الصور. وشرعت اليابان تعمل بهمة ونشاط على تجميع كل القوى الأندونيسية للتخلص من النفوذ الغربى والعمل على إشاعة شعارات «آسيا للآسيويين» و«اليابان هى الأم لاسيا» وكان هدف اليابان فى الواقع هو طبع أندونيسيا بالطابع اليابانى تحت شعارات أخرى مثل «اليابان هى زعيمة آسيا» و«اليابان هى حامية آسيا» و«اليابان هى نور آسيا» وغيرها. وفى شهر يونيه عام ١٩٤٣ وعد رئيس وزراء اليابان «توجو» فى خطبة له ألقاها أمام البرلمان اليابانى بأنه سوف يسمح للشعب الأندونيسى بقدر أكبر من المشاركة فى الحكم.

وأعقب ذلك فى سبتمبر عام ١٩٤٢م إقامة نظام استشارى عين فيه الأندونيسيون كمستشارين فى المصالح والهيئات المختلفة فى الحكومة. ونتيجة لضغوط العناصر الوطنية المتواصل على اليابان وللموقف العسكرى المتدهور فى المحيط الباسفيكى اضطرت اليابان إلى إصدار أول وعودها للأندونيسيين بالاستقلال فى سبتمبر عام ١٩٤٤م وتأسست لجنة مثلت فيها مختلف التجمعات السياسية والاقتصادية والجنسية فى البلاد للنظر فى أمر تنظيم أندونيسيا المستقلة. وفى السابع من شهر يوليو عام ١٩٤٥م أعلنت السلطات العسكرية اليابانية قرار مجلس الحرب الأعلى الذى قضى بمنح أندونيسيا استقلالها فى أسرع وقت. وعندما قررت اليابان الاستسلام النهائى فى الحرب أعلن زعماء أندونيسيا فى السابع عشر من أغسطس عام ١٩٤٥م استقلال بلادهم.

وقد كان أثر الاحتلال اليابانى لأندونيسيا (١٩٤٢-١٩٤٥م) كبيراً ولاسيما فى تطور الحركة الوطنية كما سوف نرى. ومن المهم أن نشير حالياً إلى أهمية دور اليابان فى التطور التاريخى لأندونيسيا فى ناحية مهمة. فقد رفض الهولنديون أثناء حكمهم تعيين أى أندونيسى فى وظيفة مدنية أو عسكرية - وقام اليابانيون بعكس تلك السياسة فعينوا مئات الأندونيسيين فى المنصب المسئولة المدنية وأسهموا بشكل كبير فى تأسيس قوات محاربة أندونيسية ذات قيادات أندونيسية. كذلك أنشأ اليابانيون تنظيمات للشباب كانت شبه عسكرية. وسمح اليابانيون أيضاً

للوطنيين باستخدام «العلم» الأندونيسى وعزف «السلام الوطنى» واستخدام «اللغة الوطنية» بهاسا أندونيسيا.

الهولنديون مرة أخرى والكفاح الثورى:

يتطابق فى هذه المرحلة تطابقاً تاماً عودة الهولنديين بعد استسلام اليابان إلى أندونيسيا والكفاح الثورى الذى خاضته البلاد. وقد كشف استسلام اليابان عن جهل مطبق لدى الحلفاء بشكل عام والهولنديين بشكل خاص بحقائق الأوضاع الجديدة وبالمناخ السائد داخل أندونيسيا. فقد نظر الهولنديون، أو على الأقل حكومتهم، إلى الزعماء الأندونيسيين الذين تعاونوا مع السلطات اليابانية باعتبارهم خونة وأعوان لليابان وأن الشعب الأندونيسى لابد أنه سوف يشجب أعمالهم ويلفظهم سريعاً. إلا أن هؤلاء الزعماء كانوا بالطبع فى نظر شعبهم قادة ملهمين للكفاح من أجل الاستقلال.

علاوة على ذلك فقد فاجأ الاستسلام ـ كما يقول أحد الدارسين ـ الحلفاء تماماً ولم يكونوا قد أعدوا العدة لاستئناف سلطتهم فى أندونيسيا . كذلك لم يكن للحلفاء قوات كافية مستعدة للسيطرة على البلاد. وتعقد الموقف بشكل أكبر بسبب انتقال الساحة الأندونيسية من «ماك أرثر» وقيادته العسكرية لجنوب غرب الباسفيك إلى «مونتابتن» وقيادته العسكرية لجنوب شرق اسيا فى سيلان.

بالإضافة إلى كل تلك الصعوبات لم يكن ثمة اتفاق بين الحلفاء حول الأهداف الرئيسية لاحتلالهم وشيك الحدوث باستثناء قبول استسلام اليابان وتحرير أسرى الحرب والحفاظ على أقل قدر من النظام والقانون. وكان على البريطانيين قيادة قوات الاحتلال. وتمكن البريطانيون فى الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٤٥م من الوصول بسرعة إلى اتفاق مع الهولنديين يخول بمقتضاه لبعثة الحلفاء العسكرية السلطة الشرعية فى البلاد على أن تكون الإدارة الفعلية فى يد الهولنديين الذين سوف يطبقون القوانين التى كانت قائمة قبل الحرب. لكن كيف سيتمكن الهولنديون من السيطرة على أندونيسيا التى كانت قد أعلنت استقلالها؟

وقد شعر الهولنديون فى البداية بشىء من الثقة لأنهم نجحوا بسهولة فى استعادة الإدارة والسيطرة على معظم جزر الأرخبيل الخارجية، حيث كان السكان الوطنيون أقل كثافة وأكثر تناثراً منهم فى جاوة وحيث كانت حركة الاستقلال بشكل عام أقل نضجاً وتقدماً. لكن الأوضاع فى جاوة كانت تختلف تماماً إذ وجد رجال الإدارة الهولندية وكذلك الجنود المصاحبون لهم أن وجودهم غير مرغوب فيه على الإطلاق. وسرعان ما اشتعلت الفوضى وسادت الاضطرابات فى «جاكرتا» و«باندونج» وغيرهما من مدن.

وكانت «سورا بايا» هى القاعدة الرئيسية الأندونيسية للبحرية

اليابانية. وهناك وصلت الأمور إلى ذروتها. إذ كان قائد تلك القاعدة البحرية «أدميرال شيباتا» متعاطفاً مع القضية الأندونيسية ومن خلاله تم تحويل كميات كبيرة من الأسلحة اليابانية إلى القوات الأندونيسية المحلية. وسرعان ما ارتكبُ الحلفاء خطأهم الكبير عندما أرسلوا بفرقة هولندية إلى المدينة. وفى الخامس والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٤٥م دخل الهولنديون المدينة ودارت بينهم وبين الأندونيسيين معركة دموية كبرى. وفى صباح العاشر من نوفمبر ــ ويعرف هذا اليوم لدى الأندونيسيين باسم يوم الأبطال ــ قامت قوات الحلفاء التى كانت تساعد الهولنديين بهجوم ساحق على المدينة واستولوا عليها وتملكت الدهشة الجميع من المقاومة الباسلة التى أبداها الأندونيسيون. وأصبح واضحاً أن صناع السياسة الهولندية قد أضحوا بعيدين عن حقائق الأمور فى أندونيسيا. ويمكن القول أن معركة «سوار بابا» كانت نقطة تحول فى تاريخ أندونيسيا . ومع ذلك فقد كان الكفاح ضد الهولنديين أبعد ما يكون عن النهاية.

وقبل مغادرة البريطانيين لأندونيسيا فى نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٤٦م ساعدوا على التوصل إلى اتفاقية «النجاجاتى» التى نصت على اعتراف هولندا بالجمهورية الأندونيسية وانسحابهم من أراضيها التى احتلوها. كذلك نصت الاتفاقية على إيجاد تعاون بين هولنده وأندونيسيا مع إدارة شئون البلاد وذلك عن طريق إنشاء حكومة فيدرالية من أول يناير عام ١٩٤٩م تشمل كل أندونيسيا ويطلق عليهم اسم الولايات

المتحدة الأندونيسية تدخل مع هولندا فى اتحاد فيدرالى يسمى الاتحاد الهولندى الأندونيسى يشترك فيه الطرفان على قدم المساواة تحت التاج الهولندى. وتم تصديق الطرفين على الاتفاقية وشرعا فى الدخول فى محادثات تفصيلية لتطبيقها. لكن فشلت كل الجهود التى بذلت للوصول إلى تحقيق عملى للاتفاق الذى سقط عندما بدأت قوات هولندية عملياتها الحربية ضد أندونيسيا. وقد أطلقت هولندا على تلك العمليات الحربية اسم «العمل البوليسى». وقد بدأ «العمل البوليسى» الأول فى شهر يوليو عام ١٩٤٧م حيث تمكنت القوات الهولندية من السيطرة على سومطرة ومعظم جاوة. وبعد جهود مكثفة وبعد تحول الرأى العام العالمى ضد هولندا، توصل الطرفان إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار فى يناير عام ١٩٤٨م سميت باسم «اتفاقية رينفيل» . وبمقتضى تلك الاتفاقية قبلت أندونيسيا من جديد فكرة قيام ولايات متحدة أندونيسية شبه مستقلة فى ظل التاج الهولندى. ولكن تجددت الاضطرابات الداخلية. وبدأ الهولنديون (العمل البوليسى) الثانى فى ديسمبر عام ١٩٤٨م فاحتلوا «يوجيا كرتا» ومدناً أخرى واعتقلوا الزعماء الوطنيين.

وشرع الرأى العام العالمى يتحول بسرعة ضد الهولنديين. وطالب مجلس الأمن بوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات جديدة. وألمحت الولايات المتحدة أنها قد تقلل من مساعدات مشروع «مارشال» إلى هولندا. وبدأت المفاوضات تدريجياً. وأجبرت الحكومة الأندونيسية على

تقديم تنازلات جوهرية. وفى النهاية فى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٩م، أصبح ما أطلق عليه اسم جمهورية الولايات المتحدة الأندونيسية، دولة ذات سيادة فى ظل دستور جديد لم يقدر العمل به على الإطلاق.

وفى شهر مايو التالى تقرر التخلى عن مسودة الدستور الفيدرالى وحل محله دستور وحدوى مكوناً بذلك للمرة الثانية «جمهورية أندونيسيا» وظهرت الجمهورية الجديدة إلى الوجود فى ١٧ أغسطس عام ١٩٥٠م، وتم اختيار «جاكرتا» عاصمة لها. وفى نفس الوقت أصبحت أندونيسيا المستقلة الدولة الستين فى عضوية الأمم المتحدة.

ولقد كانت السنوات التى امتدت من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٥٠م بحق من السنوات الخالدة فى تاريخ أندونيسيا والأندونيسين. وفى خلال ذلك الوقت كانت البلاد تعتمد اعتماداً جوهرياً على «سوكارنو» كقائد لها وكمصدر لوحيها وإيمانها بالمستقبل. وكان التطور التاريخى والدستورى لأندونيسيا فى خلال تلك السنوات زاخراً أيضاً بالأحداث . فقد أعلن الدستور فى عام ١٩٤٥م ولكنه لم يطبق كاملا أبداً. ثم تبنت البلاد دستوراً آخر فى عام ١٩٤٩م ولكنه أثبت عجزه تقريباً فى الحال. وفى عام ١٩٥٠م أعلن عن دستور ثالث ولكنه لم يستمر إلا إلى عام ١٩٥٩م.

وكما ذكر «سوكارنو» عن منجزات الاستقلال:

«هكذا انتهت فترة كفاحنا وبدأ كفاحنا من أجل البقاء».

وما قاله سوكارنو هو حقيقة مؤكدة. إذ أن تجربة أندونيسيا فى تقرير المصير وبناء الأمة ـ وهو ما حاولنا إيجازه فى خطوط أساسية فى الصفحات السابقة ـ كانت بالكاد قد بدأت.

لم يبق فى التطور التاريخى لأندونيسيا بعد ذلك إلا كلمات. فقد ظلت أندونيسيا بعد استقلالها وبقيادة زعيمها «سوكارنو» تجاهد وتكافح من أجل البقاء والتنمية والتقدم مثلها فى ذلك مثل كل البلاد التى قدر لها الاستقلال بعد استعمار ترك بصماته على كل مناحى حياتها. وقد جابهت أندونيسيا مثل غيرها من الدول الكثير من الصعاب والمشاكل والتيارات الداخلية والخارجية. ومثل هذه الحال ليست بالظاهرة الغريبة. فإن مجىء الاستقلال كان يعنى فى نفس الوقت، بل كان يصاحبه أيضاً، إرادة وحماساً ورغبة فى بناء دولة جديدة ومجتمع جديداً. وفى نفس الوقت كانت هناك قوى متعارضة انطلقت على حريتها بعد الاستقلال. ولم يكن يجمع تلك القوى المتعارضة معاً إلا وجود الاستعمار والكفاح الوطنى المشترك، وبزوال الاستعمار لم يعد ما يربط بين تلك القوى أو يؤلف بين قلوبها. كذلك رأى شباب الأمة الذى تحمل عبء الكفاح أن كهول الأمة هم الذين تسلموا القيادة والزعامة بحجة امتداد خبرتهم وثقافتهم. وقد خلق هذا الموقف مصاعب ومشاكل كانت تستلزم بنية حكومية قوية ونظاماً سياسياً واعياً يعتمد على ثقة

الشعب بها وينبثق منه. وقد افتقرت أندونيسيا آنذاك إلى مثل تلك الحكومة ومثل هذا النظام السياسى. كذلك خلت البلاد، بعد طرد المستعمر من الخبراء فى المجالات المختلفة وخاصة فى مجال الإدارة. ومن ثم تميزت إدارة البلاد فى أعقاب الاستقلال بعدم الكفاءة وسوء التنفيذ. وقد انعكس ذلك بوجه خاص فى عيوب النظام الحزبى فى البلاد. فقد جذبت الوظائف الحكومية العليا والقيادية العديد من الكفاءات التى أدارت ظهرها للعمل الحزبى وتركت القيادة فى أيدى عناصر غير مدربة وليست على كفاءة فى قيادة الأحزاب. علاوة على ذلك فإن معظم الأحزاب جاءت إلى الوجود وأن معظم زعمائها بدأوا نشاطهم فى خلال الفترة الاستعمارية. وكانت نشاطات تلك الأحزاب وهؤلاء الزعماء موجهة فى الغالب آنذاك ضد الإدارة الاستعمارية القائمة. وبعد زوال الحكم الأجنبى وقيام الحكم الوطنى ظلت أحزاب عديدة تعكس فى نشاطاتها عنصر المعارضة والعداء نحو السلطة الوطنية القائمة. ولما لم يتمكن أى حزب من أحزاب البلاد فى الحصول على أغلبية مطلقة تتيح له حكم البلاد فقد كانت كل حكومات أندونيسيا فى خلال فترة الديمقراطية البرلمانية (١٩٤٩- ١٩٥٧) حكومات ائتلافية لم يقدر لأحدها الاستقرار والقدرة على حل أى من المشاكل الضاغطة التى تمثلت فى المشكلة الدينية التى لم تتفق عليها كل الأحزاب الدينية فى البلاد والتى أدت إلى سفك دماء عديدة فى جاوة وسلبيس وغيرها بين

أنصار الدولة الدينية وأنصار المبادئ الخمسة (البانشا سيلا) وهى الفلسفة الرسمية للدولة الجديدة. أما المشكلة الحادة الثانية فكانت مشكلة اندماج الجيش فى الدولة وموقفه تجاه الحكومة المدنية. وقد أدى تدخل الجيش فى كثير من الحالات إلى سقوط الحكومة مما سبب عدم الاستقرار السياسى للبلاد. كذلك مثلت «النزعة الإقليمية» مشكلة ضاغطة ثالثة كان الكثيرون يظنون أنه قد قضى عليها فى عام ١٩٥٠م. ولم تكن تلك النزعة (والشعور بعدم الرضى الذى زحف على جميع المناطق خارج جاوة) تقوم فقط على الخلافات العرقية والحضارية بل استمدت تلك النزعة قوتها أيضاً من اعتبارات اقتصادية. فالدخل الذى تستمده البلاد من سومطرة يتجه فوراً إلى جاوة.

وأمام كل تلك المشاكل وغيرها سقط النظام الديمقراطى البرلمانى فى عام ١٩٥٧م وحل محله نمط من الحكم الشمولى أطلق عليه اسم «الديمقراطية الموجهة. وقد تمكن «سوكارنو» مهندس ذلك النظام الجديد من تقوية نفوذ الحكومة التى رأسها واستبدل البرلمان المنتخب بمجلس تشريعى معين وأعاد العمل بدستور عام ١٩٤٥م. ونشبت فى البلاد من جراء «الديمقَراطية الموجهة» ثورة دموية فى عام ١٩٥٨م اشتركت فيها عناصر الديمقراطية البرلمانية وانفصاليو سومطرة والجماعات الإسلامية المتطرفة وبعض القوات المسلحة. إلا أن حكومة سوكارنو تمكنت من قمعها والقضاء عليها. وكان «سوكارنو» خلال فترة

«الديمقراطية الموجهة» هو الشخصية الأساسية فى البلاد. وقدر لهذا الزعيم السيطرة الهائلة على الجماهير مستغلا مهارته فى ضرب مجموعة بأخرى خاصة الجيش والحزب الشيوعى الذى تمكن فى السنوات القليلة السابقة من الظهور كأفضل قوة سياسية حزبية منظمة فى البلاد وبالتالى كان له العديد من الأتباع والمؤيدين ولم يستطع الحزب فى ظل الديمقراطية الموجهة أن يطمح إلى الوصول إلى السلطة فقنع بأن يحظى بمكانة ممتازة لدى «الزعيم». وقد حظى الحزب فى الحقيقة بشعبية كبيرة تمثلت فى حصوله على نسبة ١٦,٤٪ من أصوات الناخبين فى عام ١٩٥٥م . ويرجع نفوذ الحزب بين الجماهير إلى الموقف الاقتصادى المتدهور.

وقد وضعت محاولة الانقلاب التى وقعت فى عام ١٩٦٥م حداً حاسماً لنفوذ «سوكارنو» من ناحية و«الحزب الشيوعى» من ناحية أخرى، ومهدت الطريق لسيطرة الجيش على البلاد وقيام نظام جديد. ومنذ عام ١٩٦٥م أخذت تتقلص سلطات سوكارنو إلى أن توفى فى عام ١٩٧٠م. وتدخل أندونيسيا إلى عهد جديد وما يسمى باسم «النظام الجديد» عندما يتولى «سوهارتو» رئاسة الجمهورية فى أعقاب سقوط سوكارنو. ولا يزال «النظام الجديد» قائماً فى البلاد حتى اليوم.

الحركة الوطنية الأندونيسية وتطورها

لم تبدأ حركة الاستقلال الأندونيسى أو الحركة الوطنية الأندونيسية فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين، بل بدأت فى الحقيقة ـ كما أشرت من قبل ـ قبل ذلك بقرون. ومن هنا يمكن القول أن الأندونيسيين لم يظلوا خانعين خاملين خلال ثلاثة قرون ونصف إلى أن واتتهم الفرصة بمناسبة الحرب العالمية الثانية فخلعوا النير واستقلوا. والتقويم التالى للحركة الوطنية الأندونيسية يثبت ذلك.

يمكن تقسيم الحركة الوطنية الأندونيسية إلى فترتين رئيسيتين - فترة ما قبل القرن العشرين والفترة التى تبدأ مع القرن العشرين. ولكل فترة خصائصها وأبطالها وملامحها.

والذين ثاروا من أجل الحرية فى أندونيسيا ومجابهة الطغيان والاستبداد الهولندى على وجه الخصوص كثيرون سواء كانوا من الرجال أو النساء، وذلك فى الفترة الأولى من فترتى الحركة الوطنية.

ففى عام ١٦٢٩م مثلا أرسل حاكم «ماتارام» قواته لمهاجمة «بتافيا» (كما كانت جاكرتا تسمى أثناء الاستعمار الهولندى) إلا أن تلك القوات أخفقت أمام مقاومة الحاكم الهولندى العام وقواته.

وفى القرن السابع عشر قاد الأمير عبد الفتاح سلطان (بنتام) حركة

تحريرية ضد المستعمر وجمع حوله الآلاف من الرجال الأشداء وكون جيشاً من الفدائيين أقلق مضجع المستعمر وبنى أسطولا وتحالف مع كل من إنجلترا وتركيا للوقوف فى وجه الهولنديين. غير أن الهولنديين.

لجأوا إلى الخيانة لتقويض حركته وتمكنوا فى النهاية من القضاء على ثورته وأسره.

وفى أعقاب ثورة الأمير عبد الفتاح قاد «سرباتى» وهو أحد الزعماء الأندونيسيين حركة مقاومة فى جاوة استمرت عدة سنوات وانتهت بمقتله ونفى زعماء وقادة تلك الحركة.

وفى عام ١٨٢٥م قاد الأمير «ديبوبجورو» أكبر أبناء سلطان «يوجياكرتا» ثورة كبرى ضد الهولنديين هى ثورة جاوة الكبرى التى لم يتمكن الهولنديون من إخمادها إلا بعد خمس سنوات. وقد نظم الرجل حرب عصابات عنيفة ضد المستعمر لم تنته إلا عندما استعمل الهولنديون معه أسلوب الغدر والخديعة فقبضوا عليه لتتحول حركته من بعده إلى نضال عام قاده الأهالى لسنوات بعد ذلك وأصبح اسم «ديمبوبجورو» من إعلام الكفاح الوطنى فى أندونيسيا. وقد أطلق اسمه بعد الاستقلال على أهم شوارع العاصمة «جاكرتا» .

كذلك من أبرز حركات الكفاح المفردة فى القرن التاسع عشر ضد الهولنديين الحركات التى قادها كل من «تنكو عمر» و«الإمام بنجول».

إمام بانجـــــول:

في الوقت الذى نشبت فيه ثورة «ديبونيجورو» فى جزيرة جاوة، كانت ثورة أخرى مماثلة لها، مستعرة فى جزيرة سومطرة ، بقيادة عالم من رجال الدين عرف باسم «إمام بونجول» وهو اسم البلدة التى كان العالم إماماً لها ورئيساً على سكانها المسلمين. ولهذا الثائر اسمان آخران: بيتو شريف ، ومصطفى سحاب. وقد دعا مواطنيه إلى الثورة منذ عام ١٨٢١م، وظل يناضل ويحارب ويقاتل، ينتصر حيناً ويغلب على أمره حيناً آخر ، فدوخ الهولند بين أكثر من ستة عشر عاماً، وأنزل بهم خسائر فادحة ولكنهم فى النهاية أخمدوا ثورته، بفضل ما استعانوا به من جند وعتاد وأموال. وكان ذلك فى سنة ١٨٣٧م.

واسم إمام بونجول الآن يحتل مكانة بين أسماء الأبطال الخالدين فى تاريخ أندونيسيا.

تنكو عمر:

وفى أواخر القرن التاسع عِشر، قاد ثورة وطنية فى أندونيسيا بطل مغامر، عاونته زوجته فى جهاده هو «تنكو عمر».

هبّ هذا الزعيم فى وجه الهولنديين والتف حوله بضعة الاف من الثائرين خاضوا ضد الغزاة المستعمرين معارك طاحنة. قتل القائد الشجاع فى إحداها وأقسمت زوجته ـ واسمها «تيدين» ـ أمام جثمانه، على أن

لكى تثأر له ولوطنه الذى استشهد فى سبيله.

ومن أروع ما حدث فى تلك الثورة الدامية التى قادها «تنكو عمر»، ثم زوجته، أن النساء اشتركن فيها اشتراكاً عملياً، بكثرة هائلة. وأن زوجة الزعيم الشهيد استشهدت مثله، فقتلت فى سنة ١٩٠٤م، بعد أن قادت الثورة ثمانية أعوام بمفردها.

هدايت:

ومن الثوار المشهورين فى تاريخ الجهاد الأندونيسى، الأمير «هدايت» الذى أعلن الثورة فى مسقط رأسه بجزيرة «كاليمانتان» وهى التى كان الهولنديون يسمونها «بورنيو» والتى يملك الإنجليز جزءاً منها.

حمل هدايت السلاح ضد المستعمرين فى الجزيرة الكبيرة فى أواسط القرن، التاسع عشر. وأنشأ جيشاً منظماً من المجاهدين ظل نحو أربعين سنة يكافح ويناضل ينقض يوماً على المراكز الهولندية ويختفى أياماً. يعرف النصر ويعرف الهزيمة. ولكن بدون أن يتشتت شمله. حتى أصيب بالضربة القاضية وهى مصرع القائد والزعيم الأمير «هدايت» وكان ذلك فى عام ١٨٩٩م.

محمد صالح:

لم تخمد النار تماماً بعد انتهاء ثورة إمام بونجول بوقوعه فى الأسر.

فقد نجا واحد من أقرب أعوانه وأشدهم مراساً. يدعى «الحاج محمد صالح» فاستأنف هذا البطل الصراع بعد أن أعاد تنظيم الصفوف، واتخذ منطقة «أميوسى» بجزيرة سومطرة مقراً لقيادته ومركزاً لثورته الجديدة. ولهذا أطلق عليه اسم «أتو أنكونا مبوسى».

شيد محمد صالح فى ثامبوسى الحصون والقلاع وحفر الخنادق وأعد عدته لمواجهة الهولنديين الذين كانوا بعد أسر إمام بونجول، قد أرسلوا قواتهم إلى داخل الجزيرة لاحتلال أمنع المواقع فيها.

واشتبك الفريقان فى معارك استبسل فيها المجاهدون الأندونيسيون بقيادة الحاج محمد صالح، الذى كان فى آن واحد يواصل بث تعاليمه الدينية والوطنية كما اقتبسها عن أستاذه إمام بونجول حتى سقط قتيلا فى إحدى المعارك والسلاح بيده.

التلميذ الصالح:

وكما أن الحاج محمد صالح قد واصل الجهاد بعد موت أستاذه الإمام، فإن واحداً من تلاميذه هو واصل الجهاد بعد مصرعه. ولم يكن ذلك التلميذ الصالح غير أمير ثامبوسى نفسه. فقد نشأ هذا الأمير وسط الثورات التى شاهدها مستعرة منذ نعومة أظفاره. ولما تسلم مقاليد الحكم، وقوى ساعده، جمع فريقاً من المقاتلين وخاض غمار الحرب ضد الهولنديين فى بلاده ثامبوسى، رافضاً التسليم بالشروط التى أراد

الهولنديين أن يفرضوها عليه. وظل يكافح ويحارب حتى نفدت وسائله كلها. فوقع فى الأسر، وأرسل إلى «مديون» بجزيرة جاوة سنة ١٩٠١م ومات فيها.

وليس بالإمكان سرد تاريخ الثورات العديدة التى تتابعت فى البلاد الهندوسية، والجزر الكبيرة والصغيرة على السواء ، بعضها يقوده الأمراء ورؤساء الدين، وبعضها يقوده، رجال من عامة الشعب، وبعضها أيضاً تقوده نساء، كثورة «تبدين» زوجة «تنكو عمر»، وحركة البطلة الخالدة «كارتينى» وهى ثورةفى آن واحد سياسية واجتماعية موفقة.

ومن أبطال الثورات التى يذكرهم الأندونيسيون ويمجدون أسماءهم، الشيخ «محمد السمان» المشهور باسم «تكوجهيك ديترو» والذى قاتل الهولنديون عشرة أعوام ورفض مصالحتهم حتى أوفدوا إليه من قتله اغتيالا.

ولم تقتصر حركات الكفاح الوطنى على أفراد بعينهم فقط بل نجد أيضاً أقاليم بأكملها تتحرك فى مسار الكفاح الوطنى مثلما حدث بين الهولنديين ومملكة «أتشية» فى شمال سومطرة حيث نشبت حرب استمرت سنوات بين الطرفين (١٨٧٣ - ١٩٠٤م) تكبدت هولنده خلالها خسائر فادحة.

وكانت نشاطات «أتشيه» فى مجالات القرصنة البحرية عاملا مقلقاً للسلطات الهولندية الاستعمارية.

كذلك نشبت في بداية القرن العشرين وفى عام ١٩٠٦م وعام ١٩٠٨م ثورتان فى جزيرة «بالى».

ولم تكن حركات الكفاح الوطنى حكراً على الرجال دون النساء. ففى تاريخ أندونيسيا الحديث قادت بعض النساء العديد من الحركات الوطنية المهمة. ومن أهم أبطال الكفاح الوطنى من العنصر النسائى المجاهدة «كارتينى» (١٨٧٩-١٩٠٤م) التى أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار لا عن طريق العنف والقتال ولكن عن طريق العلم والثقافة. ويحتفل الأندونيسيون فى ٢١ أبريل من كل عام بذكرى باعثة النهضة النسائية والمرأة التى وضعت الأسس لرفع المرأة من حضيضها آنذاك فقامت حركتها على التعليم والتهذيب وإعداد المرأة للقيام بدورها الصحيح فى الحياة.

تلك بعض مظاهر الكفاح الوطنى فى فترته الأولى وهى فترة تميزت بطبيعة خاصة لهذا الكفاح لأنه كان كفاحاً متقطعاً غير متصل ولا يشمل كل الأمة ولا كل أقاليمها إنما يقوم به بعض الأفراد فى بعض المناطق. أما الكفاح الوطنى ابتداء من القرن العشرين فيمتاز بالشمول والعمومية ـ كما سوف نعرف ـ كما يمتاز بوضوح عوامل نموه وتطوره. ويمكن تلخيص تلك العوامل فيما يلى:

التأثيرات الفكرية الأوروبية:

لا يمكن لأى دارس أن يتجاهل الدور الذى لعبه نظام التعليم الغربى، ذلك النظام الذى أثر على الطبقة العليا من المجتمع الأندونيسى فى داخل البلاد وعلى طبقة الشبان المثقفين الذين أتيح لهم السفر إلى هولنده بالذات لتلقى العلم. وقد وسع العلم الغربى من آفاق هذه الطبقات وأدى إلى «عقلانية» تفكيرها وأعدها أخلاقياً وثقافياً للكفاح من أجل تحرير أندونيسيا من الاستعمار الهولندى الذى دام قروناً. وكان أفراد تلك الطبقات فى الحقيقة رواد النزعات الحديثة فى البلاد مثل القومية والوطنية والاشتراكية والديمقراطية وغيرها.

التأثيرات الفكرية الشرقية:

كان للحركة الإصلاحية التى قادها «محمد عبده» فى مصر أعمق الأثر فى تطور الحركة الوطنية الأندونيسية وتطور الوعى السياسى وتطور الفكر بشكل عام وخاصة فى اتجاهه الإسلامى. وقد اهتمت الباحثة «دوروثى وودمان» فى كتابها «جمهورية أندونيسيا» ببيان ذلك الجانب المهم دون أن تعرف شيئاً عن الإمام محمد عبده قبل وفودها على جزر أندونيسيا. وتقول الباحثة فى كلامها على الإسلام والماركسية والوطنية: «كانت آراء التجديد ـ على نطاق واسع ـ تحيا فى المدارس الإسلامية بين أناس قاموا بفريضة الحج إلى مكة، وبصفة خاصة بين الشبان

الأندونيسيين الذين عرفوا تعاليم المفتى المصرى الشيخ محمد عبده... وكان المعلمون المصريون يزورون أندونيسيا كما كانت طائفة مزدادة من أذكياء أندونيسيا تتصل أول صلة لها بالعالم الخارجى فى جامعة الأزهر بالقاهرة حيث يبحثون مسائل التوفيق بين الإسلام وعلوم العصر، وينظرون فى الخرافات التى تلبست بالإسلام وأصابت شيوخه وقتها بالنكسة والجمود.» وتضيف الباحثة أن حركة محمد عبده «كان لها شأن جليل فى تاريخ الوطنية الأندونيسية أسفر عن تأسيس الجماعة المحمدية فى عام ١٩١٢م فكانت أوسع تعبير عن دعوة المصلح المصرى وتناولت فيما تناولته إصلاح عادات الزواج وعادات المأتم، واضطلعت بإنشاء المدارس المستقلة والمستشفيات والمكتبات وكانت رائد الاتجاه إلى تعليم البنات وعملت على إلقاء خطب الجمعة باللغة الوطنية... وساعدت الجماعة المحمدية على تطور الوعى السياسى والوطنى». ويضيف الأستاذ العقاد أن من «شواهد هذاالاستقلال قيام فاضل من أبناء البلاد بإنشاء صحيفة «المنبر» لتوسيع الدعوة التى كانت تتولاها مجلة «المنار» (التى أشرف على إصدارها من القاهرة محمد عبده وتولاها بعد موته الشيخ رشيد رضا). ولم تلبث هذه المجلة حتى أصبحت بفضل محررها القدير الأستاذ «زين الدين يونس» أوسع الصحف العلمية انتشاراً فى أندونيسيا...».

وقد حاول الاستعمار الهولندى وقف تدفق الكتب والمجلات القادمة

من مصر والدول العربية الأخرى خوفًا من التأثير الخطر الذى تولده أفكار الجامعة الإسلامية على الأندونيسيين ضد الهولنديين. وبالرغم من حرص الهولنديين إلا أن نسخ «المنار» و«العروة الوثقى» و«المؤيد» و«السياسة» و«اللواء» و«العدل» كانت تتسرب إلى أندونيسيا فتلهب المشاعر وتقوى النفوس. وحمل الدارسون الأندونيسيون من أمثال الإمام بونجول وجلال الدين الطيب ومختار لطفى وأمر الله معهم الأفكار الحديثة التى كانت تسود العالم الإسلامى وخاصة أفكار محمد عبده والأفغانى فى مصر. كما كان للكتابات الإسلامية الهندية الحديثة تأثيرها على مثقفى أندونيسيا.

البعثات التبشيرية المسيحية:

مهما كان من شأن الطابع الإسلامى الأندونيسى إلا أن مشاعر الأندونيسيين فى توحد غالبيتهم فى عقيدة واحدة مهما كان موقفهم منها دفعهم بقوة إلى الحفاظ عليها. وقد جابه المصلحون الدينيون فى أندونيسيا مشكلة خطيرة تمثلت فى النشاط الكبير الذى كانت تقوم به البعثات التبشيرية المسيحية. فهذه البعثات لم تكن تقوم فقط على نشر المسيحية بين الوثنيين وأمثالهم بل تعددت إلى نشر المسيحية بين المسلمين أنفسهم وإنشاء المدارس بتمويل كريم من الهولنديين. والحقيقة أن نشاطات التبشير بدأت منذ عهد مبكر. فقد بدأت مع البرتغاليين فى عام ١٥٠٩م ومع الإسبانيين فى عام ١٥٢١م وعمل البرتغاليون والإسبان

آنذاك على نشر العقيدة الكاثوليكية. وفى مواجهة تلك الأخطار قام المصلحون بتأسيس المؤسسات والتنظيمات الدينية والاجتماعية والسياسية التى كان لها دون شك دور بارز ـ وإن كان فى إطار إسلامى ـ فى تبلور الوعى السياسى والإسهام فى الحركة الوطنية.

اللغة الموحـــــدة:

لاشك أن الوحدة اللغوية عامل مهم فى تبلور الشعور الوطنى ونضج الوعى السياسى. وبالرغم من وجود العديد من اللغات واللهجات ـ كما أشرت ـ إلا أن البلاد توحدت فى لغة واحدة هى اللغة المعروفة باسم «بهاسا أندونيسيا» . وفى عصر الاستعمار الهولندى قامت السلطات الاستعمارية بإحياء هذه اللغات المتعددة فى المدارس الأولية فى قرى كل منطقة لتحتفظ كل قبيلة بلغتها الخاصة وكل فريق بطريقته الخاصة دون أن يهتم باللغة العامة. وكان الغرض من هذا إيجاد النعرات المحلية حتى لا يتوحد الناس على لغة ويعتبر كل فريق أن لغته هى الأولى بالتكريم والسيادة. وتلك كانت وسيلة استعمارية قصد بها تفريق أبناء البلاد (فرّق تسد).

وفى عام ١٩٢٤م خطب البروفسور «جابا دينتجوات» فى المجلس الشعبى الذى أسسته هولنده فى أندونيسيا فى عام ١٩١٨م باللغة الملايوية (اللغة الحالية) لأول مرة فى تاريخ البلاد اللغوى، وكانت هذه الحادثة ـ

كما يقول أحد الباحثين الأندونيسيين - ذات أثر بالغ فى النفوس وفى تطور اللغة الأندونيسية... وفى مؤتمر الشباب الأول فى عام ١٩٢٦م خطب السيد محمد يامين منوهاً بأن اللغة الملايوية قد أضحت عنصراً هاماً فى كل مجالات البلاد. وفى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٢٨م عقد مؤتمر الشباب الثانى الذى اتخذ ثلاث قرارات ذات أهمية فى تاريخ أندونيسيا السياسى والحركة الوطنية الشاملة وهى: «وطن واحد هو أرض أندونيسيا، شعب واحد هو شعب أندونيسيا، لغة واحدة وهى اللغة الأندونيسية». ومنذ عام ١٩٣٠م أصبحت اللغة الأندونيسية هى لغة التعامل والتخاطب والكتابة والمراسلة وهمزة الوصل بين المناطق المختلفة فى البلاد بعد أن كانت هولندا ترغب فى إشاعة لغتها فى البلاد مثلما شاعت الإنجليزية فى الهند والفرنسية فى شمال أفريقيا. وقد أدرك الأندونيسيون المأساة التى قد تلحق بهم من جراء عدم الاهتمام بالوحدة اللغوية التى تربط أواصر الشعب وتجعل الناس فى شعور واحد وإحساس مشترك. وقد جاء فى قرار جمعيات الشباب الأندونيسى فى مدينة «لاهاى» بهولندا فى عام ١٩٣٠م: «أن أندونيسيا وطن واحد لأمة واحدة تتكلم بلغة واحدة» ومنذ ذلك التاريخ عرفت اللغة الملايوية باللغة الأندونيسية وسميت باللغة القومية الوطنية وكان لذلك مغزى مهم. ففى تلك اللغة تتوحد بالتأكيد كل عناصر الأمة وقومياتها فى كل الجزر وازداد استخدام اللغة الأندونيسية فى كل أنحاء البلاد كأداة للتعبير ووسيلة للاتصال ويعتبر «كيا ديوانتارا» أول من أدخل تلك اللغة فى البرامج الدراسية فى مدرسته

بصفته رائداً من رواد التعليم فى أندونيسيا. كذلك طالب الأعضاء الأندونيسيون فى المجلس النيابى «الفولكسراد» الذى أقامته السلطات الهولندية فى «جاكرتا» فى عام ١٩٢٥م بضرورة الاعتراف باللغة الأندونيسية لغة رسمية للبلاد. وفى عام ١٩٤٢م أقام اليابانيون «هيئة اللغة الأندونيسية» برئاسة دكتور «محمد حنى» وفى أغسطس عام ١٩٤٥م أعلنت اللغة الأندونيسية رسمياً لغة للبلاد.

التنظيمات المختلفة والأحزاب

تبلورت آراء المفكرين فى أندونيسيا فى بداية القرن العشرين واتجهت ميولهم إلى تنظيم الحركة الوطنية وتوجيهها التوجيه الصحيح الذى يضمن لها الفوز. ومن حسن حظ أندونيسيا أن فريقاً من أبنائها كانوا قد اتصلوا بالعالم الخارجى من ناحية واتصلوا من ناحية أخرى ببعضهم البعض فى أجزاء البلاد المتباعدة، ومهدوا للعمل الخطير الذى كانت فكرته تختمر فى رؤوسهم. فلما أرادوا أن يضعوا تلك الفكرة فى موضع التنفيذ كانت الطريق ممهدة والتربة صالحة. وبدأ بذلك تأسيس الجمعيات والهيئات والتنظيمات والأحزاب التى لعب بعضها دوراً شاملا ولعب بعضها الآخر دوراً محدوداً فى الحركة الوطنية للبلاد. وقد سبقت الإشارة إلى الجماعة المحمدية وإلى جمعية «الأخلاق الفاضلة». وقد كانت منظمة «المحمدية» من أنشط التنظيمات التى قامت من أجل الإصلاح الدينى والاجتماعى ونشر الوعى الوطنى وأكثرها شعبية. وقد قام بتأسيس

تلك المنظمة «أحمد دخلان» فى نوفمبر عام ١٩١٢م فى «جاكرتا» ووجدت الجمعية بالفعل استجابة رائعة من أهل البلاد كما اكتسبت شعبية فى وقت قصير كما يدل على ذلك العدد الكبير لفروعها فى البلاد. وكانت أهداف تلك المنظمة مشابهة لأهداف (الجماعة السلفية) فى مصر. ويمكن تلخيص تلك الأهداف فى تنقية الإسلام ـ كما كان يمارس فى أندونيسيا ـ من العادات والتقاليد والمعتقدات التى زحفت عليه من الهندوسية والبوذية وكذلك من النظم الصوفية الفاسدة، ومحاولة إيجاد تفسير (عقلانى) للفكر الإسلامى التقليدى، وإصلاح نظام التعليم الإسلامى فى البلاد، والدفاع عن الإسلام ضد الهجمات الخارجية مهما كان نوعها. وقد قامت الحركة الإصلاحية بتأسيس شبكة من المدارس. وامتد نشاط الحركة بعد ذلك إلى أكثر من مجال فى الخدمة الاجتماعية. ففتحت العيادات الطبية والمجانية وقامت بالتخفيف على الفقراء ومساعدتهم وتبرعت برعاية الأيتام وطبع ونشر القرآن، وقد تبنت المنظمة فى البداية فى حركتها الإصلاحية سياسة عدم القيام بدور نشط فى المجال السياسى. إلا أن الواقع تغلب على الفكر هنا. فالمفاهيم التقدمية الاجتماعية الإسلامية التى حاولت المنظمة المحمدية تأسيسها فى النفوس لم يكن من السهل فصلها عن الوعى السياسى لأعضائها والمنتمين إليها وتلاميذها فى المدارس الجديدة. وهكذا أسهمت المنظمة فى سكون ولكن بعمق فى تكوين نبع الوطنية والقومية السياسية وعملت باضطراد على تدعيمه وتقويته.

أما جمعية «الأخلاق الفاضلة» أو «بودى أوتومو» فيبدأ الوعى القومى بتأسيسها فى ٢٠ مايو عام ١٩٠٨م. وقد تألفت الجمعية فى «باتافيا» «جاكرتا» برئاسة الدكتور وحيد الدين الذى يعد بحق واضع أسس التنظيم والتكتل للحركة الوطنية الحديثة فى أندونيسيا. وقد أصبح يوم ٣٠ مايو عيداً وطنياً فى عهد الاستقلال تماماً مثل يوم ١٧ أغسطس الذى أعلن فيه الاستقلال. وذلك أن الأندونيسيين أدركوا بعد انتصارهم أنه لولا اليوم الأول لما كان اليوم الثانى ، ولولا إنشاء جمعية «الأخلاق الفاضلة» لما نجحت الحركة القومية ولما ربح الشعب معركة الاستقلال.

وكانت الجمعية فى بادئ الأمر «اجتماعية ثقافية» كما يدل على ذلك اسمها. ولكنها تحولت مع الوقت إلى جمعية سياسية وطنية كان لها ذلك الأثر الفعال فى تحرير أندونيسيا. وقد كانت الجمعية من أول من نادى بتأسيس مجلس نيابى مؤقت لوضع دستور للبلاد.

وقد كانت الحرب العالمية الأولى عاملا من عوامل تقوية الشعور الوطنى فى أندونيسيا ومن ثم ظهور فى كل أنحاء البلاد عدد من التنظيمات والأحزاب الوطنية التى أسهمت بشكل فعال فى التعبير عن الآمال الكاملة وفى إظهار مشاعر السخط بشكل منظم لأمة كانت ترنو إلى حريتها. ومن أهم الأحزاب والتنظيمات التى ظهرت فى ذلك الوقت بالإضافة إلى جمعية «الأخلاق الفاضلة» (١٩٠٨) والحركة المحمدية (١٩١٨) كانت المنظمة الأندونيسية الاجتماعية (١٩١٦) والحزب

الوطنى لجزر الهند (١٩١٩) وتنظيم سومطرة (١٩١٨) ومنظمة الطلاب (١٩١٩) والحزب الوطنى الأندونيسى (١٩١٧).

وتراوحت تلك التنظيمات والهيئات والأحزاب ما بين طلابية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية ناضلت جميعها من أجل التحرر الوطنى. ذلك أن التحرر الوطنى من السيطرة الاستعمارية ـ اقتصادياً وسياسياً ـ كان هو الهدف المشترك لكل تلك الهيئآت والتنظيمات والأحزاب. ولسوف نستعرض أهم الأحزاب السياسية التى ظهرت فى أندونيسيا وشاركت فى مسار الكفاح الوطنى.

الحزب الوطنى الأندونيسى:

تأسس هذا الحزب فى عام ١٩٣٧م على يد دكتور سوكارنو فى باندونج. وكان الحزب حزباً وطنياً من الأساس. وكان هدفه المحدد «أندونيسيا ميرديكا» ، أى «تحرير أندونيسيا» من الاستعمار من خلال حركة شعبية تستمد قوتها من العناصر المحلية والقدرة المحلية. وتمثلت الروح المحركة وراء هذا الحزب فى أعضاء منظمة «اتحاد أندونيسيا» التى قامت فى هولندا، ومن أعضاء آخرين ينتمون إلى «نادى الدراسة العام» فى باندوغ، وقد كان سوكارنو مسئولا عن النشاط الإعلامى والدعائى فى الحزب ولكن مواهبه بعد ذلك برزت على مستوى كل الأمة فأصبح زعيمها. وبحلول عام ١٩٢٨ كانت نشاطات الحزب الدعائية قد وصلت إلى كل مدينة وقرية. وأرسل الزعماء إلى الأماكن العيدة ليتحدثوا إلى

الجماهير فى مناطقهم. ولهذا السبب أنشأ الحزب ما يشبه «الجامعة الشعبية» يتزود فيها الدارسون من أعضاء الحزب ببرامج دراسية فى الإعلام والدعاية. وفى خلال عام واحد كان يعمل للحزب أكثر من ستمائة من الخريجين.

وبدأ زعماء الحزب يركزون أولا على فكرة الوحدة الأندونيسية فى خطبهم التى استعملوا فيها اللغة الأندونيسية. ثم اختاروا لحزبهم علماً ذا لونين أحمر وأبيض برأس ثور على رقعته. وحاول الحزب أن يؤلف جبهة وطنية. ولذلك أخذ فى تنظيم اتحاد من المنظمات الوطنية المتعددة فى البلاد ومن الأحزاب الكثيرة. وقد تم ذلك فى ديسمبر عام ١٩٢٧ لكى تتوحد الجهود والنشاطات. أما المنظمة الأندونيسية فى هولندا فقد كانت تمثل الحزب فى النشاط الإعلامى الخارجى.

وفى عام ١٩٢٨ أشار الحاكم العام الهولندى لأندونيسيا فى خطبة له إلى النشاط الإعلامى للحزب ووصفه بأنه «دعاية ثورية وطنية» وذكر أن الطبيعة الثورية لهذه الدعاية سوف تضر بمصلحة الحزب نفسه. وفى ديسمبر ١٩٢٩ قامت السلطات بحملة تفتيش على مكاتب الحزب ومنازل زعمائه. وقبض على ثمانية حكم بالإعدام على أربعة منهم كان من بينهم سوكارنو.

وقد انقسم أعضاء الحزب إلى مجموعتين بعد حل الحزب بصفة

رسمية. مجموعة التفت حول «سارتونو» وكونوا حزباً جديداً أسموه «بارتاى أندونيسيا» وتم ذلك فى نهاية أبريل عام ١٩٣١. وتبنى الحزب الجديد نفس أهداف وغايات الحزب المنحل. أما المجموعة الأخرى فقد أسست «حزب التعليم الوطنى الأندونيسى» وتكون فى نوفمبر ١٩٣١ بزعامة «محمد حتى». وقد انضم «سوينان شحرير» إلى الحزب فى عام ١٩٣٩. وفى بداية عام ١٩٣٨م قبض على سوكارنو من جديد وتم التحفظ عليه ثم أعقب ذلك القبض على كل من «حتى» و«شحرير».

الحزب الشيوعى الأندونيسى:

بعد فشل «شركت إسلام» فى قبول مقترحات «سيمون» المتطرفة قام هو وزعماء المنظمة الديمقراطية الاجتماعية بتأسيس الحزب الشيوعى فى أندونيسيا فى مايو عام ١٩٢٠م. وقد نمى الحزب علاقاته مع «الكومنترن» وانضم إليه فى نهاية العام نفسه. وفى أغسطس عام ١٩١٣م قبض على «سيمون» وأجبر على مغادرة البلاد أو أن ينفى إلى جزيرة تيمور. وفى نهاية العام نفسه تم القبض على كل زعماء الحزب الهولنديين وأجبروا على مغادرة البلاد أيضاً.

وقد ارتفعت قيمة الحزب فى أعين الجماهير فى أعقاب رحيل الزعماء الهولنديين وتمكن فى البداية من تأسيس «اتحاد العمال الثورى المركزى» فى يونيه عام ١٩٢١م. وفى خلال أعوام أربعة تمكن

الشيوعيون من السيطرة على معظم الفروع المحلية لـ «شركت إسلام» التى انقسمت مجموعة الحزب الشيوعى عنها. على أن الحزب قد فشل فى ضم الفلاحين إليه. ويرجع ذلك إلى سببين :

(١) كانت الحكومة تمثل عائقاً يقظاً يمنع الاتصال بين زعماء الحزب والفلاحين.

(٢) أغضب الشيوعيون الأعضاء الفلاحين وذلك بالعمل ضد القيم الدينية.

وفى خلال عام ١٩٢٥ انضوت معظم العناصر المتطرفة فى الحزب تحت قيادة «دخلان سوكارا» ورفض زعماء هذا الحزب تلقى الأوامر من الزعامة العادية للحزب واستمروا يحرضون على الثورة. وقد انتهى بهم المطاف إلى استعمال العنف والإرهاب وذلك للسيطرة على الحزب. ويرجع فشل جهود الحزب الشيوعى إلى ظاهرة كثرة الانقسامات فى صفوف الأندونيسيين بوجه عام. فقام «تان مالاكا» مثلا وهو عضو بارز فى الحزب الشيوعى بتكوين منظمة جديدة هى «بارتاى أندونيسيا» ثم أسس الحزب الجمهورى ومعه «تامين» و«شوباكات» فى بانجوك فى عام ١٩٢٧. وكان هدف منظمة «بارتاى» تدريب الأندونيسيين الذين يعملون فى السر فى بانجوك ثم عودتهم إلى أندونيسيا وهناك يدربون أعضاء آخرين. وقد أجبرت يقظة الحكومة الحزب الشيوعى على القيام بنشاطه فى السر بينما حرم الحزب من أقدر زعاماته. وفى خلال العشرة

شهور الأولى من عام ١٩٢٦ ازداد عدد المقبوض عليهم من الزعماء الشيوعيين وأحدثت بعض العناصر الشيوعية عدداً من الاضطرابات في جاوة. وبفشل ثورة عام ١٩٢٧/١٩٢٦ تم القضاء على المنظمة الشيوعية في البلاد. فقد تم آنذاك القبض على عدد كبير من الشيوعيين والوطنيين والزعماء الدينيين ثم أخذوا إلى معسكرات التعذيب في غينيا الجديدة. وهكذا ضعف النفوذ الشيوعي بعد القبض على الزعماء وظل ذلك حتى نهاية الحكم الهولندي لأندونيسيا.

بارتاى أندونيسيا راجا «حزب الشعب الأندونيسي»:

أسس دكتور «سوتومو» نادى الدراسة في أكتوبر عام ١٩٣٠م في «سورابايا» ثم تحول النادى إلى ما عرف باسم «منظمة أندونيسيا» في يناير عام ١٩٣١م. وفي المؤتمر الذى عقدته المنظمة في أبريل ١٩٣٥م في «سورابايا» أصبح اسم المنظمة «بودى أتومو» ثم انبثق منها حزب الشعب الأندونيسي في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٣٥ برئاسة «سوتومو».

شركت إسلام:

الغرفة التجارية الإسلامية حزب سياسي أندونيسي تأسس عام ١٩١١م على يد «سمنهودى» ثم تغير هذا الاسم إلى «شركة إسلام» في عام ١٩١٢م بزعامة «عمر سعيد» وانضمت الجماهير إلى ذلك الحزب الذى يقوم على أسس ومبادئ إسلامية خالصة في أعوام

١٩١٣م، ١٩١٤م. وبحلول عام ١٩١٥ كان الحزب قد اتسع وأسس فروعاً له كثيرة فى أنحاء أندونيسيا. وأصبح الحزب مكتملا تماماً كتنظيم سياسى فى عام ١٩١٦ وظل يكافح من أجل تحرير أندونيسيا ولكن فى إطار الممتلكات الهولندية «دومينيون» وتبنى سياسة التعاون مع الحكومة المستعمرة. وقد أسس هذا الحزب منظمة سياسية فى عام ١٩٢٨ تحت اسم «مجلس علماء أندونيسيا» تحولت بعد ذلك إلى حزب سياسى.

حزب نهضة العلماء:

تكون هذا الحزب من العناصر الإسلامية المحافظة وذلك فى يناير عام ١٩٢٦ فى «سورابايا». وقد عارض الحزب اتجاه التحديث والتغريب فى البلاد. وأقام منظمة تتبعه سماها «نهضة علماء المسلمات» ومنظمة شبابية هى «الأنصار».

عوامل أخرى أسهمت فى نمو الحركة الوطنية:

أسهمت عدة عوامل أخرى مجتمعة ومتفرقة فى نمو الحركة الوطنية فى أندونيسيا من هذه العوامل نذكر كفاح الشعب الفلبينى ونجاح «كمال أتاترك» فى تركيا ضد القوى الأوروبية ونشاط حزب الكونجرس فى الهند وظهور القومية الصينية المعادية للغرب على يدى دكتور «صن يات صن» وتصنيع اليابان وانطلاقها وانتصارها على روسيا فى حربها معها عام ١٩٠٥م، بل هزيمتها للهولنديين فى أندونيسيا

نفسها في عام ١٩٤٢م. ويفهم الأندونيسيون أن القوى الأوروبية الغربية ليست بالضرورة محصنة ضد الهزيمة ثم تأثير الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بكل أحداثهما على أندونيسيا في مختلف المجالات كروابط البلاد بأوروبا ومطالب الأحزاب والخدمة العسكرية والنواحي الاقتصادية والأوضاع التعليمية والثقافية بوجه عام ونمو الصحافة واتساع نطاق الاتصالات.

فلقد أصابت الحرب الروابط التي كانت تربط أندونيسيا بأوروبا في الصميم ونتيجة لذلك قامت أندونيسيا بتأسيس الروابط التجارية بينها وغيرها من أقطار حول المحيط الهادى. ولم يصمت أبداً الصوت الأندونيسي المطالب بالحرية السياسية لا قبل الحرب ولا في خلالها.

وأجبرت الحرب هولندا على تغيير سياستها تجاه أندونيسيا. ففي عام ١٩١٦م أصدر البرلمان الهولندي قانوناً يقضي بقيام «فولكسراد ـ مجلس نيابي» في «جاكرتا» . ويلاحظ «فان ل. ستيروم» في عام ١٩١٨م أن «الطريق المؤدى إلى تحقيق الحكومة المسئولة في أندرنيسيا قد استولى عليه تماماً ولن يترك أبداً هذه الحكومات المسئولة ـ بالعمل المتناسق مع الفولكسراد ـ سيكون لها حق اتخاذ القرارات النهائية في كل الأمور التي تخص أندونيسيا. ويجب علينا أن نواصل سيرنا مباشرة لتحقيق هذا الهدف...».

لقد طالب كل من الحزب الأندونيسى الوطنى وحزب «بودى أتومو» بعقد مجلس نيابى مؤقت لوضع دستور ديمقراطى جديد. ولهذا الغرض عينت الحكومة الهولندية فى ١٧ ديسمبر ١٩١٨م لجنة للنظر فى الأمر وفى يونيو عام ١٩٢٠ قدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة واقترحت أن يتضمن دستور مملكة الأراضى المنخفضة النقاط التالية:

١ ـ الاعتراف بأندونيسيا كجزء مستقل من المملكة وأن ينتقل مركز ثقل الحكومة إلى أندونيسيا نفسها.

٢ ـ رفع مستوى «الفولكسراد» إلى هيئة تشريعية تمثيلية تؤسس بالانتخاب.

أما فى المجال العسكرى فقد ضاعفت الحرب العالمية الأولى من أهمية مشكلة الدفاع عن أندونيسيا لقد بدأت الخدمة العسكرية الإجبارية فى البلاد فى عام ١٩٢٠ ولكن كانت تلك الخدمة العسكرية مفروضة فقط على العناصر الأوروبية ولا تسرى على العناصر المحلية (الأندونيسية) أو العناصر الشرقية الأجنبية. ونتيجة للحرب ظهرت الدعوة بشكل نشط إلى إنشاء جيش أندونيسى على يد «لجنة الدفاع الأندونيسية» مما كان له أكبر الأثر فيما بعد فى الحركة القومية والاستقلال.

كذلك فإن سياسة التمييز التى اتبعها الهولنديون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما نتج عن ذلك من مشاعر

ضد الاستعمار أشعل نيران السخط ولقد كانت سياسة التمييز التى اتبعت فى المجال الاقتصادى بالذات من أسوأ ما عرف من سياسات أنزلت بالجماهير أشد الضرر. فالاستغلال الاقتصادى لثروات البلاد الوطنية والذى تم على يد الرأسماليين الهولنديين وازدياد الفقر الطاحن بين الطبقات التى تعيش على أرض حباها الله بالثراء كان ذلك كله مدعاة لمزيد من السخط الذى شاع فى البلاد.

وفى مجال التعليم لم يحصل الأندونيسيون إلا على القليل جداً من التسهيلات إذا قورنت بما كان يحصل عليه الأوروبيون منها. فقد تحقق الهولنديون أن اتساع نطاق ونمو التعليم الغربى بين الجماهير خطر كامن ضد استمرار سيطرتهم وحكمهم . ومن ناحية أخرى كانت المعاهد العلمية الوطنية الأندونيسية والتى أسسها أولا «كيا ديوانتارا» فى عام ١٩٢٢ تعمل كمراكز تدريب وإعداد عقائدى يهدف إلى تنمية الشعور القومى وتعضيد الحركة الوطنية فى البلاد. وكان «كيا ديوانتارا» يؤمن بقوة أن «حضارة الأمة يمكن أن تنثنى ولكن لا يمكن أن تكسر. إننا نرحب بالحكمة والجمال والفن والعلم الذى يأتى إلينا من الخارج. إن كل إنسان يتعلم لغة أجنبية ينجح فى التعرف على عالم جديد. على أن العناصر الأجنبية من علم أو ثقافة واردة يجب أن تستوعب فى الحياة المحلية حتى تزداد كنوز الحضارة الوطنية السائدة قيمة وأهمية.

لقد أسس هذا الرجل وحده ما يقرب من مائتين وخمسين مدرسة في كل أندونيسيا دون أي مساعدات حكومية أو أجنبية.

وقد طورت المؤسسات المحمدية الوعي السياسي لأعضائها وتلاميذها . وقد أقامت الحركة المحمدية التي أسسها أحمد دخلان في عام ١٩١٢ تسعة وعشرين فرعاً لها بلغ عدد أعضاؤها أربعة آلاف عضو، وأقامت حوالي خمسة وخمسين مدرسة في عام ١٩٢٥م. ثم أسست في عام ١٩٢٨ مائة وخمسين فرعاً بلغ عدد أعضائها ١٠٣٢٠ عضواً. وفي عام ١٩٢٠ مائتين وتسعة فرعاً بلغ أعضاؤها ١٧٥٥٠ عضواً وفي ١٩٣١ مائتين وسبعة وستين فرعاً بلغ أعضاؤها ٢٤٣٨٣ عضواً. وهكذا ازدادت فروعها وأنشطتها بعد ذلك عاماً بعد عام علاوة على الخدمات الطبية المجانية في كل أنحاء البلاد. ولما ازداد نشاط تلك الجمعية وازدادت مدارسها وكلياتها ومعاهدها العلمية خشت الحكومة الهولندية مغبة ذلك فأصدرت لائحة تقضي بأيلولة كل المدارس الخاصة إلى الإشراف الحكومي. وقد بلغت تلك المدارس ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ مدرسة في عام ١٩٣٨م وبلغ عدد طلابها ما بين عشرة الاف إلى خمسمائة ألف طالب. لقد تعهدت الإدارة الهولندية أن تنزل أشد الضربات بالنظام التعليمي في هولندا. وكان هذا الاتجاه من الحكومة الهولندية ـ كما يقول «جون جنلر» ـ لإخضاع الناس ومنع الآمال السياسية من النمو الطبيعي. إن السياسة الهولندية ـ كما قيل ـ كانت تهدف إلى أن تمتلئ

البطون وأن تخلو العقول. وسجل الهولنديين فى مجال التعليم يظهر عدم اهتمامهم الواضح إذ بلغت نسبة الأمية فى ظل إدارتهم ٩٥٪.

وقد كان لنمو الصحافة الوطنية واتساع نطاق الراديو أثرهما فى الترويج للأفكار الوطنية. فظهرت جريدة «مادان ـ برايای» فى باندونغ تعبيراً عن الرغبة الأندونيسية فى ظهور سجلات وجرائد وطنية. وفى عام ١٩٢١ ظهرت صحيفة «بانيه ميرديكا» ـ أى بذرة الحرية ـ وذلك فى سومطرة تعبيراً وتجسيداً للحركة الوطنية هناك. كذلك ظهرت صحيفة «سينار ميرديكا» ـ أى شعاع الحرية ـ فى باداغ، أيضاً ظهرت «أبيرا جكات» ـ نار الشعب ـ و«سينار ـ هنديا» ـ شعاع الحرية، و«أبى» (النار) ، و«نجالا» ـ اللهب ـ وصحف ومجلات أخرى. وأسماء تلك الصحف تعكس فى الواقع الرغبة المتقدة فى النفوس للتحرر والاستقلال. كذلك قام الصحفيون الأندونيسيون الوطنيون بإشعال نار الوطنية وكانوا رواداً فى ذلك المجال ويذكر منهم «تيتو اديسيو» و«حتى» و«مصطفى» ، «سوباردجو» و«نظير بامونتجاك». وظهرت مقالات لهم فى الصحف والمجلات الأوروبية بينما عمل الأندونيسيون فى الخارج كمراسلين أجانب للصحف والمجلات الأندونيسية. وفى خلال الاحتلال اليابانى (١٩٤٢-١٩٤٥م) ساهمت الصحافة الوطنية فى حملة الدعاية والإعلام اليابانى ضد الرجل الأبيض. ولعبت تلك الصحافة دوراً مهماً فى خلال الصراع الوطنى والثورة الوطنية التى اشتعلت ضد الهولنديين مما أوقد نيران الحماس والتضحية لدى الجماهير.

كـذلك كـان نمو وسـائل المواصـلات والطرق من أهم وسـائل التقريب بين الناس لاسيمـا فى بلد يتكون من جزر كثيرة ومن أهم وسائل نشر الأفكار الوطنية وأفكار التنظيمات الاقتصادية الحديثة.

وكان اتصال الزعماء الأندونيسيين بالدوائر الأجنبية والخارجية والمنظمات الدولية والمؤتمرات عاملا من عوامل نمو الروح الوطنى بين مثقفى أندونيسيا. وفى عام ١٩٢٢م أقامت «شركت إسلام» التى أسسها «عبد المعز»، «هـ. سليم» علاقات قوية مع حزب الكونجرس الهندى وتبنيا الحزبان معاً سياسة تقوم على التعاون فيما بينهما . كذلك أرسلت «شركة إسلام» وفداً لها إلى المؤتمر الإسلامى العالمى الذى عقد فى مكة عام ١٩٢٤م والذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٢٦م. وقد أدت بعض هذه الاتصالات خاصة التى تمت قبيل أو فى أثناء ثورة ١٩٢٦-١٩٢٧ فى جاوة وسومطرة، إلى قيام السلطات الهولندية المستعمرة بالقبض على الكثير من الزعماء أو ترحيلهم ونفيهم من أرض الوطن.

وقد شاهد عام ١٩٣٠م أضعف مراحل الحركة الوطنية فى البلاد وتوافق ذلك مع مرحلة الكساد الاقتصادى والاجتماعى التى سادت البلاد. وقد أدت الثورة الشيعية التى قامت فى أندونيسية ١٩٢٦/١٩٢٧م إلى قيام الحكومة باتخاذ اجراءآت شديدة لقمع الحركات السياسية مما نتج عنه أن أصبحت تلك الحركات تعمل سراً. وتم القبض على الزعماء السياسيين الذين كان مصيرهم إما السجن أو النفى لأنهم كانوا ينادون

بضرورة قيام حكومة برلمانية مسئولة وبضرورة قيام الحكم الذاتى وفى ١٥ يوليو عام ١٩٢٦م عبر الأندونيسيون من أعضاء «الفولكسراد» عن رغبتهم الجماعية فى عقد مؤتمر بين الهولنديين والأندونيسيين لمناقشة أفضل الطرق لتحقيق الحكم الذاتى لأندونيسيا.

وهكذا دخلت الحركة الوطنية ـ بكل عوامل نموها التى أشرنا إليها ـ القرن العشرين أو الثلث الأول منه فى طور التنظيم الذى أدى إلى تكتل الجهود وعقد الخناصر وتوحيد الكلمة فأسفر كل ذلك فى النهاية عن كسب معركة الحرية.

ولابد ونحن نتحدث عن الحركة الوطنية الأندونيسية أن نشير إلى دور الطلاب الذين كانوا عنصراً أساسياً من عناصرها. فقد بدأت الحركات الوطنية بشكل أكثر تحديداً فى بداية القرن العشرين (١٩٠٨م) على يد مجموعة من طلاب الطب فى جاوة (جمعية الإخلاص الفاضلة) التى تحولت إلى العمل السياسى ـ كما ذكرنا ـ فى عام ١٩١٢م. كذلك قام الطلاب بتكوين نواد دراسية كان من بينها نادى يؤلف اليوم ما يسمى باسم «معهد باندونج للتكنولوجيا» . وقد رأس ذلك النادى الدراسى شاب امتلأ بالحيوية والحماس كان اسمه «سوكارنو». وبوجه عام يمكن القول بأن الحركة الوطنية قامت أساساً على أكتاف الطلاب والمثقفين الذين درب الكثير منهم فى هولندا نفسها، ولذلك كان من السهل على الهولنديين إحكام قبضتهم عليهم.

وظل زعماء الحركة الوطنية فى منفاهم أو حبسهم حتى الحرب العالمية الثانية واحتلال اليابان للبلاد.

الاحتلال اليابانى والحركة الوطنية:

تمثل الحرب العالمية الثانية نقطة تحول فى تاريخ أندونيسيا الحديث. فقد ألحقت الحرب بأندونيسيا ـ كما ألحقت بغيرها من البلاد ـ الدمار والخراب. ولكن الحرب ـ من ناحية أخرى ـ أدت فى نفس الوقت إلى تراخى القبضة الاستعمارية وكانت بداية لعهد جديد تميز بالكفاح الثورى من أجل الحرية.

فبعد استسلام الهولنديين أقام اليابانيون على الفور حكمهم العسكرى فى أندونيسيا. وكان اليابانيون حريصين على التخلص من كل نفوذ هولندى فى البلاد كما حرصوا كذلك على كسب الرأى العام الأندونيسى إلى صفهم وذلك حتى يمكن لهم الإفادة من تلك القوة البشرية الهائلة التى يمثلها الشعب الأندونيسى فى حربهم. ورأى اليابانيون أن أفضل وسيلة لكسب التأييد والتعضيد الشعبى فى أندونيسيا هو منح أندونيسيا والقوى الوطنية فيها تسهيلات سياسية. وبالفعل أفرجت السلطات اليابانية عن الزعماء المعتقلين ودعت الزعماء المنفيين إلى العودة ومنحتهم جميعاً الحرية فى الحركة فى المجال السياسى. ولكن السلطات اليابانية كانت فى نفس الوقت تحرم الأحزاب والاجتماعات

والدعاية السياسية. وعلى أية حال تحقق اليابانيون أن التوتر السياسى والمشاعر المضطربة لابد لها من منفذ لتعبر عن نفسها وعلى ذلك وفى خلال شهرين فقط من تحريم النشاط السياسى سمح لحركة شعبية بالنشاط فى ٢٩ أبريل عام ١٩٤٢. وكان الهدف من تلك الحركة توحيد كل القوى السياسية فى حركة واحدة قوية توجه نحو التخلص من النفوذ الغربى والعمل على إشاعة شعارات «اسيا للأسيويين» و«اليابان هى الأم لآسيا». ولكى يؤثر اليابانيون على شعب أندونيسيا فقد أقاموا أطيب العلاقات بينهم وبين الزعماء الأندونيسيين الأربعة ـ سوكارنو، حتى، ديوانتارا، ومنصور ـ وقبل الزعماء الأربعة دورهم الجديد فى ظل العلاقات الطيبة مع اليابان وذلك لإعطاء الكفاح الوطنى مجالا أوسع وللضغط على اليابانيين للحصول على تسهيلات سياسية أكبر وأكبر.

وقد أقام اليابانيون فى أندونيسيا منظمة «القوة الشعبية المركزية» وجعلوا سوكارنوا رئيساً لها. وهكذا شجعت السياسة اليابانية الاتصالات بين الزعماء السياسيين والجماهير. تلك الاتصالات التى كانت الحكومة الهولندية تعمل على تضييقها والحد منها. وفى سبتمبر عام ١٩٤٣م أقام اليابانيون قوة عسكرية حربية أندونيسية سميت باسم «المدافعين عن الوطن» كان رجالها أندونيسيين وتدريبها يابانى. وقد أنشئت تلك القوة لمساعدة اليابان فى الدفاع عن أندونيسيا ضد غزو الحلفاء المرتقب. وقد وصل عدد رجالها فى منتصف عام ١٩٤٥م حوالى ١٢٠,٠٠٠ رجل.

ولقد كانت تلك القوة هى الخميرة أو الأساس التى قام عليه فيما بعد الجيش الجمهورى الأندونيسى. وبحلول عام ١٩٤٤م كانت تلك القوة العسكرية الأندونيسية قد عرف عنها أنها قوة وطنية مناوئة لليابانيين ومناوئة للهولنديين معاً.

كذلك أقام اليابانيون عدداً آخر من التنظيمات الشبابية لخدمة أغراضهم وسياستهم وكان أهمها التنظيم المعروف باسم «سنيديان» الذى أقاموه فى نهاية عام ١٩٤٢م كمنظمة شبابية تعتمد أساساً على القرية.

كذلك قامت السلطات اليابانية بحل المنظمة التى كانوا قد أقاموها من قبل وجعلوا سوكارنو رئيساً لها واستبدلوها بمنظمة أخرى أسموها «منظمة الولاء الشعبى» وذلك فى مارس عام ١٩٤٤. ولكى ينجح اليابانيون فى تحييد هذه المنظمة وفى تقييد قوة الوطنيين فيها فإنهم أصروا على أن يدخل المنظمة الصينيون والعرب والأوروبيون والآسيويون الذين كانوا يعيشون فى أندونيسيا بالإضافة طبعاً إلى الأندونيسيين أنفسهم. كذلك فرض اليابانيون على الصناعة الجديدة قيوداً تجعلها أكبر خضوعاً لليابان مما كانت عليه المنظمة السابقة.

فى نفس الوقت حاول اليابانيون كسب تعضيد الزعماء الدينيين فى البلاد. فأقاموا فى نهاية عام ١٩٤٣م منظمة إسلامية كبيرة تتضمن كل المنظمات الأخرى الموجودة فى البلاد التى لم يكن لها طبيعة سياسية.

وتضـمنت تلك المنظمـة الإسـلامية الجديدة المنظمـة المحمـدية ونهـضة العلماء ومجالس ومنظمـات أخرى. وهكذا ساهمت اليابان فى توحيد الجبـهة الإسلامية فى البلاد بعد أن كانت مقسـمـة. وهكذا توحدت كذلك المحمدية ونهضة العلماء فى جمعية إسلامية كبيرة موحدة. ونجح اليـابانيون فى نفس الوقت نتيجة هذا فى توسيع شـقة الخلاف بين الجماعات الإسلامية النشطة والجماعات الإسلامية الأقل نشاطاً والتى رضيت بأن تقودها سياسياً العناصر الأرستقراطية والعلمانية الوطنية. ولكن سرعان ما رفض العلماء أن يكونوا ألعوبة فى أيدى اليابان تستخدمهم لخدمة أغراضها. فقد تحقق هولاء العلماء أن اليابانيين يريدون للشعب الأندونيسى أن يتجه قلبه وعقله نحو «طوكيو» وليس نحو «مكة» وأن يرفعوا من شأن «الإمبراطور» ويضعونه فى مركز لا يتفق والتقاليد والأفكار الإسلامية.

وفى يونيو ١٩٤٣م وعد رئيس ورزراء اليابان «توجو» فى خطبة له ألقـاها فى البرلمان اليـابانى بأنه سـوف يسمح للشعب بقـدر أكبـر من الاشتراك والإسهام فى حكمه. وأعلن عن أول الخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل فى جاوة فى الخامس من سبتمبر عام ١٩٤٣م. وبمقتضى ذلك تم إقامة نظام استشارى عين فيه الأندونيسون كمستشارين فى المصالح والهيئات المختلفة فى الحكومة. ولكن السلطات اليابانية اضطرت بعد ذلك إلى تغيير موقفـها وبدأت اليابان أول وعودها للأندونيسيين

بالاستقلال فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٤م وكان ذلك نتيجة للضغط الذى مارسته العناصر الوطنية على اليابان وللموقف العسكرى المتدهور فى المحيط الباسفيكى الذى أحاط باليابان. وفى مارس عام ١٩٤٥م تحقق اليابانيون من ضرورة الإسراع فى مصالحة العناصر والمنظمات الوطنية وذلك حتى يستقر حكمهم فى أندونيسيا ويظل بعيداً عن التهديد وحتى يتمكنوا من استخدام كافة موارد البلاد فى جهودهم الحربية ضد الحلفاء. ولذلك أنشأوا لجنة مثلت فيها مختلف التجمعات السياسية والاقتصادية والجنسية فى البلاد للنظر فى أمر تنظيم أندونيسيا المستقلة. وقد كان سوكارنو هو الزعيم المعبر عن آمال ورغبات الشعب الأندونيسى. فقد نجح سوكارنو فى التأليف بين التجمعات المختلفة وخاصة بين الزعماء الدينيين. أما عن مبادئه الخمسة فى «البانجا سيلا» فقد قبلت باعتبارها الفلسفة الرسمية للقومية الأندونيسية وتتمثل تلك المبادئ الخمسة فى (القومية، العالمية (أو الإنسانية)، الحكومة التمثيلية، العدالة الاجتماعية، الإيمان بالله فى إطار الحرية الدينية). وفى السابع من يوليو عام ١٩٤٥ أعلنت السلطات العسكرية اليابانية قرار مجلس الحرب الأعلى الذى يقضى بمنح أندونيسيا استقلالها بأسرع ما يمكن. وطار كل من سوكارنو وحتى وآخرون إلى اليابان لاستلام القرار الإمبراطورى مباشرة.

وفى السابع من أغسطس عام ١٩٤٥م عين اليابانيون لجنة

تحضيرية لاستقلال أندونيسيا برئاسة سوكارنو كما عين «حتى» نائباً للرئيس. وكانت مهمة اللجنة القيام بالترتيبات اللازمة لنقل السلطة إلى الأندونيسيين. وعندما قررت اليابان الاستسلام نهائياً أعلن كل من سوكارنو وحتى استقلال أندونيسيا فى السابع عشر من أغسطس عام ١٩٤٥م. وأعلن الأندونيسيون بكل فخر استقلالهم وجمهوريتهم لم يكونا منحة من اليابان ولا من أى دولة أخرى وإنما كان ثمرة كفاح وتضحيات بالدم والمعاناة بذلها جميعاً الشعب الأندونيسى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

تأثير الاحتلال اليابانى:

انتهى الاحتلال اليابانى بمثل السرعة التى تم بها. وقد عانت أندونيسيا من الحكم اليابانى المتعنت. وأدى ذلك إلى إيقاظ الوعى المشترك بالمعاناة والإذلال. على أن الاحتلال اليابانى قد قوى فى نفس الوقت من الوعى الوطنى للأندونيسيين. وكما لاحظ أحد الأندونيسيين «أنه تم فى خلال الثلاث سنوات ونصف من الاحتلال اليابانى هز المجتمع نتيجة للإجراءات التعسفية وخطف الأندونيسيين من بيتهم للعمل قهراً كجنود والاستيلاء على المحاصيل إجباراً بل وزراعة ما يريد اليابانيون زراعته بالقوة» ونتيجة لذلك كله وكرد فعل لمقاومة المطالب الثقيلة للسلطات اليابانية أصبح الفلاحون الأندونيسيون أكثر وعياً سياسياً عن ذى قبل. كذلك اكتسب الأندونيسيون خبرة فى الإدارة فى خلال

فترة الاحتلال. ويشير دكتور «حتى» إلى أنه «بينما كنا نضع الخطط ـ تحت الحكم اليابانى ـ للحصول على استقلالنا وبينما استسلم اليابانيون فى ١٧ أغسطس فقد استطعنا أن نعلن استقلالنا».

وعلى ذلك لم تكن سنوات الاحتلال اليابانى كلها شراً. فقد كسبت أندونيسيا من وراء هذه السنوات بشكل غير مباشر. فقد أقام اليابانيون مثلا مدارس خاصة لتدريب القادة السياسيين الذين يتم من بينهم اختيار المسئولين لإدارة الشئون السياسية. وقد أقيم معهد تدريب فى «جاكرتا» يقوم الشخص فيه بتلقى برنامج دراسى لمدة ثلاثة أسابيع يختار اليابانيون بعدها هؤلاء الذين يرغبون فى التعاون معهم. كذلك ساعد اليابانيون على إنشاء فرق الصاعقة أو ما سمى باسم «حزب الله». وقد وصل عددهم فى عام ١٩٤٤م إلى خمسين ألف من المسلمين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧، ٢٥ عاماً. وكان هدف «حزب الله» هذا مزدوجاً فقد كان منظمة عسكرية أو قوة احتياطية مدربة للدفاع عن البلاد. كذلك كان قوة منظمة تعمل على توعية الناس بالعقيدة الإسلامية. كذلك أثرت سياسة اليابان فى أندونيسيا على الشباب المثقف. فقد فرض اليابانيون على الشباب فى المدارس تعلم اللغة اليابانية. بالإضافة إلى ذلك أدت الأساليب الصارمة والأوتوقراطية التى اتبعها اليابانيون فى الإدارة إلى سخط هؤلاء الشباب. ويلاحظ أحد الدارسين فى هذا الصدد أن «رغبة اليابان كانت محاولة تجنيد كل الأمة الأندونيسية لخدمة

نشاطها الحربى». ولكى يفعلوا ذلك أرسلوا بالشباب الأندونيسى إلى القرى البعيدة والجزر النائية. وهناك قام هؤلاء الطلاب من الشباب باستخدام اللغة الأندونيسية فى كل مكان ذهبوا إليه. وهكذا ازدهرت اللغة وعن طريقها تشبع الناس بأفكار كانت جديدة عليهم وأقبل الكثيرون على تعلم اللغة وبالتالى بدأ شعور الوحدة القومية ينضج بينهم على عكس ما أراده اليابانيون من إشاعة اللغة والحضارة اليابانية بين الأندونيسيين. ونتيجة لذلك كله فقد تحسن وضع اللغة الأندونيسية للغاية. ولم تتفوق فى الوضع على اللغة اليابانية أو الهولندية فقط بل أيضاً على كل اللغات المحلية. وهكذا يمكن القول بأن الاحتلال اليابانى قد أفاد الأمة الأندونيسية من نواح عديدة فضلا عن ذلك فإن اختفاء الصحافة الهولندية فى فترة الاحتلال أتاح للصحافة المحلية الأندونيسية أن تزدهر.

ويلخص لنا «سلطان شهريار» فى إعلانه السياسى الذى أصدره فى عام ١٩٤٥م تأثير الاحتلال اليابانى على أحوال أندونيسيا فى الكلمات التالية:

«عندما استسلم الهولنديون لليابانيين فى باندونغ فى مارس ١٩٤٢م وقع شعبنا الأعزل فريسة للقسوة وفظاعة النزعة العسكرية اليابانية. ولثلاث سنوات ونصف خضع شعبنا لمعاناة لم تحدث له من قبل طوال سنوات الحكم الاستعمارى الهولندى. لقد عومل شعبنا وكأنه مادة تافهة لا

تستحق سوى أن تضيع فى مسار الحرب. لقد فقد الكثيرون عملهم وأجبر الكثيرون على العمل القهرى والعبودية وسرقت المحاصيل وأجبر المثقفون على اختراع الأكاذيب. لقد كانت نزعة العسكرية اليابانية واضحة للجميع وشعر بها الجميع. والهولنديون مسئولون عن كل ذلك. فقد تركوا شعبنا تحت وطأة العسكرية اليابانية بدون أية وسيلة من وسائل حماية نفسه. ذلك أن الهولنديين لم يسمحوا أبداً للأندونيسيين باستعمال السلاح وحرموهم من التعليم الضرورى لهم. لقد ولد أمل جديد فى شعبنا، شعور وطنى حاد. هذا الشعور اشتدت حدته عندما دقت الدعاية اليابانية على وتر الجامعة الأسيوية والتالف الاسيوى.

وكما ذكرنا قامت الحكومة الهولندية فى المنفى من لندن بالإشراف على العلاقات الدولية الأندونيسية ووضعت الخطط لمستقبل أندونيسيا السياسى. وكانت تلك الخطط تقضى بإنشاء كومنولث الأراضى المنخفضة ويتكون من مملكة الأراضى المنخفضة وأندونيسيا وجزر الهند الغربية الهولندية ويقوم هذا الكومنولث على مبدأ المساواة التامة والأخوة والتعاون المشترك والفهم المشترك والنوايا الحسنة. وعندما تم تحرير الجزء الجنوبى من الأراضى المنخفضة فى سبتمبر / أكتوبر عام ١٩٤٤م دعى المتطوعون للالتحاق بالقوات المسلحة. ولترتيب عودة الاستعمار الهولندى إلى أندونيسيا فى ٢٤ أغسطس ١٩٤٥م عقدت بريطانيا والولايات المتحدة اتفاقاً فى هذا الصدد مع الحكومة الهولندية.

أما سوكارنو وبعض الزعماء الآخرين فقد فضلوا التعاون مع اليابانيين . وهذا الموقف لا يعتبر خيانة منهم. فقد كان سوكارنو والآخرون يعلمون تمام العلم أن الاستعمار اليابانى ليس بأفضل من الاستعمار الهولندى. ولكنهم تعاونوا مع اليابانيين ضد الهولنديين لأسباب عسكرية وسياسية رأوا أنها تفيد أندونيسيا آنذاك. وقد اتهم الهولنديون بالفعل سوكارنو بأنه كان عميلا يابانياً ورجلا لا مبادئ له. وبالفعل أبدى سوكارنو روح تعاون كبيرة مع اليابانيين. وفى عام ١٩٤٣ ذهب سوكارنو إلى طوكيو لتقديم الشكر – فى احتفال دينى – على ما قدمته اليابان من أرواح سقطت من أجل تحرير أندونيسيا . وقد منحه الإمبراطور «هيروهيتو» بعض الأوسمة. ومع ذلك فالنزعة الوطنية العميقة لأندونيسيا التى كان سوكارنوا يتحلى بها لا ينكرها أحد . وقد ذكر «فان موك» الحاكم العام الهولندى السابق فى أندونيسيا أنه كان واضحاً كل الوضوح أن كل نشاطات سوكارنو التى كان يمكن الاعتراض عليها كان يحكمها هدف واحد هو استقلال أندونيسيا . أما «شهريار» الذى يعتبر من أشد المناوئين والمناهضين لليابان من الزعماء الأندونيسيين فيذكر لنا أن سوكارنو وحتى كانا يؤمنان بضرورة القيام بأى عمل قانونى يمكن أن يؤدى إلى اتساع نطاق الكفاح الوطنى، وفى الوقت نفسه كانا يعضدان المقاومة الثورية سراً. وقد تمكن الزعيم «حتى» بالفعل من التعاون مع اليابانيين وفى نفس الوقت كان على اتصالات سرية وثيقة بالمنظمات الثورية السرية للمقاومة. ولما اكتشفت السلطات اليابانية فى جاوة ذلك اعتبرته من العناصر الخطرة.

الكفاح الثورى (١٩٤٥-١٩٤٩م):

بعد استسلام اليابان لقوات الحلفاء فى عام ١٩٤٥م أسرع سوكارنو وحتى بإعلان استقلال أندونيسيا فى ١٧ أغسطس عام ١٩٤٥م. وقد عضدت كل المنظمات الشبابية فى البلاد هذا الإعلان للاستقلال وكذلك فعلت الحركات السرية والموظفون والمسئولون السابقون من أبناء البلاد والبوليس ومعظم الجيش

وقد أمرت السلطات اليابانية بحل القوة المسلحة الأندونيسية التى أنشأها فى البلاد تحت اسم «بيتا» وكذلك حل كل المنظمات العسكرية. ولكن وحدات «البيتا» رفضت أوامر الحل وقاومت اليابانيين فى جاوة واصطدمت بهم واشتبكت معهم بل أجبرتهم على تسليم سلاحهم ثم أخذت القوات الأندونيسية تسيطر على المدينة ثم رفعت العلم الأندونيسى وارتفعت كلمة «ميرديكا» وانفجرت الثورة الوطنية.

أما فى بورنيو وفى السلبيس حيث لم تكن «البيتا» جيدة التنظيم فقد استطاع الحلفاء أن يعيدوا إلى تلك المناطق الإدارة المدنية الهولندية دون صعوبة كبيرة. أما فى جاوة وفى سومطرة فقد واجه البريطانيون مواقف صعبة ولم يتمكنوا من إعادة الهولنديين إلى السلطة. ولذلك فقد بدأ البريطانيون يتعاملون مع «الجمهورية الأندونيسية» كحقيقة واقعة وأصروا على أن يفعل الهولنديون نفس الشيء. واضطر الهولنديون بالفعل

تحت الضغوط الواقعة عليهم أن يعقدوا اتفاقاً مع الجمهورية الجديدة. وقد كان الهدف النهائي لهولندا عدم منح الاستقلال الكامل لأندونيسيا ولكن إقامة اتحاد يتضمن الأراضى المنخفضة وأندونيسيا. ولقد كانت الاتفاقية وسيلة فقط من وسائل التفاهم مع الجمهورية الجديدة من أجل التخطيط بعد ذلك لسحق الحركة الوطنية فى البلاد على أساس سياسة (فرق تسد). وعرض الأندونيسيون على قوات الحلفاء التعاون معهم بشرط أن تترك تلك القوات أندونيسيا بعد أن تنتهى مهمة تلك القوات ونصح سوكارنو رفاقه والآخرين من خلال الراديو بعدم إطلاق النار على القوات البريطانية. ولكن الهولنديين نقضوا الاتفاقية وسيطروا على المناطق الغنية فى جاوة وسومطرة. وتدخلت الأمم المتحدة وتوقفت الاشتباكات وعقدت اتفاقية جديدة هى «اتفاقية رينفيل» فى عام ١٩٤٧م. ونقض الهولنديون هذه الاتفاقية أيضاً. ونتيجة لفشل الولايات المتحدة والديمقراطيات الأوروبية على إجبار الهولنديين على تنفيذ شروط الاتفاقية قويت بعض العناصر فى أندونيسيا وتمردت فى ثورة ضد الجمهورية ، وأراد الهولنديون استغلال الموقف الداخلى المتفجر فى أندونيسيا فقاموا بتوجيه حملة عسكرية ضد الجمهورية. ولكن الأندونيسيين قاوموا بثبات وعناد. وبهذه المقاومة وبتعضيد الرأى العام العالمى لقضيتهم وبالضغط الأمريكى على الهولنديين تمكن الأندونيسون من إجبار الهولنديين على قبول حقائق الموقف. وفى مؤتمر الدائرة المستديرة الذى عقد فى لاهاى فى عام ١٩٤٩م قبل الهولنديون مطلب أندونيسيا بالاستقلال. وقد قبل

الهولنديون بذلك لأنهم فى الواقع أرادوا الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية فى أندونيسيا رغم أنهم لم يتخلوا عن رغبتهم فى فرض سيادتهم على غرب غينيا الجديدة.

وبالرغم من تلك الأحداث المهمة فإن قصة الاستقلال الأندونيسى لم تكن قد وصلت بعد إلى ذروتها، ومثلما كان الحال مع إعلان الاستقلال الأمريكى فى عام ١٧٧٦م فإن الإعلان الرسمى لاستقلال أندونيسيا كان فقط «البداية» ولم يكن «النهاية» لأهم مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى الذى لا يتوقف.

فضلا على كل ذلك، فقد دلت التجربة فى القارة الأفريقية والقارة الآسيوية بوضوح أن الحصول على الاستقلال السياسى شىء والوصول إلى مرحلة الدولة القابلة للحياة والنمو والتقدم شىء آخر. ومن ثم تتحول الآن نحو هذا الكفاح الذى أثمر عن ظهور أمة أندونيسية فعالة لم تكن قد ظهرت حتى الآن، ونعنى بذلك الكفاح من أجل تحقيقها.

الكفاح من أجل تحقيق الأمة والتطورات المعاصرة

تألق نجم «سوكارنو» قائد الكفاح الأندونيسى الذى يصعب حصر جوانب تأثيره على بلاده. وقد كان سوكارنو ـ مثلما كان أتاتورك ـ أباً مؤسساً لبلاده وشعبه. وهو زعيم من هؤلاء الزعماء الذين يتحلون بخصائص «كاريزمية» وهى خصائص يتمتع بها الزعماء الموهوبون الذين يهيئهم القدر لمجتمعاتهم والذين يقوم نفوذهم على اعتقاد عام عند الناس بأن روحهم من روح الله وبأن ما يؤدونه من أعمال وخدمات إنما تتم بوحى من الله. ويمكن أن نقول باختصار أن الشخصية الكاريزمية هى الشخصية التى تمثل القيادة التاريخية أو الملهمة.

ويرمز سوكارنو ـ بالنسبة للأندونيسيين ـ إلى روح الإنسانية والتسامح. وكان سوكارنو منذ البداية يدعو إلى الوحدة الوطنية والأخوة الحضارية والدينية والجنسية بين الناس. كذلك كان سوكارنو رائداً فى مجال البحث عن أيديولوجية وطنية. ويعد سوكارنو واحداً من أعظم القادة الآسيويين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولد سوكارنو ـ وهو مثل كل الأندونيسيين يستعمل اسماً واحداً فقط ـ بالقرب من «سورابايا» فى شرق جاوة فى عام ١٩٠١م وتوفى فى عام ١٩٧٠م .

ويذكر سوكارنو فى «سيرته الذاتية» كيف أن مولده فى شرق جاوة

تم فى لحظة شروق الشمس وأن هذا قد ميزه عن غيره ـ طبقاً للاعتقاد الجاوى ـ كرجل هيأته الأقادر للمجد والعظمة وقد كان على الآلهة أن ترحب بمقدم الطفل سوكارنو وتقدم له التحية وتمثل ذلك فى شكل ثوران بركان قريب من مكان مولده. كذلك اعتبر سوكارنو نفسه محظوظاً لأن يولد فى «برج الجوزاء» ـ فى اليوم السادس من الشهر السادس من شهر يونيه) مما يعنى تحليه بشخصية ثنائية ـ شاعرية وفى الوقت نفسه شديدة الصلابة أو رقيقة وقاسية معاً ـ شخصية هى مزيج من العاطفة والعقل . ويؤكد سوكارنو على أصله الطبقى الحاكم رغم أن والديه كانا من الفقراء والمغمورين. فأمه كانت بالينية (من جزيرة بالى) وتنحدر من أسرة هندوسية برهمية (أعلى طبقة هندوسية) وتسرى فيها الدماء الملكية البالينية. أما والده الجاوى الأصل والذى كان معلماً للدين الإسلامى فى مدرسة فى جاوة فيمتد أصله. كما يقول سوكارنو ـ إلى قرون عديدة فى الماضى. وهكذا منذ البداية، ومن بين الملايين من سكان جاوة، اكتسب سوكارنو وحده رأس مال سياسى كبير بفضل تلك الأسطورة التى غزلت عنه «بداياته المبشرة والاستثنائية» وسلسلة نسبه الأرستقراطية، وقد أصبح سوكارنو فى نظر الكثيرين من طبقة «الملوك الآلهة» تماماً على نفس نمط وخصائص حكام الممالك الهندوسية الجاوية العظيمة ـ كلى القدرة وكلى الوجود وينبوع كل السلطات على الأرض والحكم فى كل خلاف ونزاع بين شعبه. وقد كان التزامهم

نحوه كلياً وممتزجاً تماماً بأعمق معتقداتهم. وليس غريباً بعد ذلك أن يذكر سوكارنو بثقته المعهودة فى نفسه.

إن إحدى معجزات سوكارنو هى أنه نجح فى توحيد شعبه. فقد تختلف ألوان بشرتنا وقد تختلف أشكال أنوفنا وجبهاتنا.. فأهل إريان داكنوا اللون والسومطريون لونهم بنى وأهل جاوة قصار القامة وسكان لوكاس طوال القامة ومواطنى لاميوغ لهم ملامح خاصة وسكان باسوندان لهم ملامح مختلفة عن غيرهم. ورغم كل ذلك فلم نعد جميعاً سكان جزر وغرباء، لقد توحدنا، ونحن اليوم أندونيسيين. ونحن اليوم واحداً لا يتجزأ. إن شعار بلادنا هو «الوحدة فى التعدد» «بهينيكا تانجال ايكا».

ورغم دراسة سوكارنو للهندسة وحصوله على درجة علمية فيها إلا أنه منذ البداية وحتى النهاية تحلى بخصائص صوفية قوية اعترف هو بصراحة بها. ويتضح ذلك مثلا من الصورة التى رسمها لنفسه عن كيفية وصوله إلى مفهوم «المارهينية» أو «البروليتاريا الشعبية» أو «الطبقة العمالية الكادحة». قال سوكارنو:

«كنت فى العشرين من عمرى عندما غمرنى الهام سياسي قوى كان فى البداية بذرة لفكرة شرعت تلح على عقلى ثم سرعان ما صارت هى الأساس الذى تقوم عليه حركتنا. ثم يصف سوكارنو كيف ، عندما

كان يسير بدراجته ذات يوم بين المزارع الصغيرة بالقرب من باندونج، وقعت عيناه على فلاح رث الثياب وهو يعمل . وشرح الفلاح ـ عندما سأله سوكارنو ـ أنه صاحب تلك القطعة الصغيرة من الأرض وصاحب منزله وأدواته البدائية ، إلا أنه رغم ذلك يعيش فى فقر مدقع. وقال سوكارنو لنفسه : «إن هذا الفلاح يرمز إلى الملايين من أمثاله». وعندما سأله سوكارنو عن اسمه قال: «مارهين» وهو اسم عام مألوف بين أهالى أندونيسيا. ويقول سوكارنو: «فى تلك اللحظة ملأ ضوء الإلهام عقلى. فلسوف أطلق ذلك الاسم على كل الأندونيسيين الفقراء المدقعين. ومنذ ذلك الوقت سميت شعبى باسم «المارهينيين» . وظللت بقية اليوم أتجول بدراجتى هنا وهناك لأحدد جوانب «المفهوم» الجديد. وفى تلك الليلة ألقيت محاضرة تعليمية عن هذا المفهوم على مجموعة الشباب التى كانت تضمنا» .

وتفسر كل من شخصية سوكارنو الكاريزمية وصوفيته بتفاعلهما بالإطار الحضارى الأندونيسى سبب اعتراف الأندونيسيين به فى وقت إعلان الاستقلال زعيماً ثورياً فى المقام الأول.

وثمة زعيم آخر كان له أوثق الصلات بسوكارنو وأعنى به «محمد حتى». وقد ولد «حتى» فى سومطرة عام ١٩٠٢م ثم ذهب إلى الدراسة فيما بعد بجامعة «روتردام» فى هولندا، حيث تفوق فى دراسة الاقتصاد. وكان «حتى» عاملا مؤثراً فى تنظيم الحركة الطلابية الوطنية الأندونيسية

وأصبح بعد ذلك من بين الزعماء الوطنيين الذين حررهم اليابانيون. وتعاون «سوكارنو» و«حتى» بشكل وثيق ولمدة طويلة حتى وقع بينهما الخلاف فاستقال «حتى» فى عام ١٩٥٦م من الحكومة ولكنه ظل شخصية نشطة تلقى احترام الجميع.

ويذكر «سوكارنو» كيف قامت مجموعة من الشبان المتطرفين باختطافه مع «محمد حتى» قبل يوم من إعلان الاستقلال. وكان من الواضح أن هؤلاء الشبان كانوا يهدفون إلى مواصلة الكفاح والقيام بثورة مسلحة ضد اليابانين . وبعد مجادلات طويلة أطلق سراحهما وحضرا اجتماع لجنة الاستقلال التحضيرية التى كانت تناقش آنذاك صياغة إعلان الاستقلال.

وقام سوكارنو بنفسه بعد استشارة أصدقائه وزملائه بكتابة ما عرف بعد ذلك باسم «البيان الجامع المحكم غير الانفعالى الذى طالبنا بمقتضاه أخيراً بمكاننا تحت الشمس بعد ثلاثمائة وخمسين عاماً» . وتقول كلمات البيان الذى وقعه «سوكارنو» و«حتى» بالنيابة عن الشعب الأندونيسى:

«يعلن شعب أندونيسيا استقلال أندونيسيا، وسوف يتم إنجاز المسائل الخاصة بانتقال السلطة والمسائل الأخرى بشكل منظم وفى أقصر وقت ممكن».

وفى اليوم السابع عشر «المقدس» من أغسطس سنة ١٩٤٥م شرع سوكارنو فى قراءة إعلان استقلال أندونيسيا إلى جمع من الناس.. واعترضت السلطات العسكرية اليابانية على إعلان الاستقلال على أساس أنه ينتهك شروط استسلامهم للحلفاء. ولكن فى خلال ساعات قليلة انتشرت أخبار إعلان الاستقلال فى كل مكان بوسائل عديدة خاصة عن طريق الأندونيسيين الذين كانوا يعملون فى وسائل الإعلام الخاضعة لليابانيين. وهكذا أصبح إعلان الاستقلال أمراً واقعاً.

وفى أعقاب إعلان دستور عام ١٩٤٥م انتخبت للجنة التحضيرية للاستقلال كل من «سوكارنو» و«حتى» رئيساً للجمهورية ونائباً للرئيس على التوالى. وقد نص دستور عام ١٩٤٥م فى مادته السادسة على طريقة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس كذلك نص الدستور على كيفية انتخاب أعضاء المجلس الشعبى التشريعى المقترح انشاؤه ويمثل أعلى سلطة تشريعية . وحتى يتم انتخاب المجلس التشريعى كان على الرئيس أن يعتمد على لجنة استشارية يعينها هو بنفسه. وهكذا كان سوكارنو فى الواقع يمتلك كل السلطات.

وفى نفس الوقت كان الكفاح من أجل الاستقلال يتجلى تدريجياً بطريقة تشبه المأساة الإغريقية حيث كشف استسلام اليابان عن جهل مطبق لدى الحلفاء بشكل عام والهولنديين بشكل خاص بحقائق الأوضاع الجديدة وبالمناخ السائد داخل أندونيسيا آنذاك. فقد اعتبر

الهولنديون سوكارنو وحتى وبقية الزعماء الوطنيين خونة وأعواناً لليابان كما ذكرت.

وبعد أعمال العنف والاشتباكات التى تشبت بين الهولنديين والوطنيين جابه الزعماء الجمهوريون صعوبات فى السيطرة على شباب البلاد وهنا يشير سوكارنو إلى «صغار شبابنا الذين تحرروا حديثاً» مما يدل على دورهم المهم فى أحداث العنف فى البلاد وهو أمر ذكره سوكارنو بالفعل عندما قال: «إن بعضهم قد تحول إلى عصابات سببت متاعب كبيرة. فقاموا بتعطيل القطارات التى كانت تحمل الأسرى الهولنديين الأبرياء وأخرجوها عن خطوطها وسلبوا ونهبوا وأشاعوا الخوف».

وفي «سورابايا» وصلت الأمور إلى قمتها وذلك عندما دخلها الجنرال «مالاباى» على رأس قوات هولندية ومما أدى ذلك إليه من قيام الأندونسيين بهجمات عنيفة عليه وعلى قواته. ولحق الجانبان خسائر فادحة. وأرسل البريطانيون فى محاولة منهم لتهدئة الموقف بسوكارنو وغيره من الزعماء إلى «سورابايا» حيث نجحوا فى إقناع الشباب الأندونيسى المتطرف بقبول اتفاقية لوقف إطلاق النار. وتجددت الاشتباكات بعد ذلك خاصة فى العاشر من نوفمبر المعروف عند الأندونيسيين باسم «يوم الأبطال» وقد أشرنا إلى أن معركة «سورابايا» كانت نقطة تحول فى الثورة الأندونيسية.

وقد أدى الكفاح ضد الهولنديين إلى مولد فكرة الدور المزدوج للقوة الحربية لدى الأندونيسيين. فكما ذكر أحد الباحثين: «كانت استراتيجية الحكومة الدفاعية فى نهاية عام ١٩٤٨م تقوم على أساس توحيد أساليب حرب العصابات، والتطبيقات الاجتماعية والسياسية والعسكرية ، فخولت للسلطات العسكرية المسئولية فى كل مجال من مجالات النشاط الحكومى تقريباً حيث كانت تصدر لوائح مفصلة تتحكم فى مسائل الصحة والسكن والتعليم والتجارة والمال والبنوك والزراعة والإعلام والأمن العام وتطبيق القانون».

أندونيسيا والسوكارنية:

وأخيراً ظهرت الجمهورية الجديدة فى ١٧ أغسطس عام ١٩٥٠م. وقد كانت السنوات الممتدة من ١٩٤٥م إلى ١٩٥٠م من سنوات أندونيسيا الخالدة التى اعتمدت البلاد فى خلالها اعتماداً تاماً على سوكارنو. وظل سوكارنو قائد الثورة والأب المؤسس للأمة الذى بث وأشاع شعور الفخر بين مواطنيه بجنسيتهم ووطنيتهم كما عزز من شعورهم بالاحترام الذاتى والثقة الذاتية وأخذهم معه إلى أفق الطموح والحلم بأمة أندونيسية كبرى تمتد من «سابانج» إلى «ميروك». ولم يدخر سوكارنو فى الحقيقة جهداً فى التأكيد على «الروح الوطنية» و«الشعور القومى» و«وحدة وتوحد وتفرد الأمة» . ولكى يصوغ سوكارنو هذا «التوحد» أو «التفرد» ، ولكى يشيع روح الشعب أثار الحماس الثورى

بين الجماهير بعد الاستقلال مستغلا فى ذلك الخصوم والأزمات الحقيقية والمفتعلة، مشكلا صيغا ورموزا سحرية وصوفية تعمل على التوحيد، معززا مذهبه ووجهة نظره فى الديمقراطية الموجهة، منفقا الملايين من الأموال المقترضة على قوات عسكرية كبيرة وعلى مشروعات فخمة تدعو إلى الهيبة مؤكدا دائما أنها «أمور ذات أهمية قصوى للأندونيسيين» . ورغم نجاح سوكارنو فى غرس شعورا بالعزة الوطنية فى نفوس الناس لم يكن موجودا من قبل لديهم إلا أن بلاده كانت أبعد عن القوة والوحدة عندما عصفت بها أحداث عام ١٩٦٥م مما سوف نذكره، وهى الأحداث التى سبقت سقوطه من السلطة.

وهكذا يمكن القول أنه بالرغم من كل صفات سوكارنو الجذابة والنبيلة إلا أن الشعب فى ظل زعامته عانى انحلال الديمقراطية الدستورية وضياعها الفعلى فى البلاد. إذ ازدادت الأمور سوءا عندما وضح عجز وفشل الأحزاب السياسية. والحكومات التى تكونت منها، عن العمل الإيجابى البناء الحاسم. ووضح فى بداية الستينيات أن البلاد تتجه نحو ديكتاتورية شمولية شيوعية. ولم ينقذ البلاد من هذا المصير إلا أحداث عام ١٩٦٥م ودخول أندونيسيا فيما أطلق عليه اسم «العهد الجديد» .

ورطة الديمقراطية:

ومن المهم على كل حال تفسير ما حدث فى أندونيسيا فى إطار

«عالمى» سليم ، ففى أقطار العالم النامية على وجهِ الخصوص تظل الديمقراطية الدستورية معرضة للتجريح بل والسقوط إلى حد كبير حتى ولو كان غرسها أو زرعها فى بعض البلاد قد تم برفق وحب واهتمام، وقد وجهت بالفعل إلى التفاؤل المبكر فى الآمال الديمقراطية فى العالم ضربات ساحقة. ويذكر الباحث الفرنسى «بلونديل» أنه :

«كان من المتوقع بشكل عام ، قبل عام ١٩١٤م ، أن يتكرر فى أنحاء العالم نمط التطور السياسى لغرب أوروبا وشمال أمريكا. إذ اتسعت المؤسسات التمثيلية ذات النزعات التحررية ببطء شرقاً وجنوباً من بريطانيا واسكندنافيا نحو أوروبا الشرقية والوسطى فى خلال القرن التاسع عشر. أما بقية القارة الأوروبية فقد ساد الاعتقاد هناك أن التطور سيكون تدريجياً وبنفس الشكل. والحقيقة أن روسيا كانت قد بدأت تطورها الديمقراطى بالفعل فى العقد الأول من القرن العشرين. كذلك ساد الاعتقاد بأن النظم الحزبية المشابهة لنظم غرب أوروبا سوف تسرى فى بقية أنحاء العالم. إلا أن ذلك لم يحدث».

كذلك يضيف «بلونديل» أن الأحزاب فى أقطار العالم الثالث على وجه الخصوص تبدو فى الغالب عاجزة عن حل المشاكل أو الحفاظ على سيطرة مستقرة على الحكومة والناس. وقد وجد الباحث فى تحليله الرائد لمائة وستة وثلاثين دولة فى كل العالم أن واحداً وثمانين من تلك الدول ـ أى أكثر من نصفها ـ كانت تتبنى فى عام ١٩٧٦م نظام الحزب

الواحد أو نظام بلا أحزاب على الإطلاق. ويتضح من هذا التحليل أن الموقف فى أندونيسيا فيما يتصل بالأحزاب السياسية بالمعنى الديمقراطى الغربى لم يكن يختلف عن مواقف غيرها من دول العالم الثالث فيما يتعلق بفشل تلك الأحزاب وعجزها عن النمو.

وقد حاول العديد من الكتاب تفسير ورطة الديمقراطية الليبرالية فى أندونيسيا فى الخمسينيات. ويعتبر تحليل «هربرت فيث» فى كتابه «سقوط الديمقراطية الدستورية فى أندونيسيا» من أفضل ما ظهر من تفسيرات. فقد ظهرت على المسرح السياسى الأندونيسى آنذاك أحزاب إسلامية وأحزاب دينية وأخرى علمانية اجتماعية ديمقراطية. كذلك ظهر الحزب الشيوعى الذى كان من أقدم الأحزاب فى البلاد. وارتفع عدد أحزاب أندونيسيا فى خلال سنوات قليلة منذ أن حصلت على استقلالها فى عام ١٩٥٠م إلى أكثر من أربعين حزباً. وكانت كل تلك الأحزاب على وجه التقريب تشبه تلك الأحزاب التى ظهرت فى ألمانيا فى عشرينيات القرن العشرين، والتى كانت نذيراً بظهور الدكتاتورية الشمولية هناك.

كذلك كانت هناك عناصر أخرى رئيسية، بجانب الأحزاب، تعمل على المسرح السياسى فى أندونيسيا. وكان الجيش ولا يزال أحد أهم تلك العناصر. بالإضافة إلى كل ذلك كانت ثمة مصالح أقليمية قوية (كان الجيش يمثلها أحياناً ولا يمثلها أحياناً أخرى)من بينها مصالح الجزر

الخارجية التى كانت تعترض بشدة على مدى تركيز السلطة فى «جاوة» بشكل عام و«جاكرتا» بشكل خاص، إلا أن سوكارنو نفسه كان واحداً من أهم تلك العناصر المؤثرة على المسرح السياسى لأندونيسيا فى خلال ذلك الوقت. كذلك لا يمكن للباحث أن يتجاهل عنصراً مهماً آخر فى الحياة السياسية فى البلاد. برزت أهميته وحيويته فى سنوات ما قبل الاستقلال وستظهر أهميته وحيويته أيضاً فى الستينيات والسبعينيات، وهو عنصر الشباب.

أما موقف سوكارنو من المؤسسات الديمقراطية الغربية فقد امتاز بالاستقامة والثبات. ففى كتابه «أندونيسيا تتهم» - وهو يمثل دفاعه البليغ عن نفسه فى المحاكمة السياسية التى أجريت له فى عام ١٩٣٠م والتى أدت إلى سجنه على أيدى الهولنديين - يسأل سوكارنو:

«ولكن ماذا عن مجتمعنا الحالى؟ إنه ليس بالمجتمع السليم. إنه يخلو من احتمالات النمو. إنه مجتمع مريض ضحل، وعندما كنا نتحدث فى الماضى عن الأندونيسيين اليوم، وعندما حددنا الوسائل الإمبريالية التى هدمت مجتمعنا، فإنه لاشك أصبح لديكم فكرة عن الأحوال الحاضرة... ومن المهم للغاية أن نؤكد هنا أن سر تجلى وظهور الروح الوطنية لشعبنا هو وعيه ببؤس حياته فى الوقت الحالى».

ويضيف سوكارنو «أنه من الواضح أن الخلاف بيننا ، الذى هو

حقيقة خلاف ليس من صنعنا، إن الخلاف الحقيقى هو من عمل الإمبرياليين أنفسهم».

ويرتبط مفهوم سوكارنو للإمبريالية إلى حد كبير بمفهومه للماركسية أو العناصر الماركسية فى نظامه الفكرى. وكما كتب هو فى مقالة له فى عام ١٩٤١م:

«من سوكارنو هذا؟ هل هو وطنى؟ هل هو مسلم؟ هل هو ماركسى؟ أيها القراء: إن سوكارنو خليط ومزيج من كل هؤلاء». وفى نفس المقالة يصف سوكارنو نفسه بأنه «وطنى مؤمن ومسلم مؤمن وماركسى مؤمن».

ذلك يربط سوكارنو فى عقله الخاص بين المؤسسات البرلمانية الغربية من ناحية والرأسمالية والإمبريالية من ناحية أخرى. وقد أعلن سوكارنو فيما بعد:

«لقد رأينا ممارسة الرأسمالية والديمقراطية الغربية على أيدى الهولنديين، وليست لدينا الرغبة فى الإبقاء على ذلك النظام».

ومهما يكن من أمر فقد خلقت الممارسة العملية للنظام الحزبى فى أندونيسيا كثيراً من مشاعر الإحباط والمرارة. ويشير «جون ليدج» فى هذا الصدد إلى أنه:

كان ثمة شعور متزايد فى منتصف الخمسينيات بأن المنافسة الحزبية لم تزود البلاد بالقيادة التى كانت فى حاجة إليها. إلا أن هذا الشعور لم يكن منصفاً تماماً. فلم يكن من المتوقع لأى حكومة من حكومات ما بعد الثورة أن ترضى الآمال الشعبية التى تلت الانتصار الوطنى. وألقيت مسئولية كل المثالب التى وقعت فى العهد الاستعمارى على السيطرة الهولندية. وكان من المفترض بعد زوال تلك السيطرة أن يطل عهد ذهبى على البلاد. ولكن ظل وضع أندونيسيا الاقتصادى العام واعتمادها على الأسواق الأجنبية بالنسبة لبعض الصادرات الثابتة وحاجتها إلى الرأسمال الأجنبى لم يتغير بشكل جوهرى، بل إن نقص المهارات الفنية والإدارية فيها أثر على قدرتها حتى فى الحفاظ على مستويات رخاء ما قبل الحرب. وقد كانت كل تلك الأمور حقائق أساسية. ومن المهم كذلك أن يشار هنا إلى الشك الإقليمى فى أى حكومة مركزية للبلاد. وهذه وحدها حقيقة جعلت الممارسة الطبيعية للنظام الحزبى فى إطار المؤسسات البرلمانية عملا غاية فى الإرهاق. ورغم كل تلك الحقائق ـ مرة أخرى ـ فقد كانت ثمة أسباب حقيقية أدت إلى السخط على النظام الحزبى فى حد ذاته. فلم تكن الائتلافات الحزبية الضعيفة، التى لابد من وجودها فى وضع يتمتع بالتعدد الحزبى ، بقادرة على ضمان قيام حكومة ثابتة ونشطة».

وكان سوكارنو ـ المتحدث بلسان الشعب الأندونيسى ـ كما

وصف هو نفسه ــ هو رجع الصدى وهو الذى كان يبرز ويؤكد بشكل مضطرد مشاعر السخر والإحباط، ففى خطبة ألقاها فى عام ١٩٥٦م فى جمع من الشباب قال:

«هناك مرض يكون أحياناً أسوأ من الشعور بالإقليمية والاختلافات العرقية. وتسألون : ما هو هذا المرض؟ إنه مرض الأحزاب... نعم سأكون صريحاً. مرض الأحزاب. ففى نوفمبر عام ١٩٤٥م . ولنكن صرحاء ارتكبنا خطأ جسيماً للغاية . لقد اقترحنا قيام أحزاب. أحزاب. أحزاب. كان ذلك أحد أخطاء نوفمبر عام ١٩٤٥م . ويقوم هذا الخطأ الآن بتحصيل مكوسه. تأملوا فقط فى الموقف. فقد أصابنا ــ إلى جانب مرض الولاءات العرقية والإقليمية ــ مرض الأحزاب الذى جعلنا لشدة الأسف يعمل بعضنا ضد بعض».

ثم أصدر سوكارنو آنذاك هذا النداء الحماسى:

«دعونا نعمل سوياً الآن لندفن كل الأحزاب».

وفى خطبة أخرى ــ بعد ذلك بيومين ــ شرع سوكارنو لأول مرة يعبر عن رؤيته فى نظام جديد. ورغم أن سوكارنو أعلن أنه لا يريد أن يكون ديكتاتوراً «إلا أنه قال:

«إن الديمقراطية التى أتطلع إليها لأندونيسيا ليست هى ديمقراطية أوروبا الغربية الليبرالية. إن ما أتطلع إليه للبلاد هى الديمقراطية الموجهة.

ديمقراطية ذات قيادة. ديمقراطية موجهة ديمقراطية موجهة. شيء موجه ولكنه في نفس الوقت ديمقراطية. إن وضعنا بالنسبة للنظام الحزبي وضع التمزق. وضع غير صحي ويجب أن يتغير تماماً»

ويشير سوكارنو إلى ظاهرة الإفراط في قيام الأحزاب في أندونيسيا مؤكداً أنه ما من أحد:

«يستطيع أن يبرر وجود أربعين حزباً في بلادنا، لا يمكن لكم تبرير ذلك على الإطلاق. وإذا أراد البعض أن يخفض عدد الأحزاب، فأي حزب يجب دفنه، سيقول حزب: لماذا يقضي على أنا بالدفن؟ لماذا لا يدفن الحزب الآخر؟ وهذا تساؤل منطقي للغاية. فلا أحد يريد لحزبه أن يقضي عليه بينما الحزب الآخر ينعم بالحياة. لا يمكن أن نفعل ذلك. ومن ثم فأنا أقترح أن نقوم بدفن الأحزاب كلها معاً دون محاباة لأي حزب منها. دعونا ندفنها جميعاً . دعونا ندفنها . دعونا ندفنها».

وصرح سوكارنو في خطبته أنه يفكر فيما أطلق عليه فيما بعد «مفهوم حل المشكلة المزمنة للحكم». وكشف سوكارنو في بداية عام ١٩٥٧م عن ذلك المفهوم حين قال:

«في تاريخ أندونيسيا الذي تعدى الآن عامه الحادي عشر، لم نتمكن أبداً من التوصل إلى مرحلة الثبات والاستقرار في الحكم. ولقد فتنت الديمقراطية الأندونيسيين منذ بداية حركة استقلالهم، وأرادوا

ممارستها عملياً. إلا أن تجربة الإحدى عشرة عاماً أقنعتنى أن الديمقراطية التى تبنيناها ومـارسناها هى ديمقـراطيـة لا تنسـجم مع روح الفـئـة الأندونيسية. ولأن تلك الديمقراطية كانت ديمقراطية مستوردة وليست أندونيسية ولا تنسجم مع روحنا فقد مارسنا كل مظاهر التطرف التى تنتج عن الفكرة المستوردة السائدة ، كـما مارسنا كل التجاوزات الناجمة عن تطبيق ديمقراطية لاتتفق وشخصيتنا».

وأضاف سوكارنو:

«إن فكرة المعارضة هى أحد المثالب الرئيسية فى النمط البرلمانى الغربى للديمقراطية. وفكرة المعارضة تلك هى التى جعلتنا نمر بالمصاعب خلال إحدى عشرة عاماً لأننا فسرنا فكرة المعارضة هذه بطريقة لا تتفق مع الروح الأندونيسية».

وقد شرح سوكارنو موقفه فيما بعد فقال:

«إن الديمقراطية الأندونيسية ، وهى غير مفهومة خارج حدود شواطئنا، تعمل على أساس «الإجماع». ولا يمكن لنا أن نتحمل تلك الديمقراطية الغربية التى تعمل على أساس تصويت «الأغلبية» حيث ينتصر (٥١ ٪) وينهزم (٤٩ ٪) حاملين معهم حقد وضغينة فى نفوسهم. وقد اكتشفنا من خلال الأربعين حزباً من أحزابنا السياسية أن هؤلاء الحاقدين الساخطين ينتقمون من هزيمتهم بامتصاص دم الحياة من

الآخرين خصومهم. وتلك أفضل وسيلة لإعاقة نمو أمة فى مقتبل شبابها».

كذلك جاهد سوكارنو فى خطبته فى فبراير عام ١٩٥٧م فى تفسير مفهومه للديمقراطية فقال:

«يتكون مفهومى من نقطتين. النقطة الأولى تتعلق بما يمكن أن يطلق عليه اسم «وزارة الائتلاف» . وقد اعتقد سوكارنو أن الوزارة يجب أن تتضمن ممثلين عن كل المجموعات الحزبية المهمة وأن ذلك ينسجم إلى حد كبير مع الروح الأندونيسية.

أما النقطة الثانية فى مفهوم سوكارنو فتتصل بفكرة «مجلس وطنى تمثيلى» يقوم على أساس التجمعات الوظيفية (أى المهنية والحرفية) فى البلاد. فيدخل فى تشكيل هذا المجلس مثلا ممثلون عن العمال والمزارعين والمثقفين ورجال الأعمال والمجموعات الدينية الإسلامية والمسيحية والمرأة والشباب والقوات المسلحة والبوليس وغير ذلك. وكما يقول سوكارنو «وسوف أقود بنفسى هذا المجلس الوطنى».

وهكذا بين سوكارنو مفهومه لجمهور أندونيسى يميل بطبعه إلى الشك منذ البداية، مع ملاحظة أن سوكارنو رأى أن يمثل الحزب الشيوعى الأندونيسى المتعاظم النفوذ فى وزارته الائتلافية التى اقترحها. وفى نفس الوقت كانت البلاد تواجه تهديدات خطيرة أخرى لوحدتها

وسلامة أراضيها. وكما أشار «تشارلس فيشر» فى كتابه القيم «جنوب شرق آسيا» فإن «الشخصية الجغرافية للأرخبيل نفسه بجزائره الثلاثمائة المنتشرة على المسافات المتسعة من البحر تمثل لحاكم الدولة مهمة شاقة إلى حد بالغ بحيث يمكن القول أنها حقيقة بلا نظير فى العالم الحديث» . وهكذا أيضاً يمكن القول أنه لأسباب جغرافية وأسباب أخرى غيرها كانت الهيئة الحاكمة الأندونيسية تخضع دائماً ـ ولا تزال ـ لتوترات وإجهادات قاسية.

وبدأت الثورات العلنية ضد نظام سوكارنو وضد النفوذ المتصاعد للحزب الشيوعى تنفجر فى «سومطرة» و«سلبيس» مما أجبر سوكارنو على إعلان الأحكام العرفية فى مارس عام ١٩٥٧م ، وقد أدى ذلك الإجراء بدوره إلى تعاظم دور الجيش وكان عاملا من عوامل اندفاعه نحو «التورط» فى العمل السياسى. واتضحت فى النهاية الخطوط الرئيسية فى توازن القوى المثلث الأضلاع والممثل فى سوكارنو والحزب الشيوعى والجيش.

وكان ثمة مسألة أخرى فى دور الغليان . ففى المفاوضات التى أدت إلى استقلال أندونيسيا من الهولنديين أجل البت فى موضوع «غينيا الجديدة» (الغربية) التى احتلها الهولنديون (والتى عرفت فيما بعد باسم إيريان جايا) لحين مناقشات أخرى. واعتبرت أندونيسيا تلك المنطقة جزءاً لا يتجزأ من أراضيها. إلا أن الهولنديين رفضوا النظر فى المسألة بجدية.

وفشلت أندونيسيا أكثر من مرة فى الحصول على نسبة ثلثى الغالبية الضرورى لتأييد مطلبها فى الأمم المتحدة. وبعد فشل أندونيسيا للمرة الثالثة فى عام ١٩٥٧م طردت معظم الهولنديين المقيمين فى أندونيسيا كما أممت استثماراتهم الواسعة فى البلاد. ومهدت تلك الإجراءات بدورها الطريق إلى معاناة أندونيسيا اقتصادياً.

وتعرض سوكارنو فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥٧م لمحاولة اغتيال نجى منها بصعوبة. فعندما كان فى زيارة لمدرسة وسط جاكرتا ألقيت عليه مجموعة من القنابل. ورغم نجاته وعدم إصابته إلا أن عدداً من الأطفال قتل وجرح عدد آخر، وصدم الأندونيسون ـ الذين يحبون الأطفال ـ من تلك الجرائم التى ارتكبها بعض المتطرفين المسلمين. وكما لاحظ «بافندر» فإن نجاة الأب المؤسس للأمة «سوكارنو» من الموت أدى إلى تعاظم شخصيته الساحرة وهيبته بين الناس. وشرع الكثيرون من الأندونيسيين البسطاء يؤمنون أن سوكارونو لا يمكن النيل منه على الإطلاق وأن الأقدار تحفظه وتحميه للقيام بأعمال أكبر من أعمال المجد والفخار» . وتبع ذلك محاولتان آخرتان فاشلتان لاغتيال سوكارنو.

وتوحد الثوار معاً فى سومطرة وسلبيس فى بداية عام ١٩٥٨م ، وانضم إليهم بعض الزعماء البارزين من المناوئين للشيوعية من جاوة. وأعلن الجميع فى ١٥ يناير قيام «الحكومة الثورية لجمهورية أندونيسيا». وبدأت العلاقات بين واشنطن وجاكرتا فى الضعف لاتهام سوكارنو

الولايات المتحدة بالتدخل لمساعدة الثوار والمتمردين والقبض على أحد الطيارين الأمريكيين ـ وكان عميلا للمخابرات الأمريكية ـ ممن كانوا يعضدون الثوار.

ومن ناحية أخرى كانت السلطات الأمريكية فى واشنطن تعتقد فى قدرة الثوار على الإطاحة بنظام سوكارنو وإمكانية انفصال سومطرة ـ بمصادرها الطبيعية الغنية – عن بقية أندونيسيا . إلا أن السفير الأمريكى فى جاكرتا أقنع المسئولين فى واشنطن بنبذ تلك الأفكار وضرورة مساعدة أندونيسيا. وأعقب ذلك وعود أمريكية يمد جاكرتا بالمساعدة الحربية وقد حملت بعض تلك المساعدات بالفعل جواً إلى جاكرتا على وجه السرعة.

وتحرك الجيش الأندونيسى بكل ثقله ضد الثوار فسحقهم فى خلال شهرين رغم استمرار المقاومة حتى عام ١٩٦١م. وقد عزز ذلك العمل من الروح المعنوية للجيش وشعوره بوحدته تحت قيادة «ناسوتيون» . كذلك عزّز تدخل الجيش من مركز سوكارنو فى الأوساط الشعبية بصفته القائد الأعلى لثورة الأمة الأندونيسية. وتمكن سوكارنو بتعضيد الجيش له من التحرك بسرعة إلى الأمام محاولا تحقيق أفكاره وقراراته السابقة.

وكان سوكارنو ـ كما أشرنا ـ قد تقدم إلى الشعب الأندونيسى فى عام ١٩٥٦م بفكرته عن «الديمقراطية الموجهة» والتى كانت مرتبطة

بشكل وثيق بمفهومه الذى ألمحنا إليه سابق. واقترح سوكارنو فى فبراير عام ١٩٥٩م العودة إلى العمل بدستور عام ١٩٤٥م لأنه يتيح أفضل الأسس لديمقراطيته الموجهة ، ثم سرعان ما طلب من المجلس النيابى الموافقة على ذلك الاقتراح. وعندما رفض المجلس الموافقة قام سوكارنو بحله ثم أعاد دستور عام ١٩٤٥م بمرسوم خاص

وقد قام سوكارنو بكل تلك الخطوات بسبب فشل المجلس النيابى ـ كما زعم ـ ومن أجل مصالح البلاد والشعب ولحماية الثورة.

وبغض النظر عن النقاش الذى دار حول دستورية أو عدم دستورية المرسوم الذى أصدره سوكارنو فقد كان ثمة قليلون حقيقة ممن اهتموا بتحدى المرسوم على أسس دستورية . ويذكر الباحث «ليج» : «أن النقاد الذين هاجموا المرسوم والذين أنهكتهم الخلافات والشكوك فى خلال الشهرين الأخيرين شعروا بشىء من الراحة من انتهاء المسألة الدستورية سواء على خير وجه أو أسوأ وجه وأن إطار العمل بالديمقراطية الموجهة قد بدأ الآن» .

ويذكر كل من «فيشر» و«جاكسون» أن تجربة أندونيسيا المفجعة مع الديمقراطية الموجهة قد بدأت الآن. ورغم أن سوكارنو قد وصف الديمقراطية الموجهة بأنها على أساس القيم الأندونيسية التقليدية إلا أنها كانت فى الحقيقة تمثل حكماً استبدادياً . فقد طبق سوكارنو دستور عام

١٩٤٥م بطريقة خولت له سلطات غير محدودة. ومع ذلك فقد اتضح مع مرور الوقت أن سلطاته لم تكن غير محدودة. ويحلل «بندرز» «الموقف الجديد» بشكل سليم فيقول:

«لقد رحبت الغالبية العظمى من الأندونيسيين بانهيار الديمقراطية الليبرالية، واعتقدت أن سوكارنو كان يمتلك المفتاح السحرى الذى يفتح به فى النهاية الباب نحو العصر الموعود للوفرة والسعادة. إلا أن سوكارنو لم يستطع ـ كما لم يستطع نظامه فى الديمقراطية الموجهة ـ حل المشاكل الجوهرية الممثلة فى التفكك السياسى والأيديولوجى والانهيار الاقتصادى. وقد استطاع سوكارنو أن يفرض على البلاد استقراراً سياسياً زائفاً عندما كان يجبر المجموعات السياسية على التزلف إليه وتملق أفكاره وعندما كان يتخلص من المعاندين والمعارضين».

«ومهما كان من أمر فلم تقض الديمقراطية الموجهة على الانقسام السياسى والأيديولوجى السائد فى البلاد. فكل ما فعله النظام الجديد للحكومة كان تحويل مشكلتها إلى صراع على السلطة بين الجيش والشيوعيين. وأصبح سوكارنو حاكماً مستبداً تماماً وأصبحت سلطته تعتمد على نجاحه فى التلاعب بصراع السلطة.

وبهذا الشكل لم يبق فى الظاهر سوى المثلث السياسى الأندونيسى الدائم. وهو مثلث دائم طالما استمر سوكارنو رئيساً. وقد وضح ذلك

تماماً فى القصة البطولية المستمرة التى تمثلت فى النزاع حول غينيا الجديدة الغربية أو غرب إريان التى وصلت آنذاك إلى قمة سخونتها. وقد كان الحزب الشيوعى فى مقدمة المحرضين والداعين إلى استعادة غرب إريان. إذ وجد الحزب أن النزاع يخدم أغراضه إلى حد كبير، كما أن أنصاره تفرقوا فى خطبهم وحماسهم على سوكارنو نفسه. أما بالنسبة للجيش ـ فبالرغم مما كان يعلنه عن تعضيده القيام بحملة عسكرية ضد الهولنديين إلا أنه فى الحقيقة كان أكثر حرصاً . فقد كان زعماء الجيش يقدرون أكثر من غيرهم الصعوبات التى تقوم فى وجه مثل تلك الحملة. وهم لا يريدون كذلك إضعاف قدرتهم فى السيطرة على الشيوعيين إذا تطلب الأمر ذلك، كما حدث بالفعل.

ولم تبد الولايات المتحدة أية رغبة فى تعضيد قضية أندونيسيا فى الأمم المتحدة بسبب دور الحزب الشيوعى فى حملة «إريان الغربية» . وعلى الجانب الآخر قام الاتحاد السوفيتى بتقديم ما قيمته ألف مليون من الدولارات من الأسلحة إلى نظام سوكارنو. وأمر سوكارنو فى ديسمبر عام ١٩٦١م بالتعبئة العامة من أجل الكفاح ضد الهولنديين بسبب مشكلة «إريان الغربية» . واختير ضابط شاب آنذاك اسمه «سوهارتو» ـ وهو الرئيس الحالى لأندونيسيا ـ للقيام بإعداد وتنظيم العمليات ضد الهولنديين . وبدأت الاشتباكات بالفعل فى إريان الغربية بين القوات الأندونيسية والهولنديين.

وخشيت الولايات المتحدة اتساع نطاق الحرب وثار قلقها تزايد الاتجاه اليسارى فى أندونيسيا ومن ثم طرحت عنها ثوب الحياد وشرعت تلعب دور الوسيط بين الهولنديين والأندونيسيين لجذبهما معاً إلى مائدة المفاوضات ووصلت الأطراف المتنازعة فى أغسطس عام ١٩٦٢م إلى اتفاق قضى بضم إريان الغربية إلى أندونيسيا فى أول مايو عام ١٩٦٣م على أن يجرى استفتاء فيما بعد للتثبت من رغبة شعب إريان الغربية فى الانضمام إلى أندونيسيا. إلا أن ذلك كان من قبيل الإجراءات الشكلية.

وهكذا وبعد كفاح حقق الأندونيسيون ما اعتبروه حقاً شرعياً لهم. ثم ضم الأندونيسيون إليهم فيما بعد «شرق تيمور» التى ظلت خاضعة للحكم البرتغالى الاستعمارى ما يقرب من أربعمائة عام. وأصبحت المنطقة جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أندونيسيا فى يوليو عام ١٩٧٦م (ولم تعترف الأمم المتحدة بضم المنطقة فى البداية).

ورحب سوكارنو بتسوية مشكلة إريان الغربية فى خطاب يوم الاستقلال فى ١٧ أغسطس عام ١٩٦٢م والذى أطلق عليه اسم «عام الانتصار». وهاجم سوكارنو فى خطبته الرأسمالية الغربية والموسسات الديمقراطية الغربية وتحدث بألفاظ حماسية حارة عن «مميزات» ديمقراطيته الموجهة. وتعتبر تلك الخطبة ذروة نشاطه بصفته الزعيم العظيم. إذ بدأت الأمور فى أعقاب ذلك تأخذ شكلا آخر. فلم يكن من الممكن الحفاظ طويلا على توازن القوى الحساس المثلث الأضلاع

«سوكارنو والشيوعيون والجيش» . ويعزى ذلك التغيير على كل حال وبشكل كبير إلى أخطاء سوكارنو الفادحة التى تراكمت.

إذ بينما كانت مسألة إريان الغربية فى مرحلة التفاوض كان سوكارنو يتحرك فى طريقه نحو أزمات عالمية أخرى كان من الممكن - حتى ولو بشكل موقت أن تحول الاهتمام عن اقتصاد أندونيسيا المتدهور والتضخم الهائل. ففى عام ١٩٦١م اقترح «تنجكو عبد الرحمن» رئيس وزراء الملايو قيام الفيدرالية الماليزية من الملايو وسنغافورة وشمال بورنيو. واستقبلت أندونيسيا هذا الاقتراح فى البداية بهدوء واتزان. ولكن سرعان ما تحول هذا الموقف إلى موقف عدائى صريح. وهناك عدة عوامل أسهمت فى تغيير سوكارنو لرأيه. فقد ظل ثوار سومطرة والسلبيس يتلقون من الملايو وسنغافورة المساعدات مما خلق بين الأندونيسيين شعوراً بالتبرم والغضب. كذلك كانت مشاعر الحسد تعمل فى عقل سوكارنو تجاه التقدم الاقتصادى التى كانت كل من الملايو وسنغافورة تحرزانه بثبات واضطراد. ويمكن أن نضيف أخيراً إلى تلك العوامل اعتقاد سوكارنو بأن الملايو وسنغافورة وبورنيو هم عملاء أو زوائد للإمبريالية البريطانية.

وتصاعدت الحملة التى عرفت باسم «المواجهة». وفى تلك المواجهة اتخذ الحزب الشيوعى مكانه فى المقدمة. ولوح الحزب الشيوعى، الذى كانت الصين تعضده، بضرورة الحرب الشاملة ضد الملايو وسنغافورة بوصفهما عملاء للإمبريالية. وبعد قيام الفيدرالية الماليزية فى سبتمبر عام

١٩٦٣م (كانت سنغفورة فى البداية جزءاً من الفيدرالية ثم انفصلت عنها فى عام ١٩٦٥م) أسرع كل من سوكارنو والحزب الشيوعى بإعلان حملة «اسحقوا ماليزيا» . ونظمت كوادر الحزب الشيوعى بعض الجماهير لحرق السفارة البريطانية فى جاكرتا كما هاجمت وصادرت الشركات والممتلكات البريطانية.

وشجبت الأمم المتحدة تصرف أندونيسيا فى المواجهة مع ماليزيا. وعندما تقرر قبول ماليزيا أخيراً عضواً فى الأمم المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٦٤م سحب سوكارنو عضوية بلاده من المنظمة الدولية. ولم يجد سوكارنو من دول العالم من يسانده فى موقفه سوى «الصين الشعبية» التى عززت من مغامرته فى «المواجهة» وشجعته عليها. وبدأ منذ ذلك الوقت يقوم باضطراد محور «جاكرتا ـ بكين».

وكان من أهم المسائل التى شغل بها الجيش الأندونيسى أثناء تلك التطورات مطالب الحزب الشيوعى بتأسيس قوة تحرير شعبية من العمال والفلاحين المسلحين بزعم المساهمة فى حملة سحق ماليزيا. ولابد أن الجيش كان يعلم زيف ذلك الزعم ومن ثم بدأ اهتمامه بالمطلب الشيوعى. وقد تبنى الجيش موقف الحرص والترقب فى حملة المواجهة. فرغم أنه ساهم فيها ببعض العمليات الرمزية إلا أنه قرر الانتظار والحفاظ على قواه توقعاً منه لأى طوارئ داخلية قد تحدث. وتحولت حملة «سحق ماليزيا» إلى مأزق حربى ودبلوماسى لم يجد حلا إلا بعد أن تقرر إعفاء

[illegible] من [illegible].

ويذكر «جي . ماكي» في كتابه «المواجهة» أن:

«المواجهة ناسبت بشكل كبير شخصية سوكارنو ومتطلباته السياسية في آخر مرحلة متوهجة من مراحل «العيش بجسارة». إذ عندما تناثرت الواجهة الأيديولوجية لم يعد في الإمكان إخفاء إفلاس سياساته».

وفي خلال العقد الثاني للعشرين عاماً التي قضاها سوكارنو في الحكم كان يسحب نفسه بعيداً نحو ركن فكري وسياسي . وعندما اعتنق سوكارنو الماركسية كعنصر أساسي من عناصر تفكيره، وعندما حاول أن يجعلها جزءاً من الإجماع الأندونيسي كان بذلك يمهد الطريق للكارثة. وكما يطرد الجسم البشري العناصر الغريبة عنه كان على الشعب الأندونيسي أن يطرد أيضاً عنصراً غريباً عنه هو الماركسية.

وقد تعاظم شأن الحزب الشيوعي الأندونيسي ووصل هذا التعاظم إلى ذروته في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين. وكان أتباع الحزب قد تضاعفوا عشر مرات في المدة ما بين عامي ١٩٥٤م و ١٩٥٥م. وكان الحزب يأمل في التمكن من التفوق على بقية الأحزاب في الانتخابات العامة التي كان من المقرر إجراؤها في عام ١٩٥٩م. وفي ذلك الوقت كان زعيم الحزب الشيوعي «ديما إيديت» وزملاؤه يعتنقون فلسفة «الطريق البرلماني للاشتراكية» كما أقرها رسمياً «خروشيشوف» في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٦م.

إلا أن سوكارنو، معضداً بالجيش ، أجل الانتخابات العامة واستحدث ـ كما أشرنا ـ نظام الديمقراطية الموجهة. ورغم أن الحزب الشيوعى استمر يضغط من أجل الانتخابات العامة إلا أنه ـ كما يشير «بوكر» ـ قرر استثمار الموقف بتكريس سوكارنو فى دوره الجديد كديكتاتور. ورأى زعماء الحزب الشيوعى أنهم إذا لم يستطيعوا ركوب موجة «الطريق البرلمانى» للوصول إلى الحكم فإنهم يستطيعون تحقيق نفس الغاية بالتمسك بسوكارنو والتعلق به. ويعلق «بوكر» على ذلك بقوله:

«حاول زعماء الحزب الشيوعى الأندونيسى أن يلعبوا لعبة واسعة الخيال وإن كانت خطرة. فمن أجل أهدافهم السياسية اقتربوا كثيراً والتصقوا بشعبية سوكارنوا الفريدة وما كان يستخدمه من وسائل للتأثير على الجماهير لدعم سمعته كزعيم للأمة محيطاً نفسه بهالة كانت تحيط بالملوك القدامى الذين كانت لديهم ـ فى اعتقاد الأندونيسيين ـ قوى إلهية وسحرية. وقد كان سوكارنو «المهيج» الوطنى الأول فى بلاده لما يقرب من أربع عقود من الزمان كما كان المتحدث الرئيسى الوطنى والزعيم لمدة تزيد على العشرين عاماً. وقد وصل سوكارنو بتلك الصفات وغيرها إلى قمة السلطة السياسية واختير رئيساً مدى الحياة فى مايو عام ١٩٦٣م. ولم يبدد الزعماء الشيوعيون أى جهد فى محاولة إظهار قربهم من الرئيس. وكانت تصريحات زعيم الحزب وزملائه مفعمة باقتباسات من بيانات وآراء سوكارنو التى كانت غالباً ما تتلى ، مثلها فى ذلك مثل اقتباساتهم من الكتابات الشيوعية الكلاسيكية.

ودخلت الصين الشعبية عاملا مؤثراً على مسرح الأحداث، وخضع زعيم الحزب الشيوعى الأندونيسى لتأثيرات زعامة «ماو تسى تونغ» القوية. وتحول زعيم الحزب فى نهاية عام ١٩٦٣م عن موقفه الحيادى الحذر تجاه كل من الصين والاتحاد السوفيتى وانحاز تماماً إلى الصين وبدأ يهاجم الاتحاد السوفيتى لأسباب عديدة منها علاقته الدافئة مع الولايات المتحدة وفشله فى تعضيد الحركات الوطنية. كذلك نبذ رئيس الحزب الشيوعى الأندونيسى موقف تسامحه السابق فى اعتبار الجيش الأندونيسى حامل لواء الثورة الوطنية ووصف قواد الجيش بأنهم «خصوم للسوكارنية» وعملاء للإمبيرالية.

وفى نفس الوقت كان سوكارنو يدعم علاقاته بالصين. ودخل البلدان (الصين وأندونيسيا) بالفعل فى خلال عام ١٩٦٣م وفى خلال فترة المواجهة مع ماليزيا فى نوع من التحالف. والتحمت قوى البلدين فى عام ١٩٦٤م فى مختلف المؤتمرات الدولية المناهضة للإمبريالية. وذهب سوكارنو لزيارة الصين فى عام ١٩٦٤م وتباحث مع «شواين لاى». ويرى «أنتونى ديك» أن لقاء الرجلين كان بداية للمؤامرة التى شرعت تسبب الدمار فى خلال عام لكل من سوكارنو والحزب الشيوعى.

وارتكب الحزب الشيوعى خطأه القاتل عندما طالب بتأسيس قوة مسلحة شعبية من الفلاحين والعمال. إذ كان معنى ذلك ـ كما يذكر بعض الباحثين تحدياً لأحد مبادئ الجيش الأساسية وهو مبدأ يعادى أى

تكوينات عسكرية غير نظامية فى البلاد. وتبنى سوكارنو نفس الفكرة وتحمس فى الدعوة إليها. وفى نفس الوقت كان زعيم الحزب الشيوعى الأندونيسى يدعو بشدة إلى شن حرب طبقية فى الريف. وأعلنت جبهة الفلاحين الأندونيسيين التابعة للحزب الشيوعى أن عدد أعضائها بلغ أكثر من سبعة ملايين. وكانت تلك الجبهة تعتنق الأفكار الماوية الثورية الجديدة. وقامت الجبهة فى شهر سبتمبر بما أطلقت عليه اسم «حركة العمل المنفردة» التى يتولى الفلاحون بأنفسهم تحت قيادة الجبهة أمور الإصلاح الزراعى.

وهكذا يمكن القول أن هذين العاملين ـ عامل اقتراح تسليح العمال والفلاحين، وعامل الحملة النشطة الهدامة لتشجيع الحرب الطبقية فى القرى ـ قد سببا إزعاجاً شديداً بين المعتدلين من العسكريين والمدنيين . وشرع زعيم الحزب يتحدث عن «مجلس القادة» الذين يخططون للقيام بانقلاب. وكان دور سوكارنو فى تلك الآونة مبهماً وغامضاً وبدا وكأنه كان مشغولا بمحاولة يائسة للحفاظ على الاستقرار فى موقف غير مستقر أساساً، كما يذكر أحد الباحثين. ولكن فى الممارسة والواقع كان سوكارنو ينحرف بشكل حاد إلى اليسار، فتآكلت فكرته عن الوحدة الوطنية بشكل خطير. وشرع مفهومه فى الحفاظ على ميزان القوى المثلث الأضلاع ينثنى ويتلوى على نحو بشع. بالرضافة إلى ذلك لم تكن صحة «الزعيم» على ما يرام. ولقد سيطر سوكارنو على

المسرح السياسى الأندونيسى تماماً. ولكن من ناحية أخرى لا يمكن لسوكارنو أو لغيره أن يبقى إلى الأبد.

واستعداداً لمحاولة الانقلاب الشيوعية كان الحزب الشيوعى قد بدأ فى التسلل إلى صفوف القوات المسلحة منذ فترة.

وحدد الحزب الشيوعى فى أندونيسيا عام ١٩٧ م تاريخاً لسيطرته التامة على البلاد. لكن عدداً من العوامل كان أبررها تدهور صحة سوكارنو وأدت بالحزب إلى الإسراع فى تنفيذ مخططه والقيام بانقلابه. وكان التخطيط أن يبدأ الانقلاب فى شكل مسألة داخلية من مسائل الجيش ثم تتحول إلى انقلاب حقيقى على يد الضباط الشيوعيين فى صفوف الجيش . وبدأ التنفيذ العملى لخطة الانقلاب الدموى الشيوعى فى أندونيسيا فى ليلة ٣٠ سبتمبر وصباح أول أكتوبر عام ١٩٦٥م بسلسلة من الاغتيالات الرهيبة لكبار ضباط الجيش. لكن ضابطاً واحداً هو «سوهارتو» قدر له أن يقود القوات المسلحة ويجهض الثورة الشيوعية. وتم سحق الثورة وما تلاها من مقاومة بحلول نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٦٥م. وهكذا غرقت البلاد فى خلال محاولة الانقلاب فى محيط من الدم والعواصف والصراعات... ويقدر الدارسون أن أكثر من ثلاثمائة ألف من الناس قد ماتوا فى خلال تلك الصراعات التى انتهت إلى تحرك القوات المسلحة المناوئة للشيوعيين (الجيش الأندونيسى الوطنى) بسحق وإبادة الحزب الشيوعى الأندونيسى. ووجد سوكارنو نفسه محطاً للهجوم

الشديد والانتقادات القوية. وفي مارس ١٩٦٦م أجبر على التخلى عن كثير من سلطاته لقائد الجيش الأندونيسى «سوهارتو» وظل هذان القطبان «سوكارنو» ممثلا للقوى القديمة والظروف القديمة ، و«سوهارتو» ممثلا للتحديات الجديدة والظروف الجديدة يتصارعان وظلت سلطة سوكارنو فى الاضمحلال والضعف حتى فبراير عام ١٩٦٧م عندما تخلى سوكارنو تماماً عن كل سلطاته كرئيس للجمهورية إلى سوهارتو. وفى مارس عام ١٩٦٨م أصبح سوهارتو رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات. وفى عام ١٩٧٠م توفى سوكارنو ودفن فى شرق جاوة. تلك هى قصة التطور السياسى والوعى الوطنى فى أندونيسيا. تلك الدولة التى يزيد عدد سكانها (الآن) على ١٥٠ مليون نسمة. وتجئ أندونيسيا فى الكثافة السكانية فى المرتبة الخامسة بعد الصين والهند والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وهناك فى أندونيسيا أكثر من ثلاثمائة مجموعة جنسية وأكثر من مائتين وخمسين لغة مميزة. ويمكن أن نرى فى أندونيسيا إنسان القرن العشرين فى قمته وإنسان العصر الحجرى فى بدائيته. وهناك تتعدد العبادات ، عبادة الله أو عبادة ماركس ولينين أو عبادة أرواح الأسلاف. وهناك يعيش البعض فى ظل النظم الحكومية الحديثة والبعض الآخر فى ظل التقاليد القديمة والقوانين القبلية.

ولقد كان شعار الجمهورية التى تفخر به «الوحدة فى الكثرة» . ويرى بعض الدارسين أن هذا الشعار لم يقترب بعد من إطار الحقيقة وأنه

لا يزال أملا أو حلماً، لقد جرّب الأندونيسيون فى خلال تاريخهم المعاصر نظامين من نظم الحكم ـ فقد جربوا نظام الحكم الغربى البرلمانى الديمقراطى فى الخمسينيات وجربوا نظام «الديمقراطية الموجهة» فى الستينيات. وهم يعيشون الآن فى نظام آخر يختلف عن النظامين ولكنه يبدو أنه أكثر كفاءة وقدرة وتنظيماً وإن كان فى نفس الوقت يقترب شيئاً فشيئاً من النظام الغربى الليبرالى.

وقبل انقلاب اكتوبر عام ١٩٦٥م كانت أندونيسيا دائماً فى سمع وبصر العالم ومركز اهتمامه. فقد تبنى سوكارنو آنذاك سياسة سماها «الاستراتيجية العالمية» من أجل بناء عالم جديد. ومنذ الانقلاب تحولت البلاد إلى الداخل مركزة على إصلاح ما أفسدته مثالب وعيوب نظام حكم سوكارنو والخراب الاقتصادى الذى حلّ على يديه. ونتيجة لذلك ابتعدت أندونيسيا عن بؤرة الاهتمام. ولا يعنى ذلك أن أهميتها وقيمتها قد ضعفت أو انتهت بين دول العالم. فمع انسحاب القوى العسكرية الغربية المتدرج من منطقة جنوب شرق اسيا تصبح أندونيسيا المستقرة الآمنة هى الأمل فى السلام والأمن فى المنطقة. وقد تكون هى الأمل الوحيد.

الملاحق

الملحق رقم (١)
الأسرات التى حكمت الصين

مملكة هسيا Hsia	حوالى ٢٠٠٠ - حوالى ١٥٢٠ ق.م
مملكة شانغ Shang	حوالى ١٥٢٠ - ١٠٣٠ق.م
أسرة تشو Chou	حوالى ١٠٣٠ - ٢٢١ ق.م
(عصر الإقطاع)	
أسرة تشهن Chhin	٢٢١ - ٢٠٧ق.م
(التوحيد الأول)	
أسرة هان Han	٢٠٢ق.م - ٢٢٠م
عصر الممالك الثلاث	٢٢١ - ٢٨٠م
(الانفصال الأول)	
أسرة تشن Chin	٢٦٥ - ٤٢٠م
(التوحيد الثانى)	
أسرة سونغ Sung	٤٢٠ - ٤٧٩م
الأسرات الشمالية والجنوبية	٤٧٩ - ٥٨١م
(الانفصال الثانى)	
أسرة سوى Sui	٥٨١ - ٦١٨م
(التوحيد الثالث)	
أسرة تهانغ Thang	٦١٨ - ٩٠٦م

تابع الملحق رقم (١)
الأسرات التى حكمت الصين

عصر الأسرات الخمس	٩٠٦ - ١٢٢٧م
(الانفصال الثالث)	
أسرة سونج Sung الشمالية	٩٠٦ - ١٢٢٦م
(التوحيد الرابع)	
أسرة سونج الجنوبية	١٢٢٧ - ١٢٧٩م
أسرة تشن Chin	١١١٥ - ١٢٣٤م
(التترية)	
أسرة يوان Yuan	١٢٦٠ - ١٣٦٨م
(مغولية)	
أسرة منج Ming	١٣٦٨ - ١٦٤٤م
أسرة المانشو	١٦٤٤ - ١٩١١م
الجمهورية الصينية	١٩١٢ - ١٩٤٩م
الجمهورية الشعبية	١٩٤٩ إلى الآن

الملحق رقم (٢)
مرسوم أحكام عزلة اليابان ١٦٣٦م

كان التوكوجاوا فى وقت صدور هذا المرسوم لا يزالون يرغبون فى المحافظة على العقود التجارية مع البرتغال ، وكان لهذا المرسوم هدفان: الأول قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة فى اليابان وبين الساموراى الذين فروا إلى الخارج، والثانى منع الإرساليات المسيحية «الكريستيان» من دخول البلاد، ولتحقيق الهدفين فرضت رقابة شديدة على نشاط التجار.

وقد أشير فى هذا المرسوم إلى الآباء اليسوعيين بالتعبير اليابانى «بانيرين» وأطلقت عبارة «إينو وابو» على جملة مشتريات الحرير التى تقوم بها اتحادات الحرير.

* * *

أولا : لا يجوز لأية سفينة يابانية أن تسافر إلى أقطار أجنبية.

ثانياً: لا يجوز ليابانى أن يسافر إلى الخارج سراً، فإذا حاول أى شخص أن يفعل ذلك سيقتل، وتحتجز السفينة ويقبض على صاحبها (أو أصحابها) ريثما تبلغ السلطات العليا.

ثالثاً: يقتل أى يابانى يعيش الآن فى الخارج ويحاول العودة إلى اليابان.

رابعاً: إذا اكتشف من يؤمن بالمسيحية «الكريستيان» تحتم عليكما (الناجازاكى واليوجيو) أن تجريا تحقيقاً شاملا.

خامساً: يدفع للمبلغ أو المبلغين الذين يكتشفون عن مكان إقامة بانيرين (أب يسوعى) ٢٠٠ أو ٣٠٠ قطعة من الفضة، وإذا اكتشفت أى طائفة أخرى من الكريستيان فيكافأ المبلغ أو المبلوغ بحسب ما ترونه.

سادساً: عند وصول سفن أجنبية تتخذ التدابير لحراستها بواسطة سفن تقدمها أسرة أومورا بينما يقدم تقرير إلى بيدو

سابعاً: يسجن فى أومورا كل أجنبى يحاول مساعدة البانيرين أو أى مجرم أجنبى آخر.

ثامناً: يجرى بحث دقيق عن البانيرين فى جميع السفن الوافدة.

تاسعاً: لا يسمح لذرية البرابرة الجنوبيين بالبقاء، وكل من يخالف هذا يقتل، ويعاقب جميع أقاربهم بحسب خطورة التهمة.

عاشراً: إذا تبنى يابانى أحد أبناء البرابرة الجنوبيين استحق الموت، ومع هذا سوف يسلم الأطفال المتبنون ومن يتبنونهم إلى البرابرة الجنوبيين لإبعادهم.

حادى عشر: أى مبعد يحاول العودة أو الاتصال باليابان بالرسائل أو غيرها يقتل بطبيعة الحال إذا قبض عليه، بينما يعاقب أقاربه بشدة بحسب خطورة جرمه.

ثانى عشر: لا يسمح للساموراى بأن يكون لهم أى معاملات تجارية مع شركات ملاحة أجنبية أو صينية فى نجازاكى.

ثالث عشر: لا يسمح لغير أهل الخمسة الأماكن التالية (بيدو، وكيونو، وأوساكا وساكاى وناجازاكى) بالاشتراك فى الإينووابو (مشتريات الحرير)، وتحديد أسعار واردات الحرير.

رابع عشر: لا يمكن إجراء مشتريات إلا بعد تحديد الإينووابو، وبرغم هذا وبما أن السفن الصينية صغيرة، فالواجب ألا تكونوا صارمين معها، ولا يسمح بأكثر من عشرين يوماً لإجراء البيع.

خامس عشر: يكون اليوم العشرون من الشهر التاسع آخر موعد لعودة السفن الأجنبية، ولكن يسمح للسفن المتأخرة فى الوصول بمهلة قدرها خمسون يوماً تبدأ من موعد وصولها، ويسمح للسفن الصينية بالسفر بعد رحل السفن البرتغالية بقليل.

سادس عشر: لا يجوز ترك السلع غير المباعة فى عهدة اليابانيين لتخزينها أو المحافظة عليها.

سابع عشر: يجب على مندوبى المدن الخمس الشوجونية الوصول إلى ناجازاكى فى موعد لا يتجاوز اليوم الخامس من الشهر الطويل، ولا يسمح للمتأخرين فى الوصول بالاشتراك فى حصة الحرير وشرائه.

ثامن عشر: لا يسمح للسفن التى تصل إلى هيرادو بعقد صفقات إلا بعد تحديد سعر الحصص فى ناجازاكى

حرر في اليوم التاسع عشر من الشهر الخامس في السنة الثالثة عشرة للكواني (٢٢ يونيه ١٦٣٦م) موجه إلى ساكا كيباراهيدا ـ نوكامي، وباباسابورزايمون، يوجيو ناجازاكي، ووقعه هونا كاجا ـ نو ـ كامي، وآبي بونجو ـ نو ـ كامي، وساكي سانو كي ـ نو ـ كامي، ودوز أوي ـ نو ـ سوكي، المستشارون الأربعة العظام أو «الجو ـ روجو».

الملحق رقم ٣
ميثاق القسم ١٨٦٨

أعلن الإمبراطور ميجى هذا القسم لآلهة الأمة الذكور والإناث فى كتاب الطقوس الدينية القديمة. وقد ظل تاريخ اليابان السياسى إلى عام ١٨٨٩م يدور حول المجادلات بشأن الأساليب الصحيحة التى تفسر بها هذه الوثيقة وتطبق، وكان الغرض المباشر لهذا القسم تهدئة الرأى العام وتهيئة الفرصة للحكومة لتنظيم نفسها.

* * *

أولا : ستدعو المجالس وتحكم الأمة وفقاً للرأى العام.

ثانياً: يتضامن رجال الطبقتين العليا والدنيا بغير تمييز فى وحدة شاملة فى جميع المشروعات والأعمال.

ثالثاً: يجب أن يكون الموظفون المدنيون والموظفون العسكريون على وفاق، وسيعامل الشعب العادى بشكل يمكنهم من تحقيق أهدافهم والشعور بالرضا دون أن يساورهم قلق.

رابعاً: سيقضى على العادات والتقاليد القديمة غير اللائقة وسيقوم كل شىء على أساس مبادئ العدل والمساواة.

خامساً: سيجرى السعى فى سبيل المعرفة بين أمم العالم وبذلك تزدهر رفاهة الإمبراطورية.

الملحق رقم ٤
الأحد والعشرون مطلباً ١٩١٥

حاولت الحكومة اليابانية أن تحيط مفاوضاتها مع الصين بالتكتم، ولكن بول ريتش وزير أمريكا استطاع مع هذا فى أول فبراير سنة ١٩١٥م أن يرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ملخصاً دقيقاً للمطالب، وفى ٦ مارس سنة ١٩١٥م أرسل نسخة من المذكرة الأصلية مرفقة بالترجمة وهذا نصها:

ـ ١ ـ

اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية رغبة منهما فى حفظ السلام العام فى شرق آسيا وتعزيز العلاقات الودية وروابط حسن الجوار القائم بين الاثنين، على المواد التالية:

مادة١ : تتعهد الحكومة الصينية بأن تقدم موافقتها التامة على جميع المسائل التى قد تتفق الحكومة اليابانية عليها فيما بعد مع الحكومة الألمانية وتتصل بالتنازل عن جميع الحقوق والمصالح والامتيازات التى تمتلكها ألمانيا بمعاهدات أو غيرها فى ولايةَ «شانتونغ».

مادة ٢ : تتعهد الحكومة الصينية بألا تتنازل عن أى أرض أو جزيرة فى ولاية أنتونغ وعلى طول ساحلها، أو تؤجرها لدولة ثانية بأية حجة من الحجج.

مادة ٣: توافق الحكومة الصينية على أن تبنى اليابان سكة حديدية من شيفو أولونجو وتمتد حتى تلتقى بالخط الحديدى كياد شو ـ شينا نفو.

مادة ٤ : تتعهد الحكومة الصينية حرصاً على تنمية التجارة وتشجيع إقامة الأجانب بأن تفتح بنفسها فى أقرب وقت بعض المدن والبلدان الهامة فى ولاية شانتونغ لتكون موانى تجارية، ويتم الاتفاق بين الحكومتين على هذه الأماكن التى يجب فتحها وذلك فى اتفاق منفصل.

ـ ٢ ـ

لما كانت الحكومة الصينية تعترف على الدوام بالمركز الخاص الذى تتمتع به اليابان فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية على المواد التالية:

مادة ١ : توافق الحكومتان المتعاقدتان على مد أجل عقود إيجار ميناء بورت أرثر ودالنى، وإيجار سكة حديد جنوب منشوريا، وسكة حديد أنتونغ ـ موكدن لمدة ٩٩ عاماً.

مادة ٢ : يكون للرعايا اليابانيين (أو بالأحرى الموظفين أو الأهالى العاديين من اليابانيين) فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية الحق فى استئجار أو امتلاك الأراضى اللازمة لتشييد مبانٍ للتجارة والصناعة أو الزراعة.

مادة ٣ : يكون للرعايا اليابانيين (الموظفين والأهالى العاديين) حق الإقامة والسفر فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية وأن يستخدمها فى الأعمال والصناعات من أى نوع كانت .

مـادة ٤ : توافق الحكومـة الصـينيـة على منح الرعـايا اليـابانيين (الموظفين والأهالى العاديين) حقـوق التـعدين فى جـميع المناجم فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، وفيـما يتعلق بأى المناجم التى يجب أن تفتح فهو أمر تشترك الحكومتان فى البت فيه (أما مسألة فتح كل منجم فيعقد بشأنها اتفاق منفصل).

مادة ٥ : توافق الحكومة الصينية، فيما يختص بالحالتين المذكورتين فيما بعد، على وجوب الحصول عل موافقة الحكومة اليابانية قبل اتخاذ أى عمل.

(أ) عند منح ترخيص لأحد رعايا أى دولة ثالثة ببناء سكة حديدية أو عند عقد قرض مع دول ثالثة لبناء سكة حديدية فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية.

(ب) عند عقد قرض مع دولة ثالثة لضمـان الضرائب المحلية فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية.

مادة ٦ : توافق الحكومة الصينية على أنها إذا استخدمت مستشارين سياسيين أو مدربين ماليين أو عسكريين فى جنوب منشوريا أو شرق منغوليا الداخلية فعليها أن تستشير الحكومة اليابانية أولا .

مادة ٧: توافق الحكومة الصينية على تسليم الإشراف على سكة حديد كيرين ـ شانج شون وإدارتها إلى الحكومة اليابانية لمدة ٩٩ سنة تبدأ من توقيع هذا الاتفاق.

ـ ٣ ـ

إن الحكومتين اليابانية والصينية إذ تريان أن الماليين اليابانيين وشركة «هان يه بينج» علاقات وثيقة ببعضهما البعض فى الوقت الحاضر ورغبة منهما فى تقدم المصالح المشتركة للأمتين توافقان على المواد التالية:

مادة ١: يوافق الطرفان المتعاقدن على أنه عندما تسنح الفرصة المواتية تصبح شركة «هان يه بينج» مؤسسة مشتركة بين الأمتين، وتوافقان أيضاً على ألا تقوم الصين بدون سابق موافقة من اليابان بأى عمل يؤدى إلى التصرف فى حقوق ومصالح هذه الشركة مهما كان نوع هذه الحقوق والمصالح، ولا أن تكون سبباً فى حمل هذه الشركة على حرية التصرف فى هذه الحقوق والمصالح.

مادة ٢: توافق حكومة الصين على ألا يسمح بغير سابق موافقة من اليابان، بأن يدير العمل فى المناجم المجاورة للمناجم التى تملكها شركة «هان يه بينج» أشخاص من خارج الشركة المذكورة، وتوافق أيضاً على أنه إذا أريد تنفيذ أى تعهد يخشى أن يوثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصالح هذه الشركة، يجب أولا الحصول على موافقة الشركة.

ــ ٤ ــ

إن الحكومتين اليابانية والصينية تضعان نصب أعينهما المحافظة على سلامة أراضى الصين، ولهذا توافقان على المادة الخاصة التالية:

تتعهد الحكومة الصينية ألا تتنازل أو تؤجر لدولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة على طول شاطئ الصين.

ــ ٥ ــ

مادة ١ : تستخدم الحكومة الصينية المركزية يابانيين ذوى نفوذ (أو بعبارة حرفية يابانيين لهم قوة أو سلطة أو نفوذ) كمستشارين فى الشئون السياسية والمالةى والعسكرية.

مادة ٢ : تمنح المستشفيات والكنائس والمدارس اليابانية فى الصين حق امتلاك الأراضى.

مادة ٣ : لما كان لدى الحكومتين اليابانية والصينية حالات كثيرة من النزاع أمام البوليس اليابانى والصينى يتعين على الحكومتين تسويتها، وهى حالات تثير قدراً غير قليل من سوء التفاهم، فمن الواجب لهذا السبب أن تدار أقسام البوليس فى الأماكن الهامة فى الصين بواسطة هيئة مشتركة من اليابانيين أو أن تستخدم أقسام البوليس فى هذه الأماكن عدداً كبيراً من اليابانيين لكى يمكنهم فى الوقت ذاته المساعدة فى اقتراح التحسينات التى يجب أن تجرى فى هيئة البوليس الصينى.

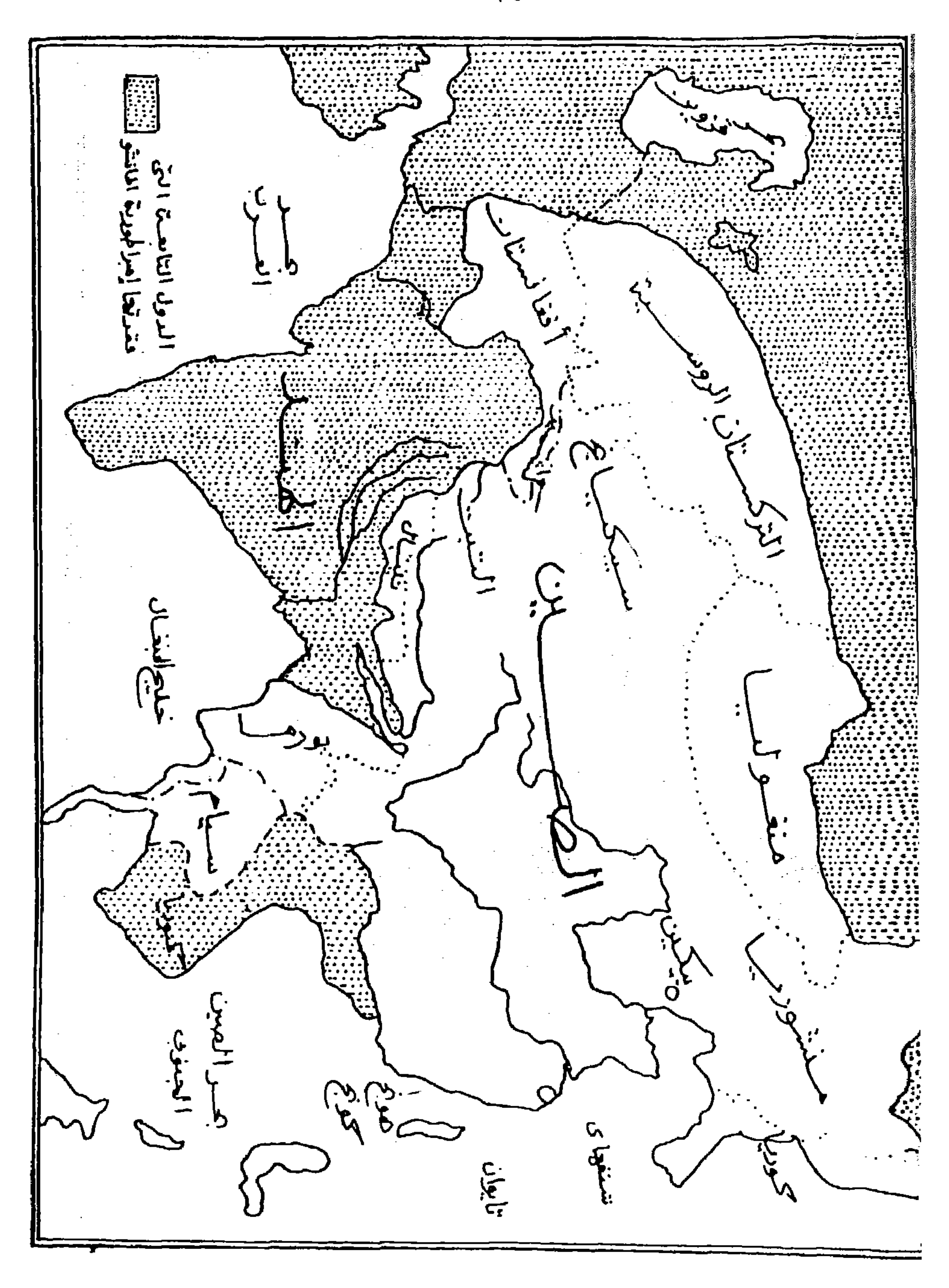
مادة ٤ : تشترى الصين من اليابان قدراً محدداً من الذخائر الحربية (مثلا خمسين فى المائة أو أكثر مما تحتاج إليه الحكومة الصينية) ، أو أن تنشأ فى الصين ترسانة يابانية صينية مشتركة، ويستخدم فيها خبراء فنيون وتشترى لها مواد يابانية .

مادة ٥ : توافق الصين على أن تمنح اليابان إلى جانب حقها فى بناء سكة حديدية تصل بين ووشانغ ويكوكيانغ ونتشانغ خطاً آخر بين نانشانغ وهانشو، وخطاً ثالثاً بين نانشانغ وشاوشو.

مادة ٦ : إذا احتاجت الصين إلى رأس مال أجنبى لتشغيل المناجم وبناء السكك الحديدية، وإنشاء ورش الموانى (ومنها الأحواض) فى ولاية فوكين، تعين عليها أن تستشير اليابان أولا .

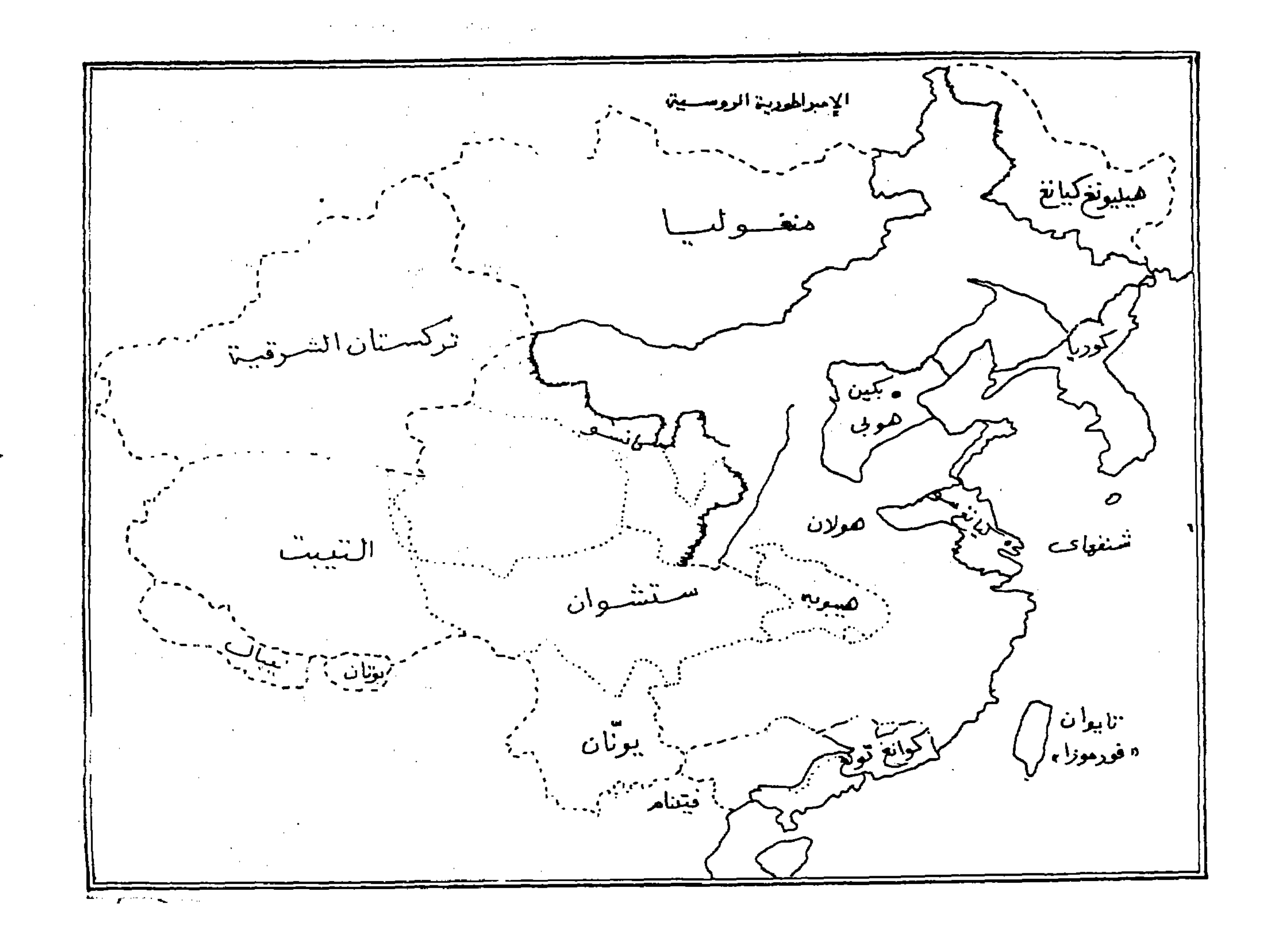
مادة ٧ : توافق الصين على أن يكون للرعايا اليابانيين حق نشر البوذية فى الصين (وردت فى النص الصينى الإشارة إلى الدين لا البوذية فقط) .

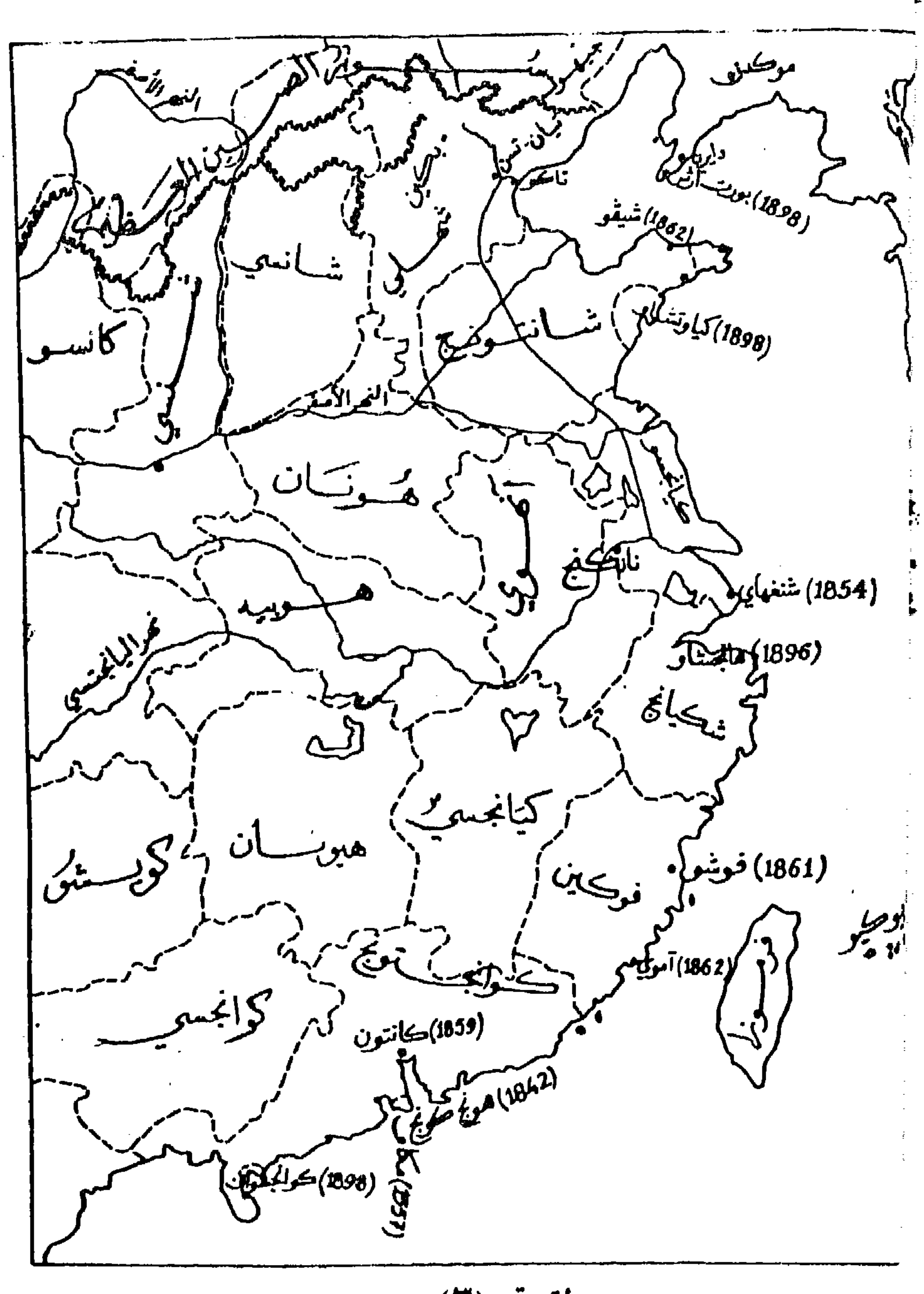
الخرائط



خريطة رقم (١)

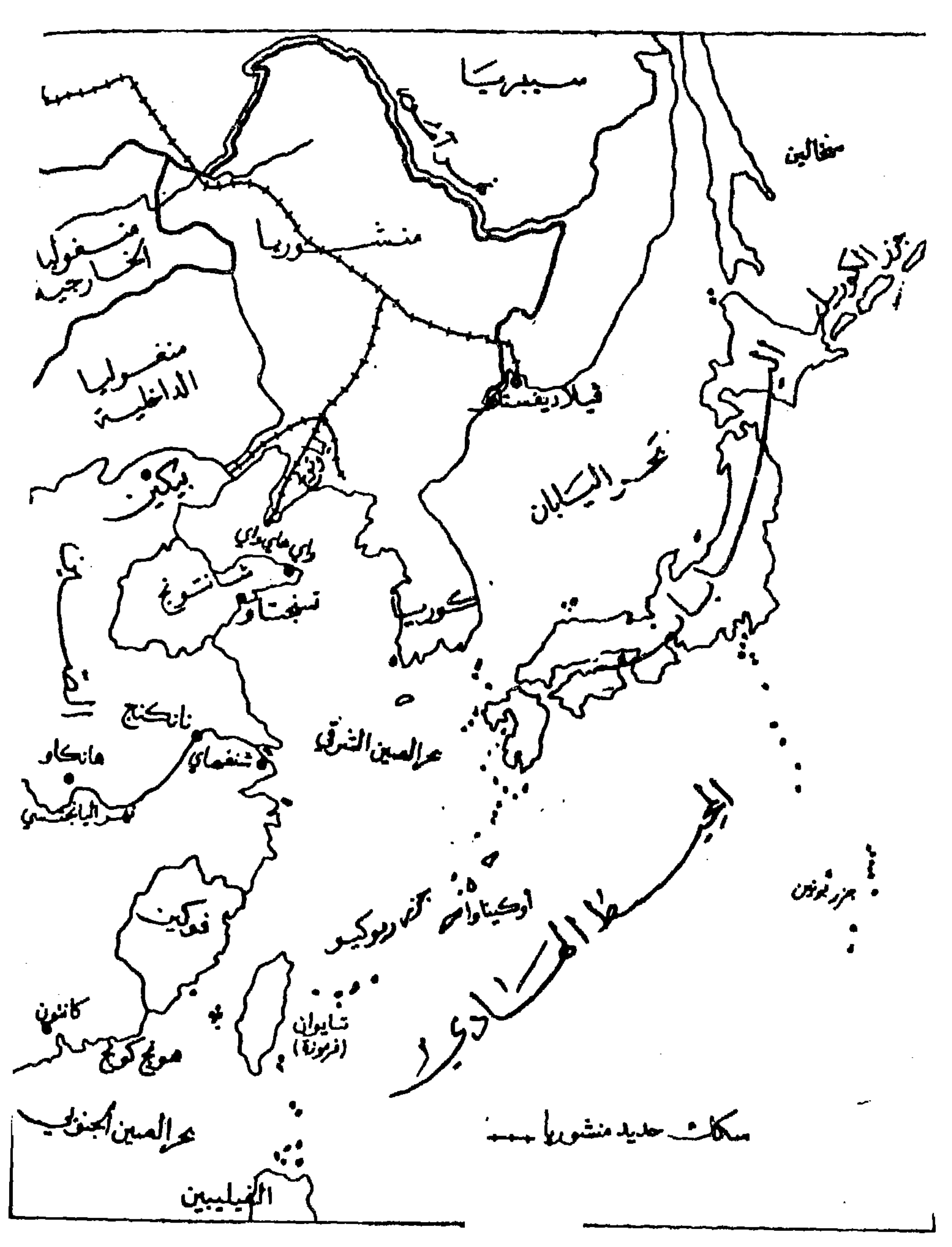
إمبراطورية المانشو فى أقصى اتساعها


الإمبراطورية الروسية
هيليونغ كيانغ
منغوليا
تركستان الشرقية
التبت
كوريا
بكين
هوبي
هولان
شنغهاي
ستشوان
هيوبه
بوتان
يونّان
فيتنام
كوانغ تونغ
تايوان
«فورموزا»



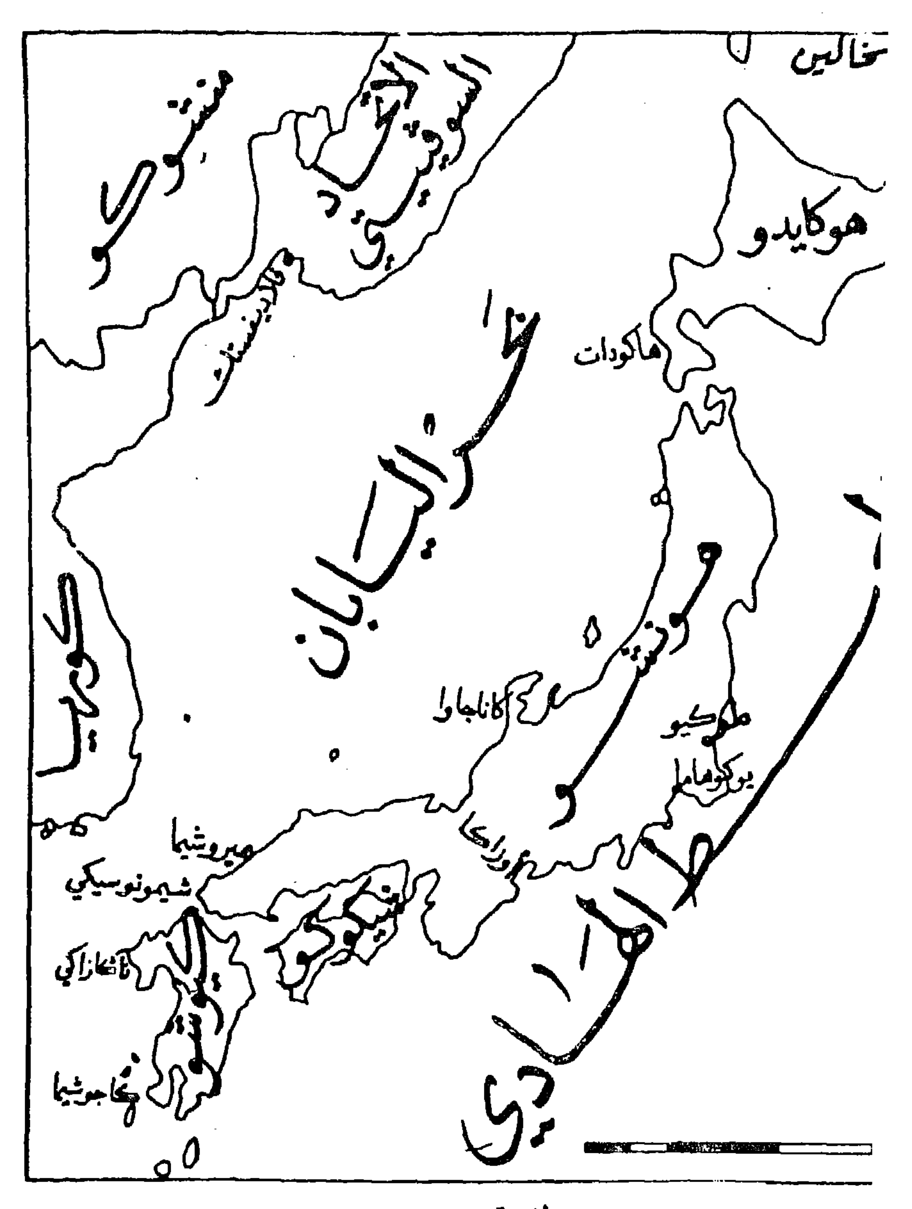
خريطة رقم (٣)

موانئ المعاهدات، وتواريخ فتحها للملاحة



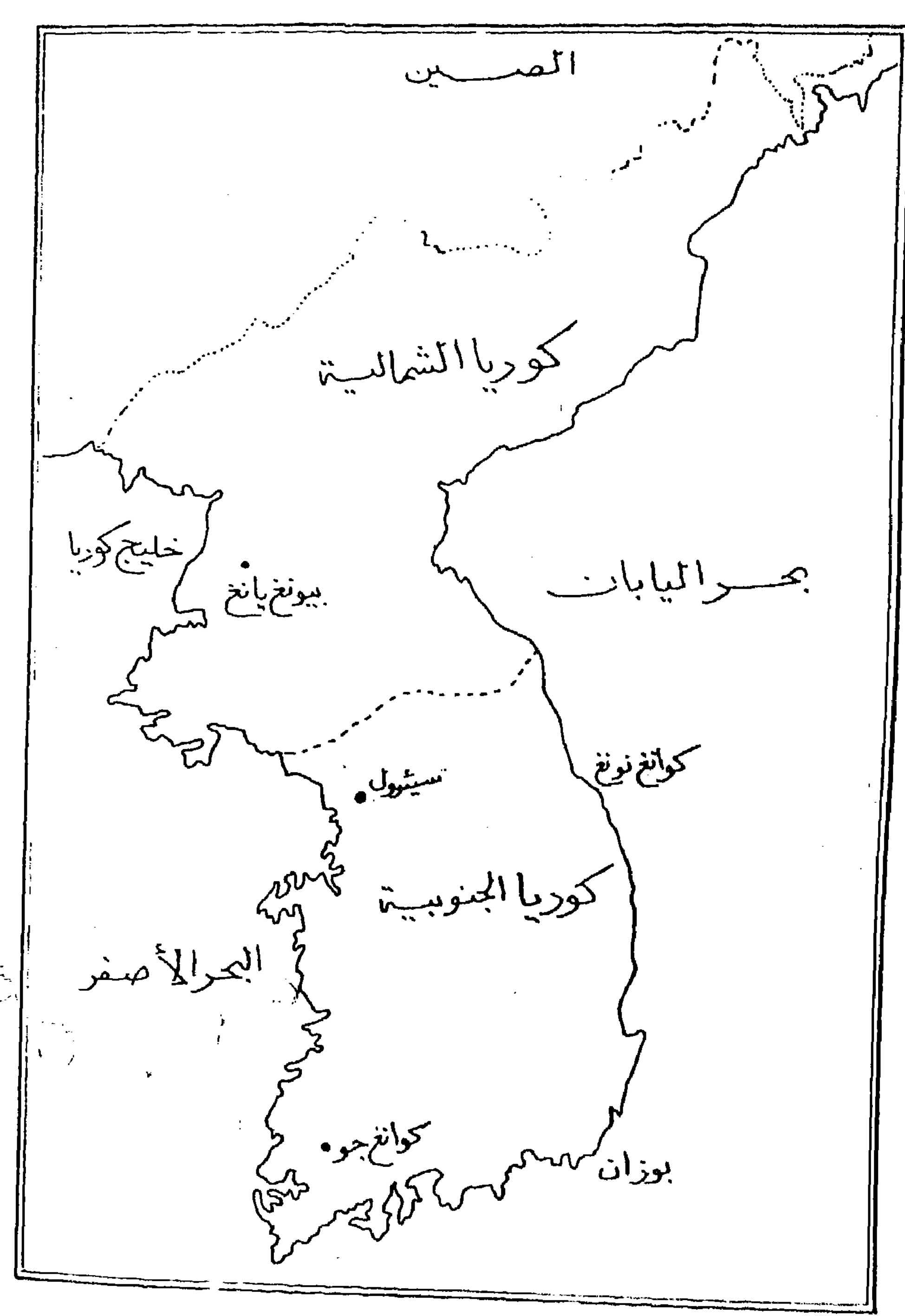
خريطة رقم (٤)

الصين الشرقية وسكك حديد منشوريا



خريطة رقم (٥)

الجزر اليابانية


الصين
كوريا الشمالية
خليج كوريا
بيونغ يانغ
بحر اليابان
كوانغ نونغ
سيئول
كوريا الجنوبية
البحر الأصفر
كوانغ جو
بوزان

خريطة رقم (٦)



خريطة رقم (٧)

أندونيســـــيا

المراجع

١٢ ـ شينتاروا إيشيهارا، أكيوموريتا، اليابان يمكنها أن تقول لا، ترجمة السيد محرز خليفة، مختار متولى، القاهرة، ١٩٩١م.

١٣ ـ فاروق عثمان أباظة، محاضرات فى تاريخ الشرق الأقصى، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

١٤ ـ فايز صالح أبو جابر، الاستعمار فى جنوب شرق آسيا، عمان، ١٩٩١م.

١٥ ـ فوزى درويش، الشرق الأقصى (١٨٥٣-١٩٧٢م)، ١٩٩٤م

١٦ ـ ك.م. بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة ١٩٦٢م.

١٧ ـ محمد محمود زيتون، الصين والعرب عبر التاريخ، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م.

١٨ ـ ناجاى ميتشو، الثورة الإصلاحية فى اليابان، ترجمة عادل عوض، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

١٩ ـ ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الرابع من المجلد الأول (الصين) ترجمة محمد بدران؛ والجزء الخامس من المجلد الأول (اليابان)، ترجمة زكى نجيب محمود.

المحـــتوى